جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

السلوك ألتصويتي للشباب الكويتي في الانتخابات البرلمانية :

دراسة ميدانية

The voting behavior of the Kuwaiti Youth in the parliamentary elections : Field Study

اعداد الطالب

ناصر مجبل عوض الرشيدي

الرقم الجامعي ١٤٧٠٦٠٠٠١٥

أشراف الدكتور محمد بني سلامه

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت واوٌصي باجازتها بتاريخ ٢٥-٧-٢٠١٦

وذلك في الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

السلوك ألتصويتي للشباب الكويتي في الانتخابات البرلمانية :

دراسة ميدانية

The voting behavior of the Kuwaiti Youth in the parliamentary elections: Field Study

اعداد الطالب

ناصر مجبل عوض الرشيدي

الرقم الجامعي ١٤٧٠٦٠٠٠١٥

أشراف الدكتور محمد بني سلامه

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت واوٌصي باجازتها بتاريخ ٢٥-٧-٢٠١٦

وذلك في الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة آل البيت معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

السلوك ألتصويتي للشباب الكويتي في الانتخابات البرلمانية : دراسة ميدانية

The voting behavior of
the Kuwaiti Youth in the parliamentary elections : Field Study

اعداد الطالب

ناصر مجبل عوض الرشيدي

الرقم الجامعي ١٤٧٠٦٠٠٠١٥

إشراف الدكتور محمد بني سلامة

أعضاء لجنة المناقشة		**التوقيع**
١- الدكتور محمد بني سلامة	**(مشرفاً ورئيساً)**	.....
٢- الأستاذ الدكتور محمد المقداد	**(عضواً)**	.....
٣- الدكتور امين العزام	**(عضواً)**	.....
٤- الدكتور خالد العدوان	**(عضواً خارجياً/**	.....

جامعة اليرموك)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت

نوقشت واوصي باجازتها بتاريخ ٢٥-٧-٢٠١٦

وذلك في الفصل الدراسي الصيفي من العام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٦

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

انا الطالب ناصر مجبل عوض الرشيدي افوض جامعة ال البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات او المؤسسات او الهيئات او الاشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــداء

إلى من بوجوده أكتسب قوة لا حدود لها

إلى من أحمل اسمه بكل فخر... والدي العزيز

الذي أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود

فغمرني بكرمه ورباني على مكارم الأخلاق

إلى نبع الحنان أمي الغالية

ذلك الظل الذي آوي إليه في كل حين

والتي لم تنساني في يوم من الدعاء

ولهم مني كل الشكر والامتنان

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين بكل حمد يرضاه والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ونبيه وعلى آله وأصحابه المهديين.

وفاء للقيم التي تربيت عليها يطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور محمد بني سلامه لتفضله مشكورا بالإشراف على هذه الرسالة ولما قدمه لي من خبرته العلميه فاله مني كل الشكر والتقدير وجزاه الله خير الجزاء.

كما اتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الافاضل الاستاذ الدكتور محمد المقداد والدكتور امين العزام والدكتور خالد العدوان على جهدهم المبذول ووقتهم الثمين الذي قدم في مناقشة هذه الاطروحة العلمية.

وكل الشكر والتقدير لجميع الاساتذة الافاضل في قسم العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت على ما قدموه لي من نصائح وإرشاد ومعلومات خلال سنوات دراستي.

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

السلوك ألتصويتي

للشباب الكويتي في الانتخابات البرلمانية : دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي، معتمدة على مجموعة من المناهج وهي المنهج الوصفي ومنهج التحليل الإحصائي والمنهج المؤسسي .

قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة حيث عني بأهمية الدراسة ومشكلة وأسئلة وفرضيات الدراسة والدراسات السابقة وصعوبات الدراسة ، بينما تناول الفصل الثاني الانتخابات والنظم الانتخابية والعوامل المؤثرة في السلوك ألتصويتي. وفي الفصل الثالث تم تناول مسيرة الديمقراطية والانتخابات في الكويت بالتعرف على مراحل وملامح ومستقبل هذه المسيرة. وفي الفصل الرابع تمت الإجابة على أسئلة الدراسة وكذلك تم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على التحليل الإحصائي .(المتوسطات الحسابية، معامل الارتباط بيرسون، والدلالة الإحصائية) وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، تمثل أبرزها فيما يلي : بينت نتائج هذه الدراسة أن الدعاية الانتخابية تحتل المرتبة الأولى في التأثير على سلوك الناخب الشاب الكويتي، يليها خصائص المرشح المفضل.

- بينت نتائج الدراسة أن الاتجاه العام نحو مسالة التصويت للمرأة في الانتخابات ايجابيا إلى حد ما.
- دلت نتائج الدراسة أن مستوى الاهتمام بالسياسة والمشاركة في الانتخابات كانت بدرجة متوسطة.
- كشفت نتائج الدراسة أن تأثير العلاقات الاجتماعية في السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي محدودا وذلك على عكس ما هو شائع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كانت أهم الأولويات التي ينبغي التركيز عليها من وجهة نظر الناخب الشاب الكويتي إلغاء قانون الصوت الواحد، ومنع الإساءة إلى للمرشحين المنافسين، ومنع استخدام المال السياسي.
- جاءت تريب الصفات والقدرات الشخصية والانتخابية للمرشح ليوضح أن الصدق والبعد عن الفساد وتبني برنامج انتخابي جيد هي أهم صفات المرشح بالنية للناخب الشاب الكويتي.

وبناء على تلك النتائج توصي الدراسة، بضرورة إصلاح النظام الانتخابي في الكويت لمواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع، ولوضع آلية كفيلة بتوسيع القاعدة الانتخابية بخفض سن الناخب إلى ١٨ عاما، وكذلك ترشيد النفقات الانتخابية، ومحاربة ظاهرة "المال السياسي " شراء الأصوات" وكذلك تقليل مظاهر النزعة القبلية من خلال ما يعرف بالانتخابات الفرعية ، كما توصي الدراسة بالسماح بإنشاء الأحزاب السياسية بحيث تنشا في البلاد أحزاب سياسية تمثل مختلف فئات المجتمع، وتتقدم بمرشحين للانتخابات ضمن قوائم انتخابية، بدلا من النظام الفردي المتبع حاليا، اذ لا ديمقراطية بدون احزاب سياسية ويظل غياب الأحزاب السياسية من ابرز مثالب التجربة الديمقراطية الكويتية ، وأخيرا تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية وذلك من خلال تخصيص كوتا للنساء في البرلمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ABSTRACT

This study aimed to identify the determinants of voting behavior of young Kuwaiti voters, based on a descriptive approach, a statistical analysis approach, and an institutional approach. The study paper was divided into four chapters: The first chapter dealt with the general framework of the study, including the importance of the study, the problem of the study, the questions and hypotheses of the study, previous studies, and the difficulties of the study. The second chapter addressed elections and electoral systems and the factors influencing voting behavior. The third chapter dealt with the development of democracy and elections in Kuwait and identified the phases, features, and future of this development. In the fourth chapter, the questions of the study were answered, and the hypotheses were tested based on statistical analysis (arithmetic mean, Pearson's correlation coefficient, and statistical significance). Of the many results, the most important are as follows:

- The election campaign is the most influential on the behavior of young Kuwaiti voters, followed by the preferred candidate characteristics. Results of the study showed a general positive trend toward granting voting rights to women.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- The level of interest in politics and the level of participation in the elections were moderate.
- The impact of social relations on the voting behavior of young Kuwaiti voters was very limited in contrast to what is common.
- The most important priorities for a young Kuwaiti voter were the abolishment of the law of one vote, the abuse of the candidates by competitors, and prevention of the use of political money.
- Honesty, freedom from corruption, and a good platform were the most important candidate qualities for young Kuwaiti voters.

On the basis of these findings, the study recommends reforming the electoral system in Kuwait to keep up with developments in society and developing a mechanism to expand the base of the electorate by reducing the voting age to 18 years. It also supports the fight against the rationalization of electoral expenses and against the use of "political money" to buy votes. In addition, the results support the effort to "reduce the manifestations of the tribal trend through what is known as minor-elections."

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Because there is no democracy without political parties and the absence of political parties remains the main disadvantage of the Kuwaiti democratic experiment, the study also recommends allowing the establishment of political parties so as to represent different segments of society and presenting candidates for the elections within the electoral lists, rather than the individual system currently used. Finally, the study recommends encouraging women to participate in political life through the allocation of quotas for women in parliament.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات :

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة التفويض	ب
الإهداء	ث
شكر وتقدير	ج
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الانجليزية	د
فهرس المحتويات	ز
فهرس الجداول	س
قائمة الملاحق	
الفصل الأول: مدخل إلى الدراسة.	1
مقدمة.	1
مشكلة وتساؤلات الدراسة.	2
أهمية الدراسة.	3
اهداف الدراسة.	4
فروض الدراسة.	5
مفاهيم الدراسة.	5
حدود الدراسة.	5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	رقم الصفحة
منهجية الدراسة.	6
صعوبات الدراسة.	è
الدراسات السابقة.	8
تعقيب على الدراسات السابقة.	15
الفصل الثاني : الانتخابات والسلوك ألتصويتي :	16
مقدمة .	16
مفهوم ومبدأ الانتخاب .	17
الطبيعة القانونية للانتخاب.	19
الانتخاب حق.	20
الانتخاب وظيفة.	21
الانتخاب سلطة قانونية.	21
نظم الانتخاب.	22
الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر.	23
الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة.	24
تقرير الانتخاب الفردي.	25
تقرير الانتخاب بالقائمة.	26
نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي.	27
تنظيم الانتخاب.	30
تقسيم الدوائر الانتخابية.	30

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	رقم الصفحة
إعداد الجداول الانتخابية.	31
الحملات والبرامج الانتخابية.	33
فعالية الانتخاب.	35
مفهوم السلوك ألتصويتي ومحدداته .	38"
عوامل ومحددات السلوك ألتصويتي.	40
الفصل الثالث : مسيرة الديمقراطية والانتخابات في الكويت :	45
مقدمة .	45
مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية.	45
الإطار الدستوري للتجربة الديمقراطية الكويتية.	57
الإطار القانوني للتجربة الديمقراطية الكويتية.	58
القانون الانتخابي.	59
الدوائر الانتخابية في الكويت.	62
الديوانيات.	64
مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية.	66
الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة	69
مجتمع وعينة الدراسة	69
أداة ومقياس الدراسة	70
الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة.	71

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	رقم الصفحة
أدوات الدراسة وقياس المتغيرات	77
مناقشة النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة	79
النتائج المتعقلة بترتيب الصفات الشخصية للمرشح.	91
النتائج المتعلقة بترتيب القدرات الشخصية للمرشح	92
النتائج المتعلقة بترتيب القدرات الانتخابية للمرشح	93
النتائج المتعلقة بأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل :	94
الأولويات على مستوى تطوير العملية الانتخابية.	95
الأولويات على مستوى تطوير الحملات الانتخابية.	96
الأولويات على مستوى المرشحين .	97
الأولويات على مستوى مسيرة الديمقراطية في البلاد.	98
الأولويات على المستوى الوطني.	99
الأولويات على المستوى الإقليمي.	100
النتائج المتعلقة باختيار الفرضيات :	102
علاقة الارتباط بين المتغيرات	119
ملخص نتائج الدراسة	130
التوصيات.	133
المصادر والمراجع.	134
الملاحق.	142

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(١)	عينة الدراسة حسب الدائرة الانتخابية	69
(٢)	توزيع إفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس	71
(٣)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر	72
(٤)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية	72
(٥)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة	73
(٦)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	74
(٧)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري	74
(٨)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الاتجاه السياسي	75
(٩)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عضوية مؤسسات المجتمع المدني	75
(١٠)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المشاركة في الانتخابات السابقة	75
(١١)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرغبة في المشاركة مستقبلا	76
(١٢)	اختبار ثبات ألفا كرونباخ لأداة ومحاور الدراسة	78
(١٣)	توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الاهتمام بالسياسة	79
(١٤)	توزيع عينة الدراسة حسب مستوى المشاركة في الانتخابات	80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٥)	توزيع عينة الدراسة حسب دوافع المشاركة في الانتخابات	81
(١٦)	توزيع عينة الدراسة حسب مجال التصويت للمرأة في الانتخابات	83
(١٧)	توزيع عينة الدراسة حسب مجال خصائص المرشح المفضل	48
(١٨)	توزيع عينة الدراسة حسب مجال أثر الدعاية الانتخابية	86
(١٩)	توزيع عينة الدراسة حسب مجال العلاقات الاجتماعية	88
(٢٠)	توزيع عينة الدراسة حسب محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي	90
(٢١)	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الصفات الشخصية للمرشح	91
(٢٢)	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب القدرات الشخصية للمرشح	92
(٢٣)	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب القدرات الانتخابية للمرشح	93
(٢٤)	توزيع عينة الدراسة حسب مستوى تطوير العملية الانتخابية	95
(٢٥)	توزيع عينة الدراسة حسب مستوى تطوير الحملات الانتخابية	96
(٢٦)	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الأولويات على مستوى المرشحين	97
(٢٧)	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الأولويات على مستوى الديمقراطية في البلاد	98
(٢٨)	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الأولويات على المستوى الوطني	99
(٢٩)	توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الأولويات على المستوى الإقليمي	101
(٣٠)	نتائج اختبار(f.test) للفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة	102

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣١)	تحليل اثر التباين للمتغيرات الديموغرافية على مستوى الاهتمام بالسياسة للشاب الناخب الكويتي	104
(٣٢)	تحليل اثر التباين للمتغيرات الديموغرافية على مستوى المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	106
(٣٣)	تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية دوافع المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	108
(٣٤)	تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على التصويت للمرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	110
(٣٥)	تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على خصائص المرشح المفضل للشاب الناخب الكويتي	112
(٣٦)	تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على أثر الدعاية الانتخابية للشاب الناخب الكويتي	114
(٣٧)	تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على العلاقات الاجتماعية للشاب الناخب الكويتي	116
(٣٨)	تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي	118
(٣٩)	اختبار شيفيه لأثر الدخل على مستوى الاهتمام بالسياسة للشاب الناخب الكويتي	120
(٤٠)	نتائج اختبار لأثر الاتجاه السياسي على مستوى الاهتمام بالسياسة للشاب الناخب الكويتي	120
(٤١)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على مستوى المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	121

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤٢)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الوظيفة على دوافع المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	122
(٤٣)	المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على دوافع المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	122
(٤٤)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الحالة الاجتماعية على التصويت للمرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	124
(٤٥)	اختبار شيفيه لأثر عدد افراد الاسرة على التصويت للمرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	124
(٤٦)	اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على تصويت المرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي	124
(٤٧)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على خصائص المرشح المفضل للشاب الناخب الكويتي	125
(٤٨)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الدخل على أثر الدعاية الانتخابية للشاب الناخب الكويتي	125
(٤٩)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على أثر الدعاية الانتخابية للشاب الناخب الكويتي	126
(٥٠)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الوظيفة على العلاقات الاجتماعية للشاب الناخب الكويتي	126
(٥١)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على العلاقات الاجتماعية للشاب الناخب الكويتي	127
(٥٢)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الحالة الاجتماعية على محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي	128
(٥٣)	نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي	130

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول:

مدخل الى الدراسة

مقدمة

تعتبر الانتخابات احد أهم آليات الممارسة الديمقراطية، إذ لا يمكن تصور قيام نظام ديمقراطي دون انتخابات فاعلة وحرة ونزيهة، فالانتخابات أهم وسائل تطبيق الديمقراطية وممارسة الشعب لحقه في الإسهام في حكم نفسه بنفسه، والانتخابات الوسيلة التي تمكن المواطنين من المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات، كما يمكن عن طريق الانتخابات للمواطن قبول أو رفض الخيارات السياسية، والنخب التي تطرح تلك الخيارات .

وتعد الانتخابات ظاهرة حديثة العهد في العالم العربي بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، الا ان الكويت تمثل الاستثناء في هذا المقام، حيث شهدت الكويت أول انتخابات نيابية عامة في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، عندما انتخب الكويتيون قبل أن تنال الكويت استقلالها في عام ١٩٣٨م أول مجلس امة تشريعي، ولكن ذلك المجلس لم يعمر طويلا، إذ تم حله بعد فترة وجيزة نتيجة الخلاف الذي احتدم بين الحاكم والنواب المنتخبين.

ومنذ الاستقلال في عام ١٩٦١ شهدت الكويت إجراء ١٦ انتخابا عاما، كان أولها انتخاب المجلس التأسيسي الذي تولى وضع الدستور الذي لا زال ساريا المفعول حتى اليوم، وهو أقدم دستور على الصعيد الخليجي، وأعقبته منذ عام ١٩٦٢م انتخابات مجالس الأمة التشريعية الستة عشر، وأما آخرها فهو انتخاب مجلس الأمة الحالي في٢٧ يوليو ٢٠١٣ ، هذا إلى جانب العديد من الانتخابات البلدية.

ولا شك أن الانتخابات ليست هدفا بحد ذاتها في إطار الديمقراطية، بل هي مجرد أداة والية تعتمدها الأنظمة الديمقراطية للتعبير عن مشاركة الأمة في ممارسة السلطة عبر ممثليها الشرعيين بحيث تكون الأمة مصدر السلطات وغايتها النهائية، والانتخابات البرلمانية تهدف إلى إنشاء برلمان حقيقي يمثل مختلف فئات المجتمع ويعبر عن آمالها ومطالبها بشكل حقيقي، وبعيدا عن نفوذ السلطة القائمة، ويقوم بالدور المنوط به في الرقابة والتشريع والمساءلة.

ويعد السلوك ألتصويتي للمواطن هو التعبير عن تفضيله لمرشح معين أو مجموعة مرشحين ، وهو وسيلة لتحديد توجهات الناخب تجاه قضايا معينة، وفي الأنظمة الديمقراطية فان السلوك ألتصويتي للناخب يتأثر بعوامل متعددة سياسية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية، أما في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطيات الناشئة ومنها الدول العربية فان الانتماءات الفرعية والتكوينات الاجتماعية تلعب دورا بارزا في تحديد أبعاد السلوك ألتصويتي ومعالمه، إذ نادرا ما يقوم السلوك ألتصويتي في البلدان العربية على اعتبارات سياسية تتعلق بالبرامج الانتخابية والأيديولوجيات السياسية، وإنما يستند الناخب العربي في خياراته الانتخابية على هوية الأشخاص وانتماءاتهم التقليدية القبلية و العرقية والطائفية.

وتأتي هذه الدراسة لمحاولة التعرف على محددات السلوك ألتصويتي لفئه الشباب في المجتمع الكويتي ، ومعرفة إذا كان السلوك ألتصويتي لهذه الفئة الهامة من المجتمع يتأثر بالانتماءات الاجتماعية أكثر من المعطيات السياسية مثل كفاءة المرشح ومواقفه من القضايا السياسية وبرنامجه الانتخابي وغيرها من المؤثرات.

مشكلة وتساؤلات الدراسة

يشكل الشباب فئة هامة في المجتمع الكويتي ، وعادة ما ينظر إليهم كطليعة في المجتمع يحملون لواء التغيير ولا سيما أنهم هم الأكثر تعليما والأكثر استعدادا للتضحية، فالشباب في كافة المجتمعات والمجتمع الكويتي ليس استثناءا لديهم رؤيتهم وثقافتهم ودورهم في المجتمع، وبالتالي فان أفكارهم وخبراتهم تنعكس على وسلوكياتهم ومشاركتهم السياسية.

وتكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن محددات السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي والعوامل المؤثرة فيها، ومدى وجود فروق في هذه المحددات تعزى للمتغيرات الديموغرافية ، وكذلك الكشف عن أهم الأولويات للشاب الناخب الكويتي، وابرز الصفات والقدرات الشخصية والانتخابية للمرشح البرلماني من وجهة نظر الشباب الكويتي. وتسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية :

١- ما هي محددات السلوك ألتصويتي للشباب الناخب الكويتي؟
٢- ما هو مستوى اهتمام الشاب الناخب الكويتي بالسياسة؟
٣- ما هي دوافع المشاركة الناخب الشاب الكويتي بالانتخابات ؟
٤- ما هو مستوى المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي؟
٥- ما اثر العلاقات الاجتماعية على السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي؟
٦- ما هو تأثير الدعاية الانتخابية على السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي؟
٧- ما موقف الناخب الشاب الكويتي من مسالة التصويت للمرأة في الانتخابات؟
٨- ما هي خصائص المرشح المفضل للناخب الشاب الكويتي ؟

اهمية الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

1. **الأهمية العلمية** : ويمكن إدراجها في النقاط التالية :

أ. دراسة وتحليل موضوع الانتخابات باعتبارها إحدى آليات المشاركة السياسية.

ب. دراسة أنماط السلوك الانتخابي خاصة التصويتي منها .

ج. ضبط العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي .

د. التعرف إلى مفاهيم الانتخابات والسلوك ألتصويتي للشاب الناخب الكويتي، حيث يتوقف مستقبل التطور الديمقراطي على مخرجات العملية الانتخابية، وبالتالي يصبح هذا الموضوع في غاية الأهمية للمجتمع الكويتي والنظام السياسي الكويتي على حد سواء

2. **الأهمية العملية:** ويمكن توضيحها للاعتبارات التالية :

أ. المساهمة في توضيح وتبيان أهم الأنماط التي يتخذها هذا السلوك لدى عينة الدراسة، وأهم العوامل المؤثرة فيه.

ب. إلقاء الضوء على مجمل التفاعلات السياسية الإجتماعية والسياسية الثقافية، والسياسية المكانية، ورصد العلاقة بين البناء الثقافي للناخب الكويتي والسلوك التصويتي ، بالإضافة إلى تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على ذلك .

ج. زيادة فاعلية الانتخابات البرلمانية التي تجري في الكويت ، نظرا لما لها من اهمية في التداول السلمي للسلطة أو الانتقال الديمقراطية الحقيقي .

د. ان ما ستتوصل إليه هذه الدراسة من نتائج تساهم في تقديم معلومات إلى صناع القرار سواء على الصعيد الرسمي أو الشعبي قد تسهم في تعزيز مسيرة الديمقراطية في الكويت.

ثانيا: أهداف الدراسة:

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة في:

أ. التعرف على أنماط السلوك التصويتي من حيث المفهوم والدلالات ، والعوامل المؤثرة فيه وربطها بمتغيرات الدراسة.

ب. التطرق إلى العلاقات الإرتباطية بين أنماط السلوك الانتخابي ومتغيرات الدراسة.

ج. تشخيص العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي ، ومحاولة توجيهه فكرا وممارسة.

رابعا: فرضيات الدراسة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تستند الفرضية العامة للدراسة على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات أفراد العينة تجاه السلوك التصويتي للناخب الشاب الكويتي .

ويندرج ضمن هذه الفرضية **الفرضيات الجزئية** الآتية:

١. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات أفراد العينة تعزى للمتغيرات الديموغرافية .
٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات أفراد العينة تجاه متغيرات السلوك التصويتي تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية للناخب الشاب الكويتي.
٣. هناك علاقة إرتباط بين السلوك التصويتي لعينة الدراسة مع متغيرات الدراسة.

مفاهيم الدراسة :

إن وضع تعريفات علمية لظاهر إنسانية في حقل العلوم الاجتماعية أمر ينطوي على مصاعب علمية ومنهجية، الأمر الذي يجعل الباحثين يقدمون عليها بحذر شديد رغم أهمية هذه التعريفات للظواهر محل الدراسة، وبناء على ذلك فان الباحث سوف يقدم تعريفات اقرب إلى الوصف لمفاهيم الدراسة وذلك على النحو التالي :

١. **الانتخابات** : هي مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين أعضاء السلطة التشريعية من قبل أفراد الشعب.

٢. **السلوك ألتصويتي** : يعرف السلوك على أنه «جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته، التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله».[١] والسلوك التصويتي ، هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...).

٣. **الشباب** : يشير مفهوم الشباب إلى فترة الانتقال من الطفولة التي تتميز بالتبعية إلى البلوغ التي تتميز بالاستقلالية، ويعد العمر أفضل طريقة لتحديد فئة الشباب، وتختلف تصنيفات الفئة العمرية للشباب من مجتمع إلى آخر إلا أنها بشكل عام الفئة العمرية بين ١٨-٣٠عاما.

---

(١)- عامر مصباح: **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. ط١، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. **القبيلة** : شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي المبني على تراتبية القرابة ورابطة الدم، وهي عقلية عامة تخصب الذاكرة الجماعية للمجموعة ولا تنحصر بشكل من أشكال المجتمع كالبداوة على سبيل المثال، وإنما تتطور بالتكييف مع البيئات والحقائق المتغيرة.

٥. **الدعاية الانتخابية** : هي مجموعة الأعمال والأنشطة التي يقوم بها المرشح خلال مدة ترشيحه للانتخابات لتعريف الناخبين بشخصه وأفكاره وبرامجه وذلك لاستمالتهم للتصويت لصالحه.

حدود الدراسة:

1. الحدود العلمية: تسعى الدراسة إلى توضيح مفهوم السلوك التصويتي مبينة أهم العوامل المتحكمة في تحديد هذا السلوك، وهي متغيرات الدراسة: الثقافة السياسية والحملات والبرامج الانتخابية وتقسيم الدوائر الانتخابية ومستوى الانتخابات، وصفات المرشح وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

2. الحدود المكانية: تنصب الدراسة في تحليل السلوك التصويتي لعينة من المبحوثين متمثلة في مجتمع الدراسة المتكون من الشباب الناخب الكويتي .

3. الحدود الزمانية: لم يتضمن عنوان الدراسة الإشارة إلى الفترة الزمنية كي يتاح لنا حرية تحديدها حسبما تمليه اعتبارات المواءمة الموضوعية والعملية، وكل ما يمكن تحديده هو فترة إجراء الدراسة الميدانية، التي تزامنت مع منتصف عام 2016

منهجية الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على التكامل بين المناهج ، بهدف التفسير العلمي المنظم لوصف الظاهرة أو مشكلة الدراسة، وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة [١]، وقد استخدم الباحث المناهج العلمية التالية:

١. **المنهج الوصفي:** وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك

---

[١] سامي ملحم ، **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، دار الميسرة للنشر ولتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من اجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة[1]، وتم استخدامه في هذه الدراسة في جمع البيانات حول ظاهرة السلوك التصويتي وذلك بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين متغيراتها، وبينها وبين متغيرات أخرى، حسب ما تقتضيه أهداف الدراسة.

2. **منهج دراسة الحالة:** وهو منهج يهدف إلى الحصول على معلومات شاملة عن الحالة المدروسة، وذلك بالاهتمام بمختلف جوانبها وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها[2]، فهو بحث معمق في دراسة حالة من الحالات، وفي العوامل المعقدة التي أثرت فيها، والظروف المحيطة بها، والنتائج العامة والخاصة التي نتجت عن كل هذا، وهذا ما يتوافق مع دراستنا في تشخيص السلوك التصويتي من خلال دراسة حالة الكويت .

٣. المنهج الوصفي التحليلي ، لتبويب وتحليل البيانات الاحصائية الواردة في أداة الدراسة ، وذلك للوصول إلى نتائج علمية دقيقة . هذا وقد تمت معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة الحاسوب باستخدام حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)،وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية، وكذلك استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان أهمية متغيرات الدراسة.وأيضاً استخدام ومعامل ف (f-test) لقياس الدلالة الإحصائية بين المتغيرات، بالإضافة إلى استخدام تحليل التباين الأحادي(One -Way ANOVA) لقياس التباين الاحصائي بين المتغيرات.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من الشباب الكويتي في سن "21-30" سنة ، يمثلون مختلف الاتجاهات والتكوينات الاجتماعية في كافة الدوائر الانتخابية في دولة الكويت .

صعوبات الدراسة :

تواجه الدراسة العلمية المتخصصة العديد من الصعوبات والمعوقات التي تختلف حسب طبيعة الموضوع محل الدراسة وأهمية ومدى توافر المعلومات وغيرها، وفي حقيقة الأمر فان ابرز الصعوبات والمعوقات التي واجهت الباحث في دراسة محددات السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي يمكن إيجازها على النحو التالية :

---

(1) رجاء وحيد دويدري: **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠، ص ١٨٥.

(2) خالد حامد: **كيف تكتب بحثا جامعيا**. الجزائر: دار ريحانة، ١٩٩٩، ص ٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الصعوبة في توزيع الاستبانات واستعادتها حيث رفض العديد من الشباب الذين حاولنا توزيع الاستبانة عليهم التعاون وتعبئة الاستبانة، وربما يعود السبب إلى عدم شيوع ظاهرة الاستبانات واستطلاعات الرأي العام في المجتمع الكويتي رغم انه مجتمع منفتح إلى حد ما .

٢- الصعوبة في الحصول على بعض الدراسات الأجنبية وكذلك الاطلاع على ما فيها.

إلا أن الباحث حاول التغلب على هذه الصعوبات وفق ما كانت تسمح به الظروف والإمكانيات.

الدراسات السابقة :

التجربة الديمقراطية الكويتية ذات الخصوصية في المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاصة كانت ولا تزال موضع اهتمام الكثير من المفكرين والباحثين وعلماء السياسة بشكل عام، ولذلك فان هناك وفرة في الدراسات التي تناولت مسيرة الديمقراطية في الكويت، إلا أن الدراسات التي تناولت السلوك ألتصويتي للناخب الكويتي محدود جدا، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات التي اطلع عليها الباحث ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة، وسيتم تقسيمها إلى قسمين : الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، وسيتم عرضها وفق التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

الدراسات العربية :

١- دراسة عبد المحسن يوسف جمال بعنوان : المعارضة السياسية في الكويت [١]:

حيث تناولت الدراسة مسيرة المشاركة الشعبية في الكويت منذ عام ١٩٢١حتى عام ١٩٧٠، ثم استعرضت مفهوم المعارضة وأنواعها وأساليبها وأهدافها وكيف تعمل المعارضة في الكويت، وتوصلت الدراسة إلى أن المعارضة الكويتية على اختلاف اطيافها : تتفق على قضية أساسية ألا وهي الالتزام بالدستور الذي يكفل الحقوق السياسية والديمقراطية في إنشاء الهيئات الدستورية، فهو يحدد بوضوح حقوق وواجبات المواطنين ورأس الدولة والسلطتين التشريعية والتنفيذية، وأكدت الدراسة أن المعارضة الكويتية على الرغم من تنوعها وتباين وجهاتها الفكرية والثقافية، قد نجحت في وضع أسس الأرضية المشتركة استنادا إلى الدستور ليكون وثيقة مكتوبة وملزمة، فقد أصبح الدستور ومكتسباته الشعبية العامل المشترك والأرضية الصلبة التي تقف عليها المعارضة وتعمل من اجل تعزيز هذه المكتسبات.

---

[١] عبد المحسن يوسف جمال، **المعارضة السياسية في الكويت** ، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن المعارضة السياسية نشأت من داخل المجتمع الكويتي ولم تكن عليها تأثيرات خارجية الأمر الذي أضفى عليها نوعا من الشرعية فهي معارضة وطنية إصلاحية تهدف إلى الإصلاح والتحديث وتعزيز المشاركة الشعبية في الحكم واتخاذ القرار، وهي بهذا تعتبر حالة فريدة من المعارضة في العالم العربي .

2- دراسة خلدون النقيب بعنوان : صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت [١] :

اعتمدت الدراسة على معلومات ميدانية مباشرة أو مستمدة من دراسات ميدانية إحصائية، وهناك قضيتان محوريتان تدور حولها الدراسة وهما : القبيلة والديمقراطية : فالكويت هو البلد الخليجي الوحيد الذي يمر منذ سنة 1961 بتجربة ديمقراطية جادة، وبنفس الوقت يعاني من طغيان القبيلة على التركيبة السكانية في البلاد، وتحاول الدراسة التعرف على آليات تكيف الأشكال التقليدية من التنظيم والانتماء والتفكير المتمثلة في القبيلة مع مطالب الديمقراطية والدستورية في نهاية القرن العشرين في عصر المعلومات وسائل التواصل الاجتماعي. وخلصت الدراسة إلى ، انخفاض نسبة الناخبين المسجلين في الكويت، ارتفاع الامتناع عن التصويت، وارتفاع عدد المرشحين

3- دراسة يوسف غلوم علي وآخرين بعنوان : المشاركة السياسية في الكويت[٢]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنماط المشاركة السياسية في الكويت كمجتمع عربي مسلم لمعرفة الحوافز التي تشجع الكويتيين على المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة، وكذلك محاولة إلقاء الضوء على الجوانب النظرية والعملية المتعلقة بالإسلام كعقيدة، ومعرفة إذا كانت تشكل حافزا أو معوقا للمشاركة السياسية في الكويت كمجتمع عربي مسلم، اعتمدت الدراسة على استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية من المواطنين الكويتيين بلغ قوامها 1516 شخصا، وبعد تحليل الاستبانات توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها : هناك اختلافات ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمكانة الاجتماعية والاقتصادية وفئة المواطنة : فالمكانات الاجتماعية العليا والدنيا فسرت عملية المشاركة السياسية ولكن باتجاهات مختلفة، كما أكدت الدراسة أهمية الهوية الشخصية في عملية المشاركة السياسية، لذلك في البيئات الاجتماعية والثقافية الأوسع، وأخيرا أكدت الدراسة على أن الإسلام كعقيدة لا يقف عائقا أمام مشاركة الأفراد في النشاطات السياسية.

---

[١] خلدون النقيب، **صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت**، دار الساقي، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

[٢] يوسف غلوم علي، المشاركة السياسية في الكويت، **مجلة المعلوم الاجتماعية**. ، مجلد٢٥، عدد٤،١٩٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- **دراسة محمد منيف محمد العجمي بعنوان : المرأة الكويتية والمشاركة السياسية[1]: نظرة علمية تحليلية،**

تستعرض الدراسة مفهوم وأبعاد وأشكال المشاركة السياسية، وكذلك دوافع ومعوقات المشاركة السياسية كإطار نظري للدراسة، ثم تتناول نماذج تطبيقية للمشاركة السياسية للمرأة العربية في مصر واليمن ولبنان والمغرب وأخيرا الكويت، حيث تناولت الدراسة موضوع المرأة الكويتية دورها في المشاركة السياسية لمعرفة مدى مشاركة المرأة في المجال السياسي في المجتمع الكويتي، ورصد شكل هذه المشاركة ونظرة المجتمع إلى هذه المشاركة ومدى أهميتها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك شعورا لدى مجتمع البحث بان المرأة الكويتية لا تتمتع بحقوقها ولا سيما، السياسية بالرغم من أن غالبية المجتمع ترى أن المشاركة السياسية للمرأة الكويتية مسالة ضرورية، وان مشاركة المرأة الكويتية في مجال السياسة لها آثارها الايجابية على المجتمع الكويتي، أوصت الدراسة بضرورة تحديث مناهج التعليم بحيث تسهم في تنمية الوعي السياسي للمجتمع بضرورة المشاركة السياسية للمرأة.

4- **دراسة احمد الديين بعنوان : الديمقراطية والانتخابات في الكويت[2]**.

تحاول الدراسة رسم الإطار الدستوري للنظام الديمقراطي في الكويت ثم قياس الانتخابات الكويتية في ضوء المعايير الثلاثة للانتخابات الديمقراطية :معيار حرية الانتخابات ومعيار نزاهتها ومعايير فعاليتها، وبعد ذلك تلقي الدراسة الضوء على الانتخابات النيابية التي شهدتها الكويت في عام 2006 خلقت الدراسة إلى أن بعض مقاصد الانتخابات الديمقراطية قد تحقق في الكويت وبعضها الآخر لم يتحقق، فبالرغم من أن الانتخابات تشكل آلية للتمثيل السياسي على مستوى البرلمان، فإنها في واقع الأمر لا تتيح سوى فرصة محدودة لهنا التمثيل على مستوى السلطة التنفيذية، في غياب وجود حياة حزبية منظمة وفي ظل وفتح حصر المناصب الأساسية للحكومة في أيدي الأسرة الحاكمة، كما تضمنت الدراسة مناقشة مسالة اقتصار الديمقراطية على فئة معينة من المواطنين دون فئات كثيرة مثل البدون والمتجنسين الجدد والمرأة حتى عام 2006.

---

[1] محمد منيف محمد العجمي، **المرأة الكويتية، والمشاركة السياسية ، نظرة علمية تحليلية**، دار الجديد، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.

[2] احمد الدبيب، الديمقراطية والانتخابات في الكويت، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، عدد٣٤٧، ٢٠٠٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- دراسة دندان عبد القادر بعنوان : قانون الانتخابات الكويتي [1]:

قراءة في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديمقراطية،

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى قدرة النظام الانتخابي الكويتي في ظل قانون الانتخابات الجديد على الاستجابة لمتطلبات عملية التحول الديمقراطي التي تعيشها البلاد، وما إذا كان ذلك النظام يتماشى مع التطلعات الديمقراطية في الكويت أم يعد عائقا في سبيل تحقيقها، ويتطلب إصلاحا ومراجعة أو تغييرا جذريا؟ وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النظام الانتخابي في الكويت بحاجة ماسة إلى إصلاحات وتعديلات لمواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع ولوضع آليات كفيلة بتوسيع القاعدة الانتخابية وترشيد النفقات الانتخابية والقضاء على ظاهرة شراء الأصوات، وغلبة النزعة القبلية من خلال ما يعرف بالانتخابات الفرعية. واعتبرت الدراسة الديمقراطية في الكويت غير مكتملة بغياب الأحزاب السياسية وعدم وجود آلية محددة للتداول على السلطة.

الدراسات الأجنبية :

1- دراسة :Adre blais et بعنوان: Where does turn out decline com form

من أين يأتي انخفاض الإقبال على التصويت؟[2]

تشير الدراسة إلى تراجع الإقبال على التصويت في الديمقراطيات المستقرة، وتحاول تفسير هذا التراجع في كندا في ضوء مجموعة من العوامل الديمقراطية الاجتماعية، وتستند الدراسة على الدراسات التي أجريت بين عامي ١٩٦٨-٢٠٠٠م على الانتخابات الكندية، وتناولت الدراسة العلاقة بين العمر تأثير التعليم وبعض المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: انخفاض درجة التصويت في معظم الحالات بنسبة ٣% ،كما كشفت الدراسة إن كبار السن يصوتون بنسبة أعلى من الشباب، وبخصوص متغير التعليم فقد أكدت الدراسة أن التعليم محدد قوي في عملية التصويت فالفئات الأكثر تعليما تصوت أكثر من الفئات الأقل تعليما، أما بخصوص المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية فقد توصلت بنسبة أعلى من الفئات الدخل المنخفض وغير المتزوجين وغير المتدينين.

---

[1] دندان عبد القادرة ، قانون الانتخابات الكويتي: قراءة في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديمقراطية ، **المجلية العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد ٢٠١١/٣١.

[2] ANDRE BLAIS, et, al , where does turn out decline come from? **European Jordan of Political Research**, 43,2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- دراسة : Mazen K. Gharaibeh : بعنوان:

The Voting Behavior of Kuwaiti Citizens in the 2006 Parliamentary Elections : an Analytical Field study .

السلوك التصويتي للمواطن الكويتي في الانتخابات البرلمانية لعام٢٠٠٦: دراسة ميدانية تحليلية [1]

حاولت الدراسة الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بالسلوك ألتصويتي للمواطن الكويتي في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٦، هذه الأسئلة كانت حول من صوت ولصالح من؟ ولماذا تم التصويت لذلك المرشح؟ ورصدت الدراسة بالتحليل العوامل التي تؤثر في السلوك ألتصويتي للمواطن الكويتي وذلك من خلال استبانة تم تصميمها لذلك الغرض، وثم توزيعها على عينة عشوائية من المواطنين بلغت ٢٣٢٥ مواطنا ومواطنة وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها : أن نسبة اللذين صوتوا من الذكور أعلى من الإناث، وان نسبة كبيرة من الناخبين صوتوا لمرشحين على أسس قبيلة، وان نسبة كبيرة من الناخبين صوتوا تحت تأثير أقربائهم مثل الأب أو الأم أو الزوج، كما دلت نتائج الدراسة أن قضايا الإصلاح ومكافحة الفساد كانت على رأس اهتمامات الناخبين وأثرت بشكل كبير على سلوكهم ألتصويتي.

(1) Mazen K. Gharaibeh, The Voting Behavior of Kuwaiti Citizens in the 2006 Parliamentary Etections : an Analytical Ficld Study **Digest of Middle East Studies**, fall, 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- دراسة : Yosef Bhatti & Kasper M. Hansen بعنوان: Leaving the Nest and the social Act of Voting : Tun out among First Time Voters

مغادرة عش العائلة والفعل الاجتماعي للتصويت : الاقبال على التصويت لمن يصوتوا للمرة الأولى[١]

تشير الدراسة إلى نتائج العديد من الدراسات الحديثة التي خلافا للفهم السائد تبين أن العلاقة بين متغيري العمر والتصويت لدى فئة الشباب المؤهلين للتصويت ليست ايجابية، وإنما سلبية ولا سيما في السنوات الأولى لدى فئة الشباب، استندت الدراسة إلى السجلات الحكومية لأكثر 145 ألف شاب في أكثر من 44 انتخابات محلية جرت في الدنمارك في عام 2011 ، وكانت النتائج التي توصلت إليها الدراسة تشير إلى انخفاض نسبة التصويت بين فئة الشباب الذين يغادرون عش أو بيت العائلة ويستقلون بأنفسهم، ووضحت الدراسة أن تأثير الأسرة كمؤسسة تنشئة اجتماعية تلعب دورا ايجابيا في التأثير على المشاركة السياسية للشباب ومنها التصويت .

4- دراسة : Amin A. AlAzzam بعنوان: The Impact of Electoral Campaigns on Voting Behavior In the Jordanian Parliamentary Elections : Field study

اثر الحملة الانتخابية على سلوك الناخب في الانتخابات البرلمانية الأردنية ٢٠١٣ : دراسة ميدانية: [٢]

هدفت الدراسة إلى تقييم دور الانتخابية في الانتخابات البرلمانية الأردنية في عام ٢٠١٣ وأثرها على قرار الناخب، حيث تم تصميم استبانة لغايات الدراسة وتم توزيعها على عينة عشوائية بلغت ٥٠٠مواطن ومواطنة في لواء الوسطية في محافظة اربد وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن الحملة الانتخابية لها تأثير محدود على سلوك الناخب وقراره في الاختيار، كما كشفت نتائج الدراسة أن أغلبية الناخبين اتخذوا قرارهم

---

(1) Yosef Bhattil Kasper M Hansen, Leaving the Nest and the Social Act of Voting: Turn out among first time Voters, **Journal of Elections Public Opinion and Parties**, Vol.22.No. 4. 2012

(2)Amin A . Al Azzam , The lmpact of Electoral Campaigns on Voting Behavior in the 2013 Jordnian Paliamentary Elections : Field study, **Journal of Social Sciences** Vol.42.No.4.2014.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتصويت لصالح احد المرشحين حتى قبل بدا الحملة الانتخابية، أما اللذين تأثروا بالحملة الانتخابية فقد توصلت الدراسة إلى أن القوة الخطابية للمرشحين إلى جانب مظهرهم الخارجي كان لهما اكبر اثر من الشعارات والبرامج الانتخابية من بين عناصر الحملة الانتخابية.

٥- دراسة: Mohamad Al-Ississ & samer Akallh بعنوان: Patronage and Ideology in electoral behavior : Evidence form Egypt's first presidential elections : [1]

المحاباة والأيديولوجية في السلوك الانتخابي : إثبات من الانتخابات الرئاسية الأولى في مصر كيف تؤثر المحاباة والأيديولوجية على السلوك ألتصويتي وأيهما أكثر تأثيرا على السلوك ألتصويتي للناخب؟ تحاول الدراسة الإجابة على السؤال السابق انطلاقا من دراسة حالة انتخابات الرئاسة الأولى المصرية التي جرت في عام ٢٠١٢ اعتمدت الدراسة على مقابلات ميدانية وكذلك الإحصاءات العامة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن له تأثير اكبر على السلوك ألتصويتي من الإيديولوجية كما كشفت نتائج الدراسة أن موظفي القطاع العام لديهم تأثير ايجابي على معدل المشاركة في الانتخابات .

٦- دراسة: Abdulfatah tahil osman Antwi. بعنوان: Determinants of UAE Voters Preference for federal National Council Candidates

محددات افضليات الناخب الإماراتي عند التصويت لمرشحين المجلس الوطني الاتحادي[2]

هدفت الدراسة إلى الكشف عن محددات السلوك ألتصويتي للناخب الإماراتي وذلك بالاستناد إلى استبانة تم توزيعها على ١٨٠٠مواطن ومواطنة شاركوا في الانتخابات، لمعرفة المعيار الذي اعتمده في التصويت لمرشح معين في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي، بعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن العلاقات الاجتماعية والارتباطات العائلية كانت المعيار الأول في الاختيار وذلك على النحو الذي يتوافق مع معظم الدراسات التي أجريت على السلوك ألتصويتي في الشرق الأوسط، إلا أن الدراسة كشفت عن تأثير عوامل أخرى لا تقل أهمية في

---

(1) Mohammad Al-Ississ& Samer Akallah,: Evidence from Egypt, **Journal of Political Economy** ,37/2015.

(2) Abdul fatah tahil Osman Antwi, Determinants of UAE Voters Preference for Federal National Council Elections. **Digest of middle East Studies**, Vol.24.No.2.2016.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأثير على السلوك ألتصويتي للناخب مثل الحملة الانتخابية، والبرنامج الانتخابي، وكفاءة وقدرات المرشح مثل القدرات الخطابية والخبرة السياسية ومستوى التعليم.

تعقيب على الدراسات السابقة :

أشارت نتائج مجموعة الدراسات السابقة إلى انه بالرغم من عراقة وخصوصية التجربة الديمقراطية الكويتية إلا أنها لم تصل إلى مرحلة النضوج والاكتمال، كما تناولن بعض الدراسات السلوك ألتصويتي للناخبين في عدد من البلدان، وقد أفاد الباحث من خلال اطلاعه واستعراضه للدراسات السابقة في بناء الأطر النظرية للدراسة، وفي صياغة مشكلة الدراسة وأسئلتها، وبعد اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، وفي حدود عمله فانه لا توجد دراسة تعرضت لمحددات السلوك ألتصويتي الناخب الشاب الكويتي في الفترة الزمنية ٢٠١٠-٢٠١٦ ، وبالتالي تعد هذه الدراسة محاولة للإضافة في هذا المجال ولا سيما مع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم العربي في ظل مرحلة ما يسمى بالربيع العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

الانتخابات والسلوك التصويتي

مقدمة:

ظهرت الديمقراطية في بادئ الأمر كفكرة نظرية فلسفية تهدف إلى وقف تسلط واستبداد الملوك، وإلى تقرير الحرية والمساواة السياسية لأفراد الشعب، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى مبدأ تطبيقي عملي كنظام للحكم، وذلك خاصة بعد قيام الثورة الفرنسية واعتناق أصحابها للمبادئ التي تقوم عليها هذه الفكرة[١]، وتأكيدا لذلك جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٧٨٩ متضمنا مبادئ منها: أن الأمة هي مصدر السيادة، وأن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة للأمة. [٢]

ولقد تشكلت الديمقراطية الحديثة ، نتيجة الأفكار التي انبثقت من فترة النهضة الأوروبية، ولم تظهر بالمعنى الليبرالي إلا في القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر(أثناء الثورة الصناعية) في دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية [٣] عندما بشر المفكرون الغربيون بفكرة المساواة، وطالبوا بحق الشعب في اختيار حكومته والإشراف عليها، وكانت الدعوة منصبة على حق الاقتراع العام، وكانت الانتخابات حينها مقتصرة في الغالب على فئة قليلة جدا في المجتمع، تتكون من الأثرياء والنبلاء، أما الأغلبية الساحقة فقد كانت محرومة من حق الانتخاب

وبعد نجاح الثورتين الأمريكية والفرنسية وتأسيسهما لنظام حكم ديمقراطي يكون الشعب فيه هو مصدر السلطات ، سقط نظام الحكم المطلق ، وظهرت حركة الإنتقال إلى الديمقراطية وفق تعاقد مجتمعي جديد، تغير الدول قياداتها وتصوغ أهدافها العامة. لتصبح الانتخابات ظاهرة عالمية تمارسها الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية. وإذا كانت الانتخابات تهدف في الأساس في النظم الديمقراطية إلى إتاحة المجال أمام المواطنين لاختيار حكامهم والمشاركة في صنع القرارات، إلا أنها تحقق أهداف أخرى في الأنظمة غير

---

(١)- رمضان محمد بطيخ: «الديمقراطية والانتخابات في النظم المعاصرة»، **مجلة شؤون الأوسط**. العدد ١٣، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢٦.

(٢)- منظمة الأمم المتحدة : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على الموقع: **ww.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm**.

(٣) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، الطبعة الثالثة ، ص٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية مثل حشد الجماهير وتعبئة الرأي العالم، وإظهار مظاهر التأييد للنظام السياسي وإضفاء الشرعية عليه[١].

مفهوم ومبدأ الانتخاب :

تشكل الإنتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية، ووسيلة لصنع الخيارات السياسية، إذ توفر ممارسة واقعية لاختيار القادة، وتقرير قضايا وطنية مطروحة، وفي ظل عدم إمكانية حكم أعضاء المجتمع أنفسهم مباشرة، تكون ممارسة عملية تهيئ الفرصة لتشكيل حكومة ديمقراطية لتمثيلهم أمر ضروري. [٢] فهي فرصة لمشاركة كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الإنتخاب، مما جعل هذه العملية أساس النظم الديمقراطية، والتي من شروط قيامها، اختيار الحكام والنواب عبر انتخابات حرة ونزيهة ومتتالية، وبعيدة عن أية ضغوط على المواطنين، وإعطاء كل المواطنين البالغين حق التصويت في الانتخاب[٣].

وتعرف الموسوعة الأكاديمية الأمريكية، الانتخاب بأنه، طريقة لاختيار القادة، أو صنع القرار بواسطة عملية التصويت. [٤] كما تعني مشاركة المواطن سياسيا في اختيار من يمثله في مجلس الأمة أو المجالس المحلية وأية انتخابات عامة أخرى ، بطريقة حرة ومباشرة وسرية متساوية. [٥]

وتعرف الانتخابات على أنها الطريقة التي يتاح من خلالها للشعب حرية التعبير عن إرادته بناء على اقتراع يجري على قدم المساواة بين الناخبين وأن يكون اقتراعا سريا، والمساواة هنا تتعلق بقوة التصويت، أي لا يحمل صوت من حيث المبدأ وزنا غير متكافئ مع ما يحمله صوت آخر وبالتالي تكون لجميع الأصوات نفس قوة التأثير.

---

[١] عبد الفتاح ماضي، متى تكون الانتخابات ديمقراطية ؟ المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد ١٦، ٢٠٠٧.ص ٥٦

[٢] –جاي س جود ويل جيل: **الإنتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية**. ط١، (ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم)، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠، ص57.

[٣] – مركز حقوق الإنسان: **حقوق الإنسان والإنتخابات**. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ١٩٩٤، ص ١٢.

[٤] Academic American Encyclopedia Arete Babliching company Inc. Volume (7), United State, New Jerssy, 1981, p.103

[٥] صدام أبو عزام، سرية الاقتراع: المفهوم، الأهمية والضمانات، المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2013ص 1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد نصت المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية الحق في المشاركة في حكم بلده مباشرة، أو عن طريق ممثلين) وأن يشـــارك فـــي انتخابات عامة تجري بالاقتراع السري، وأن تكون نزيهة ودورية وحرة. (١)

ويتجسد الانتخاب في مبدأ الديمقراطية التمثيلية، التي يعتبر الشعب صاحب السلطة أو السيادة فيها ، تطبيقا للمبدأ الديمقراطي القائل " الأمة مصدر السلطات"، ولما كان الشعب لا يستطيع أن يمارس هذه السلطة بنفسه، لذا فهو يفوض ممارستها لممثلين عنه ينتخبهم لمدة محددة ، ومع التوسع في حق الانتخاب وفتحه أمام أفراد الشعب " ذكورا وإناثا " البالغين سنا معينة، ظهرت ونمت الأحزاب السياسية واتسع الاقتراع العام الشعبي ، كما أصبح النظام الديمقراطي يضمن للأفراد حريات الاعتقاد ، والرأي والتعبير، حرية الانتقال وحرية تكوين الجمعيات .... الخ وهكذا فان فكرة حرية الانتخابات أصبحت مرادفة لحرية المجتمع، فحين لا توجد انتخابات حرة نزيهة ، فلا وجود للحرية وبالتالي لا وجود للديمقراطية(٢).

كما أصبحت الانتخابات مصدر للشرعية في النظام السياسي، فالشرعية هي الصفة التي يجب أن يملكها الحكام وتتفق والرأي السائد في المجتمع حول أصل السلطة وطريقة ممارستها وإلا فقدت مبرر طاعتها وهذا يعني أن أعضاء المجتمع هم مصدر السلطة، والديمقراطية تقتضي بان الشعب هو مصدر السلطة هو الذي يمارسها بنفسه أو ينتخب من ينوب عنه في ممارستها، فسلطة الحكام لا تكون شرعية إلا إذا استمدت من الشعب، وهذه هي الشرعية الديمقراطية فكل حكومة أو سلطة لا تستمد سلطتها من الشعب عن طريق الانتخاب هي حكومة أو سلطة غير شرعية، وبالمجمل فان هناك تلازم بين الانتخاب والشرعية والديمقراطية(٣).

إن الاعتقاد السائد اليوم هو أن اختيار الحكام من قبل المحكومين يعتبر الطريقة الشرعية الوحيدة لممارسة السلطة، فالحكام المنتخبون تكون ممارستهم للسلطة شرعية، لأنهم مختارون من قبل المحكومين، فالانتخاب يسبغ الشرعية على سلطة الحكام.

الطبيعة القانونية للانتخاب:

---

(١)– جاي س جود ويل جيل: مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨.

(2) JUAN, J. LINZ AND ALFRED STEPAN . PROBLEMS OF DEMOCRATIC TRANSITION AND CONSOLIDATION : SOUTHERN EUROPE ,SOUTH AMERICA AND POST COMMUNIST. EUROPE PRESS, 1996.

(٣)منذر الشاوي، النظرية العامة في القانون الدستوري ، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص١٦١-١٦٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهدف الديمقراطية الى مشاركة المواطنين في صناعة القرار السياسي وممارسة السلطة، إلا أن كثافة شبكة العلاقات الدولية والمحلية ، أفضت إلى أن تمارس السلطة من قبل نواب الشعب أو ممثليه، ليصبح الانتخاب احدى صيغ ممارسة الشعب للسلطة.

والسؤال الذي يطرح في هذا السياق هو : ما طبيعة السلطة الانتخابية التي يمارسها الناخبون؟ وهل الانتخاب حق أم وظيفة؟ وقد اختلف الفقهاء في بيان التكييف القانوني للانتخاب، وانقسموا في ذلك إلى فريقين : أحدهما، نادى بأن الانتخاب حق شخصي، والآخر طالب بأن الانتخاب وظيفة. وقد رتب كل فريق على ذلك نتائج مغايرة للآخر، وفي هذا الصدد سادت أربع نظريات نلخصها على الشكل التالي:

أولاً: نظرية الانتخاب حق شخصي:

وفقاً لهذه النظرية يعد الانتخاب حقاً شخصياً يتصل بالمواطن بوصفه عضواً في مجتمع منظم، ويقوم المشرع فقط بتنظيم هذا الحق أن ينقضه أو ينتقص منه، وبذلك تقتصر وظيفة المشرع في هذا المجال على مجرد منع استعمال هذا الحق بالنسبة إلى الأشخاص الذين لا يستطيعون مزاولته، كعديمي الأهلية ومن هم في حكمهم[١].

وقد جاءت فكرة أن " الانتخاب حق" في أساسها الأيديولوجي من مبدأ سيادة الشعب" الذي صاغه جان جاك روسو.[٢] وهو مبني على أن يسهم كل مواطن في ممارسة الجزء الذي يعود له من السلطة، فهو يملك حقا في ممارسة السلطة، ولما كان الانتخاب ممارسة سلطة، فهو إذن حق لكل فرد من أعضاء المجتمع[٣].

والحرية، عند روسو هي المرادف للسيادة : فالسيادة والحرية شيء واحد وهما متطابقان ، بناء عليه فان السيادة تجد مستقرها أساسا في الشعب أي في الأفراد الذين يتكون منهم الشعب واحدا فواحدا، وهذا ما يعبر عنه روسو قائلا : لنفرض أن الدولة مكونة من

---

[١] فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1974م، ص292.

[٢] يختلف مفهوم مبدأ سيادة الأمة عن مفهوم مبدأ سيادة الشعب من حيث الأساس الفلسفي لكل منهما، ومن حيث النتائج السياسية التي تترتب على تطبيق كل منهم. وقد أخذت دساتير الدول، وحسب ظروف كل دولة، تتبنى إحدى النظريتين، فمثلا الدستور الفرنسي لعام 1791 تبنى مبدأ سيادة الأمة، إذ نصت المادة الأولى من الباب الثالث على ان "السيادة لا تتجزأ ولا تقبل التصرف أو التقادم، وهي ملك للأمة ولا يستطيع جزء من الشعب أو فرد أن يعطى نفسه حق ممارستها". وكذلك الدستور الأردني لعام 1952 تبنى مبدأ سيادة الأمة في المادة (24)، إذ نصت على أن "1- الأمة مصدر السلطات. 2- تمارس الأمة سلطاتها على الوجه المبين في الدستور". انظر : عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ١٩٩٨م، ص١٧٧

[٣] ثروت بدوي، النظم السياسية ، الجزء الأول، دار النهضة، العربية، ١٩٦٤م، ص٣٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عشرة آلاف مواطن فكل عضو في الدولة يملك جزءا من عشـــرة آلاف مـــن الســـلطة ذات السيادة"[١] .

وتجد السيادة مستقرها، إذن، في كل المواطنين وفي كل واحد منهم وإذا كانت السيادة تعود إلى الشعب ، فمعنى ذلك أن لكل فرد جزء من السيادة يساوي الجزء الذي يملكه كل فرد في المجتمع المدني وان سيادة الدولة هي مجموع سيادات الأفراد[٢].

ومعنى ذلك أن كل مواطن له الحق المطلق في أن يمارس بشكل تصويت ما يعود إليه من السلطة ذات السيادة، ويترتب على ذلك أن الأهلية الانتخابية هي بالنسبة لكافة المواطنين، ودون تمييز، حق وحق طبيعي ملازم لكل إنسان، وبالتالي لكل عضو في الدولة، وسابق على كل تنظيم دستوري وان التمتع بهذا " الحق" لا يمكن أن يخضع إلى أي شرط محدد مهما كانت طبيعته[٣].

على أن هذه النظرية وإن اتفقت والمبدأ الديموقراطي القائل بأن السيادة للشعب، وما يرتبه ذلك من تقرير مبدأ الاقتراع العام، بيد أن أهم ما لوحظ عليها، أنها لا تعبر عـــن الواقـــع الملمـــوس، لأن الدساتير تتجه بوجه عام صوب تقييد مبدأ الاقتراع العام بشروط خاصة.

وما دام أنه لكل فرد من أفراد الشعب السياسي –حسب مبدأ الشعب– جزء من السيادة. فإنه يكون لكل منهم حق في مباشرة حقوقه السياسية ومنها الانتخاب، لذلك يعد الانتخاب طبقاً لمبدأ سيادة الشعب حقاً وليس وظيفة[٤].

ثانياً: نظرية الانتخاب حق عام:

تقوم هذه النظرية، على أن مقولة أن الانتخاب حق، ولكنها، تفترق عنها فـــي أن هـــذا الحق ليس شخصياً، وإنما هو حق من الحقوق التي تتصل بالقانون العام، فهو بهذه المثابة سلطة قانونية يستمدها الناخب من القانون مباشرة ، وليس من كونه عضواً في مجتمع منظم ويســـتتبع ذلك، أن المشرع وحده هو الذي يختص بتقرير هذا الحق وإيضاح أحكامه. فكل عضو في الأمة هو مواطن، لكن ليس كل مواطن، يكون ناخبا، هذا هو أصل التمييز الشهير بين المواطن غير

---

[١] الشاوي، مرجع سابق، ص١٦٧.

[٢] عبد الحميد متولي، سعد عصفور، محسن خليل . القانون الدستوري والنظم السياسية، دار المعارف ، ١٩٨٠، ص٢٤.

[٣] محسن خليل، النظم السياسي والقانون الدستوري، الجزء الأول، النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م، ص١٧٢.

[٤] محمد كامل ليلة، **النظم السياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1972م، ص341.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العامل والمواطن العامل"[١]. فالسلطة لا تتجزأ بين أفراد الشعب، بحيث يملك كل فرد جزء منها، وإنما تعود إلى شخص مجرد هو " الأمة"، فالأمة ستكون إذن صاحبة السلطة أو السيادة وتمارسها بوساطة ممثليها الذين تعينهم لممارسة وظيفة . وعليه فان أهلية الانتخاب ستكون اختصاصا يمنح المواطنين أو لعدد منهم بغية أداء وظيفة ، وهي الوظيفة الانتخابية[٢].

وبما أن الانتخاب هو وظيفة، فان النتيجة الأساسية لذلك هي إلزام الناخب بالتصويت كما يلزم الموظف بأداء الوظيفة التي تولاها.

ويتفرع عن ذلك نتيجتان: أولاهما، تتحصل في أنه ليس للناخب أن يتنازل عن هذا الحق، وثانيتهما، تتبدى في أن للشارع أن يعدل في شروط الانتخاب تضييقاً واتساعاً بما يراه متفقاً والصالح العام، دون أن يكون للناخب الحق في الاعتداد بفكرة الحق المكتسب في هذا المجال[٣].

إلا انه من الضروري استخلاص " إرادة" الأمة، أي لا بد من وجود أشخاص يعبرون عن هذه الإرادة، لذلك توجب تحديد هؤلاء الأشخاص الذين يكلفون بالتعبير عن هذه الإرادة ذات السيادة، وفيما يتعلق بالانتخاب، فان هؤلاء الأفراد هم الناخبون الذين سيمارسون " وظيفة" أو سلطة وظيفية باسم ولمصلحة الأمة، ولكن هل يعني ذلك أن كل فرد من أفراد الأمة سيتمتع بصفة الناخب ويمارس السلطة التي تتضمنها الوظيفة الانتخابية؟ [٤].

ثالثاً: نظرية الانتخاب وظيفة وليس حقاً:

يرى أنصار هذه النظرية أن الانتخاب وظيفة بواسطتها يسهم المواطنون في التعبير عن الإرادة العامة. وأساس ذلك، أن حق الانتخاب مقرر لصالح المواطن، ومن ثم وجب على المواطن أن يزاول هذا الحق لحساب الشعب وعلى مقتضى القانون، مثله في ذلك الشخص الذي يباشر وظيفة عامة. وظاهر أن أنصار هذه النظرية يستهدفون بذلك، تقرير حق الشارع، وهو في سبيل تنظيم حق الانتخاب بأن يقيده بشروط خاصة[٥].

إذا كانت السلطة الآمرة العليا في الدولة للشخص الجماعي الواحد ولا يجوز تجزئتها على الأفراد فإنه يستحيل على أفراد الشعب ممارسة شؤون السلطة أو الإدعاء بوجود حق لهم

---

[١] محمد عبد العزيز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان المرجع سابق،١٩٨١م

[٢] المرجع سابق، ص٢١٤.م.

[٣] فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق**، ص392

[٤] الشاوي، مرجع سابق، ص١٦٩.

[٥] فؤاد العطار، **النظم السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق**، ص392

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ذلك. وعلى هذا فاختبار النواب الممثلين لهذا المجموع لا يعد حقاً للأفراد بقدر ما هو وظيفة وواجب يحتمان اختبار الأصلح لممارسة شؤونهم.

وفي الواقع، أن تحديد هيئة الناخبين ضيقاً واتساعاً من جانب الشارع لا ترتد إلى النظريات التي تقدم ذكرها، بل إلى اعتبارات تتمثل في مدى نضج الشعب وتفهمه في وقت معين من جانب آخر. وإن هذه المسائل تختلف من دولة إلى أخرى، بل داخل الدولة الواحدة.

إن تكييف الانتخاب وفق النظريات والآراء السابقة لا يلزم المشرع بشكل قطعي بضرورة تبني نصا معينا أو إهماله، بل لا يرتب أي مسؤولية قانونية على أي جهاز من أجهزة الدولة فيما يصل إليه أو يطبقه من قواعد وقوانين في مجال الانتخاب، طالما كان هدفه الصالح العام، ولهذا فان النتيجة التي تصل إليها من ناحية عملية هي أن الانتخاب سلطة قانونية مقررة للناخب يحدد مضمونها وشروطها القانون، أما الخلاف على طبيعة الانتخاب فهو في الغالب كما يقوم على اعتبارات سياسية قبل أن يكون خلافا على نظريات قانونية[1].

نظم الانتخاب :

مع التوسع في قاعدة الهيئة الناخبة عن طريق إقرار نظام الاقتراع العام، ومع بروز الأحزاب السياسية، لم يعد مقبولا أن يكون البرلمان ممثلا للأمة كهيئة مجردة، بل على البرلمان أن يمثل جميع المواطنين بشتى اطيافهم ومكوناتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية ، بهدف تحقيق تطلعاتهم وتوجهاتهم المتنوعة ومصالحهم المتفاوتة، وهذا الأمر لم يتم إلا باعتماد النظام الانتخابي الامثل والذي بمقتضاه يصل إلى البرلمان، نواب يمثلون مختلف التيارات والاتجاهات الموجودة بين الشعب.

وتختلف الأنظمة الانتخابية من دولة إلى أخرى، وذلك تبعا لعدة ظروف خاصة بكل منها تاريخية واجتماعية واقتصادية، سياسية، ثقافية، ومدى درجة تطبيق الديمقراطية في نظامها السياسي، وطبيعة التكوين الاجتماعي والتقدم الحضاري والثقافي لشعبها. وهذه الأنظمة الانتخابية لها دور هام في تحديد نتائج الانتخاب فيما يتعلق بالاتجاه السياسي للأغلبية في البرلمان المنتخب.

وفي هذا الإطار سوف نتناول أهم هذه الأنظمة الانتخابية بمقارنة بعضها ببعض ، وتحديد آثار كل منها: تتمثل نظم الانتخاب في ثلاثة أنظمة رئيسية هي :

اولا: الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر :

---

[1] بدوي مرجع سابق، ص١٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسمى نظام الانتخاب مباشراً، عندما يقوم الناخبون بانتخاب النواب من بين المرشحين مباشرة وهو ما يسمى بالانتخاب على درجة واحدة[1].. أما الانتخاب غير المباشر فهو الذي يتم فيه الانتخاب على درجتين حيث يقوم الناخب بانتخاب مندوبين ليقوم هؤلاء المندوبون بعد ذلك بمهمة انتخاب أعضاء البرلمان أو الحكام ولهذا فأنه قد يتم على ثلاث مراحل أو درجات عندما يقوم النواب بانتخاب الحكام[2].

ويلاحظ في هذا المجال أن من الدساتير ما يأخذ بنظام الانتخاب المباشر ومنها ما يأخذ بنظام الانتخاب غير المباشر. غير أن الانتخاب المباشر هو النظام الأكثر قربا من المبدأ الديمقراطي ولذلك أضحى القاعدة في وقتنا الحاضر، إذ يمارس الشعب حقه الانتخابي بطريقة مباشرة دون وساطة احد كما يحدث في الانتخاب غير المباشر.

ومن ناحية أخرى فان نظام الانتخاب المباشر على درجة واحدة يمكن القاعدة الشعبية العريضة الاضطلاع بمهمة اختيار أعضاء البرلمان، بحيث يصعب الضغط عليها أو التأثير فيها بسهولة من جانب الأحزاب السياسية لضخامة عددها.

ومع كل المزايا التي يتمتع بها نظام الانتخاب المباشر فقد قيل في تبرير نظام الانتخاب غير المباشر.

أولا: تخفيف مساوئ الاقتراع العام يجعل الانتخاب في طبقة المندوبين وهي اقدر من طبقة الناخبين على معرفة المسائل العامة وتقدير كفاية المرشحين، كما أن قلة عدد الطبقة الناخبة تجعلها إلى جانب الاعتبارات السابقة أكثر شعورا وتقديرا للمسؤولية، وبخاصة إذا اشترطت في المندوب شروط خاصة، وهذا تجسيم لقصور عامة الشعب ومغالاة في إظهار عدم كفاءته وهي حجة مردودة.

ثانيا: تخفيف حدة التطاحن الانتخابية وتقليل وطأة الأهواء الحزبية ، لان طبقة المندوبين اقل تأثرا بهذه الأمور من عامة الناخبين ، وقد قيل بان قلة عدد المندوبين تسهل التأثير عليهم.

ثالثا: تزداد الاعتبارات السابقة وضوحا في البلاد حديثة العهد بالنظام النيابي حيث يتواضع مستوى الناخب العادي اجتماعيا وثقافيا وخلقيا، وقد قيل في الرد على هذه الحجة يضاعف اهتمام الناخب بالانتخاب، في حين يقل الاهتمام كثيرا بالانتخاب غير المباشر[3].

ثانيا: الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة :

---

[1] علوان ، مرجع سابق ، ص١٨٨.

[2] عبد الغني بسيوني، النظم السياسية، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1985 ، ص232

[3] رعد حافظ سالم: **التنشئة الإجتماعية وآثارها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة.** ط١، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠، ص ٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقوم هذا التقسيم على أساس الشخص أو الأشخاص اللذين يراد انتخابهم في كل دائرة انتخابية.

يكون الانتخاب فردياً عندما يتم تقسيم الدولة إلى عدة دوائر انتخابية لعدد النواب المراد انتخابهم بحيث يكون لكل دائرة انتخابية نائب واحد ولا يجوز للناخبين أن ينتخبوا أكثر من مرشح واحد. أما الانتخاب بالقائمة فهو النظام الذي يميل إلى تقليص عدد الدوائر الانتخابية مع تخصيص عدد من النواب يجري انتخابهم في قائمة أسماء المرشحين وفقاً للعدد الذي يحدده قانون الانتخاب ويمكن الأخذ بالقائمة المغلقة عندما يطلب من الناخبين التصويت على القائمة كلها دون تغيير أو تعديل. في حين توجد قوانين انتخابية تعطي الناخب الحق في تشكيل قائمته هو من أسماء يتم اختيارهم من عدة قوائم[1].

وعلى هذا الأساس يختلف أسلوب تقسيم الدوائر الانتخابية في الدولة في ظل الانتخاب الفردي عنه في الانتخاب بالقائمة. في الانتخاب الفردي تقسم الدولة إلى دوائر انتخابية صغيرة الحجم كثيرة العدد، وتنتخب كل دائرة من هذه الدوائر نائبا واحدا أي يصوت الناخب لمرشح واحد، أما الانتخاب بالقائمة فيقلل عدد الدوائر ويكبر حجم كل منها لتنتخب عدة نواب، ولذلك تجد الناخب يكتب قائمة بأسماء من يريد انتخابهم ويضمنها أسماء بعدد النواب المطلوب انتخابهم من الدائرة، وللانتخاب بالقائمة عدة أوضاع تتضمن قدرا متفاوتا من الحرية للناخبين.

فقد لا يكون لهؤلاء إلا أن يصوتوا بالقبول أو الرفض على القوائم التي تقدمها الأحزاب، بعبارة أخرى يلتزم الناخب في هذه الصورة من التصويت على إحدى القوائم المرشحة دون أن يكون له الحق في إدخال أية تعديلات عليها، بحيث يتقيد بترتيب الأسماء التي تتضمنها هذه القائمة، وتسمى هذه الطريقة (طريقة القوائم المغلقة) [2].

وقد يكون في وسع الناخبين أن يغيروا في ترتيب المرشحين بعبارة أخرى يستطيع الناخب في هذه الصورة أن يغير في ترتيب أسماء القائمة التي وقع اختياره عليها وفقا لوجهة نظره الشخصية إزاء المرشحين، وليس طبقا للترتيب الذي وضعه الحزب صاحب القائمة، وتسمى هذه الطريقة (طريقة التصويت بالأفضلية) ومن الواضح أن هذه الصورة تعطي الناخب حرية اكبر من الصورة الأولى التي يتقيد فيها بترتيب أسماء المرشحين في القائمة.

وأخيرا : قد يكون في وسع الناخب إضافة اسم أو أكثر إلى القائمة التي يصوت في جانبها من بين الأسماء المدرجة في الكشوف الأخرى، وهنا تكون حرية الناخب كبيرة فهو لا

---

[1] هاشم الجبوري، الضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات النيابية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت ، 2010 ،ص18

[2] نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية،/ دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١. ص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلتزم بقائمة بعينها ولا يكون له فقط مجرد التعديل في ترتيب أسماء قائمة معينة، بل يقوم بتكوين قائمة خاصة به واختيار أسماؤها من بين مختلف القوائم المرشحة بالترتيب الذي يراه، وهذا ما يعرف بحق الناخب في المزج بين القوائم المختلفة يخرج منها بقائمة جديدة تعبر عن رأيه الشخصي[1].

أولا : تقدير الانتخاب الفردي :

يرى أنصار الانتخاب الفردي بان مزايا هذا النظام هي :

- الانتخاب الفردي يمتاز بسهولته وبساطته.

فالناخب يختار نائيا واحدا في هذا النظام ، بينما في نظام الانتخاب بالقائمة تصعب مهمته لانه سيفاضل بين عدد من النواب في دائرة واسعة وقد لا يهتدي إلى الأفضل منهم.

- تلجا بعض الأحزاب إلى تضليل الناخب (في نظام الانتخاب بالقائمة) بوضع اسم مرشح بارز في رأس القائمة حتى تستدرج الناخب لانتخاب الأسماء التالية له مع أن مواهبها قد لا يكون بالمستوى المطلوب.
- إن صغر الدائرة في نظام الانتخاب الفردي يجعل الناخب ملما بالمرشحين وبكفاءتهم والحكم عليهم، هذا من جهة الناخب، وأما من جهة النائب فان صغر الدائرة تجعله محيطا بها، وبحاجاتها ومن ثم يكون اقدر على تحقيق طلباتها مما لو كانت هذه الدائرة واسعة كما يجب أن تكون في نظام الانتخاب بالقائمة.
- ونظام الانتخاب الفردي يتيح أخيرا للأقلية الفرصة لان تجد من يمثلها فصغر الدائرة الانتخابية يسير احتمال تواجد أغلبية الأقلية في هذه الدائرة، فهنا ينجح ممثلها في الانتخاب ولو كان الانتخاب بالقائمة لاختفى اثر هذه الأقلية في الدائرة الواسعة.

ثانيا : تقدير الانتخاب بالقائمة :

أما أنصار مذهب الانتخاب بالقائمة فهم يرون بان لهذا النظام المزايا التالية :

- إن صغر الدائرة، كما هو الشأن في الانتخاب الفردي يجعل النائب أسير لناخبيه، وهذا الواضع يدفع النائب في اعتبار نفسه ممثلا لدائرته فقط لا لمجموع الشعب فينهدم ركن من أركان النظام النيابي.

---

[1] علوان ، مرجع سابق، ص١٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكي يحوز النائب في نظام الانتخاب الفردي، برضاء ناخبيه يركز في برنامجه على المسائل المحلية البحتة الخاصة بدائرته الانتخابية، وينعكس ذلك أيضا على أعماله البرلمانية بعد فوزه بالعضوية وهذا يؤدي إلى إضعاف الروح الحقيقية من وجود المجالس النيابية[١]

ويضيف أنصار هذا المذهب : أن نظام الانتخاب الفردي يسهل الرشوة كما يسهل تدخل الإدارة في الانتخاب بالنظر لصغر الدائرة الانتخابية، ولقد قال احد مؤيدي الانتخاب بالقائمة. (من السهل تسميم كوب ماء ولكن من الصعب تسميم نهر بأكمله).
يكون الانتخاب في نظام القائمة صراعا بين الأفكار المختلفة ونضالا بين البرامج والمبادئ المتباينة، في حين تغلب على الانتخاب الفردي الاعتبارات الشخصية المتعلقة بذات المرشح بدرجة أكثر من الاعتبارات العامة المتعلقة بأفكاره وبرامجه[٢].

والخلاصة أن لكل من النظامين حسناته وعيوبه وان مدى نجاح هذا النظام أو ذلك يختلف من بلد لآخر ومن وقت لآخر، وقد يكون مدى إدراك الشعب لحقيقة عملية الانتخاب وثقافته ومستواه الاقتصادي عوامل أساسية تأخذ دورها لتجعل هذا النظام أفضل من النظام الآخر.

ونجد في النظام الفرنسي تطبيقا حيا لهذه الظاهرة : فقد أخذت فرنسا في سنة ١٨٥٧ بنظام الانتخاب بالقائمة، ثم عدلت عنه وأخذت بالنظام الفردي سنة ١٨٨٩م، ثم عدلت إلى القائمة سنة ١٩١٩م، ثم عدلت عنها سنة ١٩٢٧م، ثم رجعت إلى نظام القائمة بمقتضى قانون ٢٧تشرين الأول ١٩٤٦م، وأخيرا اجاز الدستور سنة ١٩٥٨م في المادة ٢٤ منه الاقتراع العام المباشر وأن أعضاء الجمعية الوطنية ينتخبون بتلك الطريقة [٣].

ثالثا: نظام الأغلبية والتمثيل النسبي والمختلط :

يوجد ثلاث انماط تجري عملية توزيع الأصوات بين مختلف المرشحين على اساسها هي:

أولا : نظام الأغلبية :

يعني مبدأ نظام الأغلبية ، أنه بعد أن يتم وضع الأصوات وتعداد مجموعها، فإن أولئك المرشحين أو الأحزاب التي تحصل على أكثر الأصوات هم الفائزون- وربما يكون هناك

---

(١)- أشار محمد عوض في دراسة أجراها حول ادراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم – دراسة حالة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ – إلى أن مدركات الناخبين تهيمن عليها المنظومة القيمية التقليدية العشائرية والذكورية، والتي تستثني المرأة من المشاركة السياسية، وأوصى بضرورة تعزيز دور الثقافة السياسية للحصول على سلوك واعي وعقلاني. للمزيد ينظر :

– محمد عوض الهزايمة: إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم – دراسة حالة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ – مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد: ٣٣، العدد: ٢، الكويت، ٢٠٠٥.

(٢) علوان ، المرجع السابق، ص١٩٣.

(٣) المرجع السابق، ص١٩٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شروط إضافية أيضا- ولكن تتنوع الطريقة التي يتم بها تحقيق ذلك عمليا، ومن بين الأشكال التي يتخذها ما يلي:

- نظام الفائز الأول: والذي يعتبر أبسط شكل لنظام الأغلبية فالمرشح الفائز هو ذلك الذي يكسب أصواتا أكثر من أي مرشح آخر، حتى ولو كان هذا لم يحقق أغلبية مطلقة للأصوات المعبر عنها ويستعمل هذا النظام مبدأ الدوائر المنفردة العضوية، ويصوت الناخبون لمرشحين وليس لأحزاب.

- نظام الجولتين ، حيث يتم فيه إجراء انتخابات في جولة ثانية في حالة لم يحقق أي مرشح العدد المطلوب من الأصوات في الجولة الأولى، وتحسب الأغلبية المطلوبة ب ٥٠ % + واحد، ويمكن أن يأخذ نظام الجولتين شكل التعددية، حيث يتنافس أكثر من مرشحين والذي يفوز بأعلى عدد من الأصوات في الجولة الثانية هو الفائز بغض النظر عما إذا فاز بالأغلبية المطلقة أو الأغلبية النسبية. (١)

ثانيا : نظام التمثيل النسبي:

يقوم على الأساس المنطقي الذي يقبع خلف جميع نظم التمثيل النسبي على تقليص التّفاوت القائم بين حصة حزب من التصويت الوطني وحصته من المقاعد البرلمانية بصورة واعية، إذ تترجم حصة الحزب من الأصوات إلى نسبة مناظرة من المقاعد، ويستلزم هذا النظام استخدام المناطق الانتخابية التي يوجد فيها أكثر من عضو واحد، لأنه من غير الممكن تقسيم مقعد واحد في مناسبة واحدة بشكل تناسبي، ولم يتم تبني هذا النظام إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على إثر تعالي الأصوات المنادية بالعدول عن نظام الأغلبية كونه لا يمثل اتجاهات الرأي العام تمثيلا حقيقيا وهناك عمليات حسابية تناسبية يعتمد عليها في تعداد الأصوات. (٢)

ثالثا: النظام المختلط

يحاول هذا النظام الجمع بين المزايا الايجابية لكل من نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي، ويوجد في النظام المختلط نظامان إنتخابيان، يستخدمان معادلات مختلفة تسير بجانب بعضها البعض ، حيث يتم طرح الأصوات من قبل نفس الناخبين، وتساهم في انتخاب الممثلين تحت ظل كلا النظامين، وأحد من هذه الأنظمة: نظام الأغلبية وعادة يستخدم نظام الفائز الأول، والثاني نظام قائمة التمثيل النسبي وللنظام المختلط شكلان :

---

(١)- فراتشسكا بيندا وآخرون: التحول نحو الديمقراطية : الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. ستوكهولم : المؤسسة الدولية لديمقراطية والانتخابات، 2005، ص 29 .

(٢)- أندرو رينولدزوين وآخرون: **أشكال النظم الانتخابية**. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2002، ص: 19.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١/ تناسب العضوية المختلطة : حيث يتم استعمال الخيارات التي عبر عنها الناخبين لانتخاب ممثلين من خلال نظامين مختلفين، بحيث يعوض نظام قائمة التمثيل النسبي عن عدم التناسبية في النتائج من نظام الأغلبية.

٢/ النظام المتوازي : هو مزيج بين نظامين: الأول هو نظام قائمة للتمثيل النسبي (عادة)، والآخر هو نظام الأغلبية، ولا يؤخذ بعين الاعتبار المقاعد المخصصة في ظل النظام الأول لاحتساب النتائج في النظام الثاني.

وفي حين أنّ نظام تناسب العضوية المختلطة ينتج عنه بشكل عام نتائج تناسبية، فمن المحتمل أن يعطي نظام متوازي نتائج تكون تناسبيتها في مكان ما بين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي[١]، وهناك دعوة واسعة لتبني النظم الانتخابية المختلطة بحثا عن التمثيل والشرعية، وتنطلق هذه الدعوة من ضمان تمثيل أوسع، وانعكاس أكثر تناسبا وتوازنا لنتائج الانتخابات، وأن هذه الأنظمة ستعزز دور الأحزاب السياسية. [٢]

إن النظام الانتخابي يلعب دورا هاما في دفع الناخبين إلى التوجه إلى صناديق الانتخاب، إذ من شأنه أن يشجع على المشاركة الانتخابية، ببساطة إجراءاته ووضوحها، ومن شأنه أن يزيد من نسبة الامتناع والعزوف الانتخابي بتعقيداته وغموض إجراءاته.

وتشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الموجودة بين النظام الانتخابي ونوعية كل من المرشح والناخب، مثلا أن يشيع الاعتقاد أن نظام الانتخاب القائم على أساس القوائم الحزبية هو نظام يحتاج إلى نظام حزبي مستقر، وناخب ذو انتماء حزبي قوي حتى يلتزم بالتصويت لقوائم حزبه. [٣]

فاختيار النظام الانتخابي وتنفيذه له أثر مباشر في الحقوق السياسية المتصلة به، حيث تميل أنظمة الأغلبية نحو تفضيل نظام الحزبين، وهي إن كانت دقيقة نسبيا، إلا أنها تقدم الاستقرار على المساواة في التمثيل في حالة تعدد الأحزاب، في حين تهدف أنظمة التمثيل النسبي إلى تخصيص مقاعد للأحزاب السياسية متناسبة مع قوتها الانتخابية، ومع ذلك قد

---

(١)- فرانشسكا بيندا وآخرون: **مرجع سبق ذكره**، ص: 30 .

(٢)- تقرير من مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: **الديمقراطية في العالم العربي**. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2004، ص13.

(2)- مصطفى كمال السيد وآخرون، **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأس مالي والمشاركة السياسية**. مصر: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦. ص 423.

(3)- جاي س جدوين. جيل: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 59- 62 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشجع على زيادة عدد الأحزاب وتشترط التصويت على أساس قوائم الحزب، وبتالي تباعد بين الناخب والمرشح.

ويكشف اختيار النظام الانتخابي عن تباين كبير في الممارسة العملية، بل عن ثراء فيها، ففي كثير من الحالات لم يكن الاختيار نتيجة قرارات تشريعية واعية، بقدر ما كان وليد تطور تاريخي وسياسي معين، ولذا ليس من الضروري أنْ يكون هناك أنموذج واحد تتبعه في هذا السياق على الرغم من أن أهداف أنظمة التمثيل الفردي قد تروق لدول في مرحلة الانتقال، حيث يكون الإجماع الشعبي على المدخل الديمقراطي للحكم مازال مفقودًا. (١)

اذن فالنظام الانتخابي لا يقتصر تأثيره على توزيع المقاعد وحسب، بل يؤثر كذلك على السلوك التصويتي ، ويظهر ذلك في توزيع الأصوات، فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في نظام الأغلبية ، والتمثيل النسبي، في نظام الاقتراع بدورة واحدة أو بدورتين، إذ أن سلوك الناخبين إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي.

ويمكن أن نستدل بالتّخلي عن نظام الأغلبية لصالح التمثيل النسبي (في سويسرا، الدنمارك والنرويج)، حيث أدى التغيير في أنظمة الانتخاب في هذه الدول مع فاصل زمني قصير، من دون أن يطرأ تغير واضح في حقوق التصويت فيها، مما أدى إلى تغير واضح في توزيع الأصوات وهو تغير عميق بفعل الإصلاح الانتخابي، هذا التغير الذي كان إلى حد كبير نتيجة دخول ناخبين جدد بعدما تخلوا عن موقفهم الامتناعي السابق، من خلال تحفيز الفرص التي يتيحها نظام التمثيل النسبي للأحزاب الطرفية من تمثيل، وكذا الأقليات وهذا يزيد من حدة التنافس. (٢)

تنظيم الانتخاب

يقصد بتنظيم الانتخابات كل ما تتخذه السلطة التنفيذية من اجراءات وقرارات وما توفره الدولة من ضمانات لتسهيل اجراء عملية الانتخاب في كافة انحاء الدولة لتمكين كل من تتوفر فيه شروط الانتخاب ممارسة هذا الحق بحرية تامة وفق القوانين والتشريعات ويشمل تنظيم الانتخابات الامور التالية :

اولا: تقسيم الدوائر الانتخابية :

تختلف كيفية تقسيم الدوائر الانتخابية من دولة إلى أخرى، وضمن الدولة الواحدة، وتختلف أيضا من انتخاب إلى آخر. وبهذا الخصوص نذكر الاحتمالات التالية : إقليم الدولة

---

(٢)– موريس دوفرجيه: **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى.** (ترجمة: جورج سعد)، ط١ لبنان: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992، ص ص 109– 110.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دائرة انتخابية واحدة، الدولة مقسمة إلى دوائر انتخابية فردية كل دائرة تنتخب نائبا واحدا، الدولة مقسمة إلى عدد من الدوائر الانتخابية تنتخب كل منها عدد من النواب، فهناك بعض الانتخابات تفرض اعتبار الدولة دائرة انتخابية واحدة، كالانتخابات الرئاسية والاستفتاء، أما الانتخابات البرلمانية فان اغلب دول العالم لا تعتبر الدولة دائرة انتخابية واحدة ، بل تقسيمها إلى عدة دوائر تنتخب كل منها عددا من النواب، أو إلى دوائر فردية بعدد النواب تنتخب كل منها نائبا واحدا[١].

كيفية تقسيم الدوائر الانتخابية وتحديدها :

يرتبط تقسيم الدولة الدوائر الانتخابية بشكل وثيق بالنظام الانتخابي المعتمد والمتبع في الدولة، والسلطة المختصة في تحديد عدد الدوائر الانتخابية وكيفية تقسيمها هي السلطة التشريعية، ومن حيث المبدأ يعتبر إسناد اختصاص تحديد الدوائر الانتخابية إلى المشرع ضمانة أساسية لتجنب إحداث دوائر انتخابية غير متساوية أو دوائر يكون محور تحديدها محاباة فريق سياسي والأضرار بفريق آخر. ويتم تحديد عدد الدوائر بإحدى الطريقتين:

الطريقة الأولى : يتم بموجبها تحديد أعضاء البرلمان بشكل ثابت، ومن ثم توزيع هذا العدد على دوائر انتخابية، وبذلك يبقى عدد الدوائر الانتخابية ثابتا لا يتغير بتغير عدد السكان سواء اخذ بنظام الدوائر الفردية أو قسم إقليم الدولة لعدة دوائر انتخابية كل منها تنتخب عددا من النواب.

الطريقة الثانية : كل نائب في البرلمان يمثل عددا محددا من السكان، وبالتالي فان عدد أعضاء البرلمان يتغير بتغير عدد السكان زيادة أو نقصا، وبالتالي فان تقسيم الدوائر وتحديد عددها يكون أو يجب أن يكون أيضا متغيرا[٢].

إن معايير وغايات تقسيم الدوائر الانتخابية يجب أن يراعي بشكل دائم وقدر الإمكان مبدأ المساواة في حق الانتخاب، أي أن تكون قيمة صوت كل ناخب متساوية " مماثلة" لقيمة صوت غيره من الناخبين، سواء كان معيار التقسيم تمثيل جزء من الإقليم أو مجموعة من الأفراد.

لذلك يجب أن لا تكون مطلقا غايات تقسيم الدوائر الانتخابية هو تمزيقها أو تشريحها بشكل يؤدي إلى محاباة فريق سياسي أو الأضرار بفريق آخر وهو ما سمى تفصيل الدوائر الانتخابية حسب الطلب، وذلك بوضع قانون انتخاب على مقاس إحدى الفرق السياسية، ويتم

---

[١] الشاوي، مرجع سابق، ص١٧٨.

[٢] الدبس، مرجع سابق، ص٢٠٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك من خلال تشتيت الخصوم السياسيين في دوائر انتخابية يصبحون بها أقلية، أو تجميعهم في دوائر كبيرة عدد نوابها محدود. ومما تجدر الإشارة إليه فيما يتعلق بتقسيم إقليم الدولة إلى دوائر انتخابية، إن هذا التقسيم لا يشترط فيه أن يكون متوافقا مع التقسيم الإداري المعتمد في الدولة[١].

ثانيا: إعداد الجداول الانتخابية :

لقد تبين لنا سابقا أن الأخذ بمبدأ الاقتراع العام لا يعني تقرير حق الانتخاب لجميع الأفراد أو المواطنين، لان التشريعات الانتخابية المقارنة مهما حاولت التوسع في القاعدة الانتخابية، إلا أنها تبقى تشترط في الناخب عدة شروط ليستطيع التمتع بحق الانتخاب وتسجيل اسمه في جداول الناخبين أي الجداول التي تدرج فيها أسماء جميع المواطنين الذين يحق لهم ممارسة حق الانتخاب[٢].

إذا فالهدف من إعداد جداول الناخبين هو بيان أسماء الناخبين وتحديدهم بدقة قبل اليوم المحدد للانتخابات بفترة معينة، حتى لا تضطر الأجهزة واللجان المشرفة على الانتخابات إلى التوقف عند كل ناخب، والتدقيق والتأكد من استيفائه لكافة الشروط المطلوبة يوم الانتخاب.

وتعهد القوانين بمهمة إعداد الجداول الانتخابية إلى لجان خاصة، حيث تقوم بمراجعتها سنويا أو نصف سنوي لتحديد من له حق الانتخاب وإدراج اسمه في جداول الناخبين أو من فقد هذا الحق فتلغيه من هذه الجداول.

وتنظم تشريعات الانتخاب كيفية تشكيل لجان إعداد جداول الناخبين، والتي تسمى عادة " لجان تنظيم جداول الناخبين" ، والتي يغلب على تشكليها الطابع الحكومي الرسمي، كذلك تنظيم هذه التشريعات كيفية إعداد الجداول ونشرها في أماكن معينة لضمان اطلاع الأفراد عليها وتمكينهم من الاعتراض على ما جاء فيها لإضافة أو حذف بعض الأسماء منها حسب الأصول والإجراءات المتبعة، وهذا يعني أن لكل فرد الحق في منازعة في صحة ما ورد في تلك الجداول للمطالبة بإضافة اسمه إلى جداول الانتخابات إذا لم توردها هذه الجداول رغم استيفائه الشروط التي ينص عليها المشرع، أو مطالبة شخص معين شطب اسم شخص آخر يرى انه غير مستوف للشروط التي يحددها القانون[٣].

وغالبا تحدد القوانين الانتخاب مدة معينة يستطيع خلالها المواطن من الاعتراض على ما جاء في جدول الناخبين، حتى إذا انقضت تلك المدة أو الميعاد أو المهمة أصبح الجدول

---

[١] المرجع السابق، ص٢٠١١.

[٢] الخطيب، مر جع سابق، ص٣٠٣.

[٣] المرجع السابق، ص٣٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نهائيا. والمقيد في سجل جدول الناخبين وان كان شرطا شكليا إلا انه إجراء ضروري لمباشرة حق الانتخاب وبدونه لا يمكن لأي شخص أي يمارس حقه في الانتخاب.

ولذلك فان اغلب التشريعات تحيط هذا الإجراء اهتماما خاصا يسمح لصاحب المصلحة أن يعترض ويتظلم إلى نفس لجنة إعداد الجداول أو لجنة أخرى لإعادة النظر، وكذلك الالتجاء إلى القضاء في اغلب الأحيان لإصدار القرار المناسب خلال مدة معينة، ليتم تبليغ هذا القرار إلى لجنة إعادة النظر في الجداول.

لقد حرصت كافة التشريعات على النص على عدم جواز تسجيل أي ناخب في أكثر من جدول واحد للناخبين، وهذا النص هو خطاب صريح لكل من الناخب والمرشح والجنة إعداد جداول الناخبين[١].

وتسهيلا للإدارة والناخب في إتمام عملية التصويت، فقد ذهبت بعض القوانين إلى إلزام الإدارة بصرف بطاقة انتخابية لكل ناخب، بحيث لا يسمح يوم الانتخاب لأي شخص بالاقتراع إلا إذا ابرز بطاقته الانتخابية الشخصية لهيئة الاقتراع.

وإذا كان من المفروض أن يتطابق عدد الناخبين الذين أدرجت أسماؤهم في جداول الناخبين مع العدد الحقيقي الذي يجب أن يدرج اسمه في جداول الناخبين، فان واقع الحال لا يشير إلى ذلك دائما، بسبب بعض الأخطاء التي ترتكبها لجان إعداد تلك الجداول، أو بسبب ما يجب أن يضاف إلى تلك الجداول من أسماء لبلوغ أصحابها سن الرشد السياسي أو انقضاء سبب الحرمان أو ما يجب أن يحذف من تلك الجداول من أسماء لوفاة صحابها أو فقدانهم الأهلية لأي سبب كان[٢].

ثالثا: الحملات والبرامج الانتخابية :

يقصد بالحملة الانتخابية كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين، بما فيها اللقاءات والتجمعات والخطابات وكذلك استخدام وسائل الإعلام لإطلاع الناخبين على سياسات وبرامج المرشح الحزب السياسي بهدف الحصول على التأييد منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الإنتخابات، من أجل التأثير في الناخبين وكسب

---

[١] المرجع السابق، ص٣٠٧.

[٢] المرجع السابق، ص٣٠٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصواتهم [١]، كما تشمل الحملات الدعائية كتوزيع الصور والشعارات والبيانات وتحضير التجمعات، وإعداد المهرجانات ، السيرة العلمية أو العملية للمرشح ، شخصية المرشح، إنجازاته...إلخ). [٢]

إن التأثير المهم للحملة الانتخابية يتمثل في إقامة استعدادات كامنة للناخبين في الحراك السياسي الانتخابي، و بالتالي تلعب الحملات دورًا ثانويا مقارنة بباقي الفواعل والمحددات الأخرى التي تتدخل في اتخاذ القرار الانتخابي، ولكن لا يمكن أن ننفي دورها كفاعل له تأثيره في بناء و اتخاذ هذا القرار وتوجيه السلوك الانتخابي خاصة بالنسبة للفئة التي تجهل المعلومات اللازمة عن المرشحين أو تلك التي لم تحسم قرارها الانتخابي بعد، و تأثر بشكل أكبر في الفئة التي تفتقر لثقافة سياسية تمكنها من استيعاب و التأكد من صحة المعلومات التي تتلقاها أثناء الحملة الانتخابية.

وينظم قانون الانتخاب مدة الحملة الانتخابية ، وتمويلها وسقف الإنفاق على ذلك مما يؤدي إلى ضمان سلامة العملية الانتخابية قدر الإمكان[٣].

كما تعتبر البرامج الانتخابية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الحملات الانتخابية، إذ تتضمن هذه البرامج توجهات المرشح في جميع المجلات (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا) ولأنها تتجه إلى الاهتمام بالقضايا الحسّاسة خاصة في ظل ظهور ما يعرف باقتراع القضايا الذي يستلزم وجود ثلاثة عناصر وهي: أنّ المواطنين يجب أنْ يهتموا بالقضية وأنْ يكوّنوا رأيًا حولها ويجب أن يعرفوا مواقف الحزب أو المرشح من القضية، ويؤدي اقتراع القضايا إلى تراجع الاقتراع الحزبي ويظهر هذا النوع من الاقتراع في الدول الغربية. [٤]

تمويل الحملة الانتخابية وسقفها :

إن تمويل الحملة الانتخابية سواء الرئاسية أو البرلمانية يكلف مبالغا كبيرة وباهظة ، صور، إعلانات في وسائل الإعلام، اجتماعات ودعوات مؤتمرات وندوات ومقرات انتخابية وتنقلات ونفقات فريق الحملة الانتخابية، وهذا يؤدي إلى نوع من التميز غير المقبول به ديمقراطيا بين المرشحين بحسب قدراتهم المالية، ولذلك فان اغلب دول العالم المعاصر تحدد

---

(١)- معجم المصطلحات الانتخابية عربي عربي، «مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها» **http://www.amarjoudonorg/intx1.htm .** ، تم تصفح الموقع بتاريخ، ٢٤ /٠١/ ٢٠٠٣.

(٢)- فريد الخازن وآخرون: **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات**. بيروت: مركز الطباعة للنشر والتوزيع، 1993، ص ص 291-292.

(٣) إبراهيم شيما ،النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.ص

(٤)- رسل جيه دالنون: **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**. ترجمة: أحمد يعقوب المجدوبة و محفوظ الحبوري الأردن: دون دار نشر، ط1، 1996، ص ص 223-232.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كيفية تمويل الحملة الانتخابية من حيث مصدرها وسقفها لتحقيق نوع من المساواة في تكافؤ الفرص بين المرشحين.

ممارسة الدعاية الانتخابية :

الدعاية الانتخابية هي مجموعة من الأعمال والممارسات التي تجري وترافق الحملة الانتخابية لتامين انتخاب المرشح، وذلك من خلال الإعلان عن برنامجه الانتخابي ومديح سيرته الذاتية وكفايته واعتباره ومؤهلاته العلمية، والمواقع والمناصب التي كان يشغلها وما قدمه من خدمات لوطنه، وكذلك لفئات معينة من المواطنين وخلاف ذلك من مناقب يتمتع ويتحلى بها، ويتم ذلك من خلال المنشورات والاجتماعات ووسائل الإعلام خصوصا ويخصص قانون الانتخاب عادة أحكاما مفصلة تسودها مبادئ الحرية وتكافؤ الفرص والمساواة بين المرشحين، حيث يحدد القانون الأعمال الدعائية المسموح بممارستها وأساليب تنظيمها .

وفي هذا الإطار يتوجب أن تقف أجهزة السلطة العامة بأشخاصها ووسائلها وإمكانياتها المادية موقف الحياد، أي أن تقف السلطة على مسافة واحدة من جميع المرشحين سواء الموالين لها أم المعارضين لسياساتها.

وباعتبار أن وسائل الإعلام الالكترونية والمرئية والمسموعة لها أهمية كبيرة كوسيلة للدعاية الانتخابية والتأثير على الناخبين بهدف إقناعهم، فان المشرع في معظم الدول الديمقراطية نظم بدقة متناهية مسالة الدعاية الانتخابية عن طريق الانترنت والبث التلفزيوني[1].

فعالية الانتخابات:

على الرغم من أن دول العالم تجري انتخابات من نوع ما، بيد أن نحو نصف دول العالم فقط تشهد انتخابات توصف بأنها ديمقراطية أما بقية الانتخابات فلا توصف بذلك إذ طور الحكام أساليب للتلاعب في عملية الانتخابات بغرض تحقيق مقاصد غير تلك التي ترجى من الانتخابات الديمقراطية، وفي المنطقة العربية لم تؤدي الانتخابات التي درجت على إجرائها بعض أنظمة الحكام إلى انتقال ديمقراطي واحد، ناهيك بتحول ديمقراطي حقيقي.

ولقد أفضى استخدام آلية الانتخابات إلى تجاوز التقسيم التقليدي لنظم الحكم (نظم ديمقراطية بنماذجها المختلفة مقابل كل من النظم التسلطية والنظم الشمولية .

فقد تتوفر الانتخابات كآلية للتمثيل السياسي، ولكنها لا تحقق هدفها المنشود، إذا كانت انتخابات شكلية، ولا تضمن التنافسية بسبب غياب الشفافية والنزاهة، وهو ما يقلل من درجة

---

[1] الدبس، مرجع سابق، ص٢١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعاليتها وتأثيرها، ولا شك في أن الانتخابات تعد محطة أساسية ولازمة في مسار الانتقال الديمقراطي، ولكنها بكل تأكيد ليست نقطة البداية أو المنطلق، وعلى هذا الأساس فان مقياس الحكم على مدى سلامة هذه العملية من عدمها، يقوم على الشروط السياسية والمؤسسية والقانونية التي تشغل ضمنها آلية الانتخاب، ومن ذلك :

١- حرية الاختيار المتاحة أمام المواطنين بعيدا عن كل أشكال الإكراه المعلن أو الخفي.

٢- الالتزام الكامل بمبدأ التداول السلمي على السلطة وعدم احتكارها لأي سبب من الأسباب بحيث تغدو الانتخابات محطة للتعبير عن إرادة المواطنين، وحرية اختيارهم لممثليهم وليس محطة لضمان احتكار الحكم.

٣- نزاهة العملية الانتخابية، سواء من ناحية وجود قوانين انتخابية عادلة تتيح مشاركة جميع الهيئات السياسية، أو من ناحية وجود آليات رقابة تفرض حياد الإرادة وسلامة العملية.

٤- حرية تشكيل الأحزاب السياسية والهيئات العامة المعنية بالمنافسة السياسية على إدارة الشأن العام، ويبقى المعيار العام الذي تقاس في ضوئه شرعية الأحزاب، حجم القبول الشعبي الذي تحظى به، ثم درجة التزامها بشروط العمل السياسي السلمي.

٥- وجود سلطة قضائية مستقلة، وإعلام حر ومستقل يؤدي دورا رقابيا، وتوفر الضمانات السياسية الكافية التي تسمح فعلا بتعبير صناديق الاقتراع عن إرادة المواطنين[١].

لذلك يركز المفهوم الإجرائي للديمقراطية الذي يتزعمه جوزيف شامبيتر وروبرت دال، والباحث سيمور مارتن ليبست على انبثاق السلطة من موافقة الشعب عبر مشاركته في انتخابات حرة ومفتوحة وتنافسية، لان الانتخاب الشعبي لقمة صناع القرار هو جوهر الديمقراطية فتكون فعالية الانتخابات هنا مرتبطة بعاملين، هما : " المنافسة والمشاركة اللذين يعتبرهما روبرت دال حيويين للديمقراطية والحكم الجماعي ويؤكد شامبيتر ذلك بقوله : "النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل إلى القرارات السياسية، التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات[٢].

أما القانون الانتخابي فيأتي انعكاسا لصور النظام السياسي والمجتمع، فهو : " جملة القواعد التي غايتها تحديد صفة المواطن الذي يخوض الانتخابات وكيف يجري تنظيم مسار

---

[١] رفيق عبد السلام، الانتخابات العربية ... أولويات خاطئة، الديمقراطية ، ٢٠١٠، عدد ٣٩.

[2] Three ways of conceptualizing Democracy .San Francisco University http://bss.sfsu.edu/sguo/Handouts-psc414-01.ch1.def.doc.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية الاقتراع، ومن المفترض أن تتم صياغة القانون الانتخابي على نحو يعبر عن إرادة الشعب، وبناء عليه يحدد النظام الانتخابي لمجتمع ما طريقة احتساب الأصوات التي أدلى بها الناخبون لتحديد النتائج، ومعرفة الفائزين بالمقاعد التي جرى التنافس عليها، فالنظام الانتخابي هو آلية لتحويل الأصوات، إلى مقاعد برلمانية، ويتحكم في صورة وملامح المشهد السياسي الذي يعقب إجراء الانتخابات في ما يتعلق بإتاحة الفرصة لفوز تيار سياسي معين أو أحزاب معينة، أو انه يقود إلى حالة تشكيل حكومة ائتلافية، ووفقا لرأي فقهاء النظم الانتخابية، فقد يؤدي النظام الانتخابي إما إلى تجديد الحياة السياسية، أو جعلها أسيرة حالة مزمنة من الشلل والجمود.

وبناء على هذا، فالنظم الانتخابية تختلف تبعا للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المختلفة، ووفقا لتوعية العلاقات الاجتماعية، ودرجة رسوخ المبادئ الديمقراطية، ونوعية النظام الحربي.

إن مجرد إجراء انتخابات في بلد ما لا يعني أن نظام الحكم في ذلك البلد قد خرج من مصاف الدول التسلطية أو الشمولية، وأصبح ديمقراطيا، فالانتخابات التي يوصف نظام الحكم المقترن بها بالديمقراطية لا بد أولا : من تستند إلى دستور ديمقراطي يضع المبادئ الرئيسية للديمقراطية موضع التطبيق الحقيقي، أي أن لها متطلبات رئيسية، ولا بد ، ثانيا : أن تتسم بسمات ثلاثة هي " الفعالية، والحرية، والنزاهة" ، أي أن الانتخابات تكون ديمقراطية عندما تكون:

- فعالة: أي أن الانتخابات الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة إلى غاية أعلى منها، تتمثل في المقاصد العليا للانتخابات، وهذه المقاصد هي التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، وانتخاب الحكام وتسوية الصراع على السلطة بطرق سلمية وتوفير الشرعية الشعبية للحكام، والية تداول المناصب السياسية العليا، ومحاسبة الحكام، هذا فضلا عن أنها تمثل مصدرا لتوعية وتثقيف المواطنين وتجنيد السياسيين والقادة[1].
- حرة، أي أنها تستند إلى مبدأي حكم القانون والتنافسية، وتحترم حريات وحقوق المواطنين الرئيسية ، كحرية الحركة، وحرية التعبير، وحرية الاجتماع، وحرية

[1] ثناء فؤاد عبد الله، القيمة السياسية والفلسفية للانتخابات الديمقراطية، ٢٠١٠، عدد ٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاركة في التصويت، وعندها من الحريات الواردة في مجموعة من الوثائق والاتفاقيات الدولية[١].

- نزيهة : أي أنها تجرى بشكل دوري وتقوم على نظام انتخابي عادل وفعال، وتستند إلى حق الاقتراع العام، ويلتزم القائمون عليها بالحياد السياسي والحزبي في إدارتها، وبالشفافية في تسجيل الناخبين وفي فرز الأصوات وإعلان النتائج[٢].

أما ما عدا ذلك من انتخابات فلها وظائف أخرى، كإضفاء شرعية شعبية زائفة، أو تعبئة الجماهير وراء الحكام، وصرف أنظارهم عن الإصلاحات السياسية الحقيقية أو التخفيف من حدة ضغوط المعارضين الإصلاحيين في الداخل، ومطالب المنادين باحترام حقوق الإنسان في الداخل والخارج، كما أنها لا تتم بشكل دوري ومنتظم ولا تتسم عملية إداراتها واعلان نتائجها بالحياد والشفافية، هذا فضلا عن أن الانتخابات غير ديمقراطية لا تحترم القانون ولا تمكن أغلبية الناخبين من منافسة الذين هم في الحكم[٣] .

ناهيك بإمكانية تقلدهم الحكم، وذلك بغض النظر عن وجود قوانين تنص على حرية التصويت من ناحية، وعن وجود برامج وبدائل متعددة أو مرشحين متعددين وقت الانتخابات من ناحية أخرى، إن العبرة ليسن بالنصوص أو النيات وإنما بالتطبيق الفعلي لتلك النصوص وللنتائج الفعلية للانتخابات.

مفهوم السلوك التصويتي ومحدداته :

أولا: مفهوم ودلالات السلوك التصويتي

---

(1) Jorgan Elklit, Free and Fair Elections in : International Encyclopedia of Elections, p-130.

(٢) المرجع السابق، ص١٣١.

(٣) ماضي، مرجع سابق، ص٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعرف السلوك على أنه ، جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته، التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله.[١]

والسلوك التصويتي ، هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...).

والسلوك التصويتي له العديد من الدلالات هي:

اولا: الدلالة السياسية : يعد السلوك التصويتي من الناحية السياسية هو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي بمنحه الشرعية للحكام أو برفضه لنظام حكم معين، فعلى سبيل المثال كان فشل سياسة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في التعامل مع أزمة الرهائن في إيران في عام 1981م من أهم أسباب خسارته الانتخابات عام 1982م أمام منافسه المرشح رونالد ريغان[٢]. كما أنه دليل على إدارة السلم والابتعاد عن العنف، فالسياسة العدوانية التي أنتجها المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن ادت إلى خسارة الجهورين للانتخابات الرئاسية في الأعوام 2008 و2012م [٣]

ثانيا: الدلالة الاجتماعية

يعد السلوك التصويتي من الناحية الاجتماعية، إثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها.

ثالثا: الدلالة الاقتصادية:

يعد السلوك التصويتي من الناحية الاقتصادية ، مؤشرا على الأوضاع الاقتصادية التي يعيشها الناخب، فالاوضاع الاقتصادية السيئة تؤدي الى اتجاه الناخب للتصويت ضد من هو في السلطة وذلك نوعا من التعبير عن عدم الرضا، وهذا ما حدث في انتخابات الرئاسة الأمريكية، في عام 1992م عندما فاز المرشح كلينتون صاحب المقولة الشهيرة : "انه الاقتصاد أيها الغبي" على الرئيس الأمريكي جورج بوش [٤].

---

(١) عامر مصباح: **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. ط١، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ٢٠٠٥، ص ٩٤.

(٢) كميل منصور السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. من كارتر إلى ريغان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد ٢٩، ص٩٣.

(٣) محمد بني سلامة، أوباما : درس جديد في الديمقراطية ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩. عدد ٣٦١.

(4) Max Boot, Neo-Cons- Foreign policy January, 2004, p20.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والسلوك التصويتي عرضة للتقلب والتغير باستمارا ، نتيجة نزوع الناخب إلى تغيير الـولاء في الانتخابات على نحو متكرر. على أن هذا المفهوم يمكن أن يكون نسبيا لأن تغيير الجهـة التي يتم التصويت لصالحها كان موجودا دائما، وقد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجـة زيـادة تقلب سلوك الناخبين في أوروبا من ستينات القرن العشرين[١]، إن هذا التغير يثبت أن هنـاك مجموعة من العوامل التي تتحكم فيه، على اعتبار أنه ليس بالعشوائي، أي أن تقلبه يعنـي أن هناك تغير في منظومة القناعات والمدركات و القيم، زيادة على تغير التوجهات والطموحات والمطالب، كما يعني ظهور اتجاه آخر جديد يتوافق أكثر مع مصالح الناخبين، وقد يأخذ هـذا التغيير الاتجاه السلبي، بالتحول من ناخب مصوت إلى ممتنع عن التصويت، أو العكس وكـل ذلك متوقف على تأثره بالعوامل الفاعلة في الساحة السياسية، وشخصية الناخـب وظروفـه الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا: عوامل ومحددات السلوك التصويتي

تتداخل عوامل عديدة في تحديد فعالية الانتخاب والأسباب التي تدفع المواطن للتصويت أولا، ثم كيف ولصالح من؟، فالنظام السياسي والاجتماعي على سبيل المثال له نصيب فـي ذلـك، مثلما أن للبيئة السائدة ووجود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عـام دورٌ أيضا، وكذلك ظروف الانتخاب وقانون الانتخاب ومستوى الوعي المتوفر لـدى المـواطن، وموقعه الطبقي–الاجتماعي، وعلاقته الاجتماعية هي الأخرى عوامل تكشف بهذا القدر عـن مدى الحافز أو الرغبة المتوفرة لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية وفي اختيـار ممثليه. [٢]

وتاليا عرض لأثر كل عامل من هذه العوامل على السلوك التصويتي :

1. التعليم : هناك علاقة قوية بين التعليم والإقبال على التصويت أولا واختيار المرشـح ثانيا، فالتعليم يخلق فرصة اكبر لدى الفرد للتعلم عـن السياسـة وإتقـان الجوانـب البيروقراطية للتسجيل والتصويت. فخريجو الكليات الجامعية يصـوتون أكثـر مـن خريجي المدارس الثانوية، كما أن التعليم يزيد الضغط الأخلاقي للتصويت كنوع مـن المسؤولية الاجتماعية والشعور بالواجب الوطني، وهنـا تلعـب المنـاهج الدراسـة ومؤسسات التعليم الدور الأبرز في تشجيع الطلبة على المشاركة السياسية والتصويت في الانتخابات كواجب وطني وتؤكد الكثير من الدراسات على أن المتعلمون يميلـوا إلى اطلاع بشكل جيد على الأمور السياسية، والى متابعة الحملة الانتخابية في وسائل

---

(١) فرانك بيلي: **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**. ط1، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004 ص: 495 .

(٢)– سليمان حويص: **الأنظمة الإنتخابية في الأردن**. عمان: شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية، ٢٠٠٣، ص ص ٢٤–٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلام، ولا شك أن الاطلاع على الأمور السياسية يزيد الاهتمام بموضوع الانتخابات ، فكلما زاد حس الفرد بالعالم السياسي كلما زاد ميله إلى الاهتمام به، بينما يؤدي عدم فهم السياسة إلى تجنبها، وبالتالي العزوف عن المشاركة في الأنشطة السياسية ومنها التصويت[١].

٢. مستوى الدخل : هناك علاقة ارتباط قوية بين مستوى الدخل والإقبال على التصويت، وقد بينت العديد من الأدبيات السياسية في مختلف الأنظمة الديمقراطية أن الأغنياء يصوتوا أكثر من غيرهم، بينما ينشغل الفقراء بالعمل لسد احتياجاتهم وليس لديهم الوقت أو الاهتمام بالأمور غير المهمة في حياتهم مثل التصويت، وكما أن مستوى دخل الفرد يحدد منطقة سكنه وربما رفاقه، فإذا كان الدخل مرتفع، فان النتيجة تكون الاختلاط الاجتماعي للبالغين الذي يقود إلى مشاركة عالية في التصويت ، والعكس صحيح بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفض[٢] . كما يمتاز الأغنياء بارتفاع مصالحتهم في النظام ، الأمر الذي يزيد الرغبة في المشاركة السياسية لاختيار الشخص الأنسب، ولدعم النظام السياسي عن طريق المشاركة فيه.

٣. العمر : تؤكد العديد من الدراسات أن العمر من العوامل المؤثرة في السلوك التصويتي، حيث نجد أن المشاركة في التصويت متدنية في بداية الشباب، ولكنها ترتفع تدريجيا في منتصف العمر، وتنخفض لدى فئة كبار السن، فالشباب عادة ما يكونوا مندمجين هامشيا مع المجتمع وغير مبالين بالمسائل السياسية، وربما لا يتحمل جميع الشباب التكلفة للدخول في معترك الحياة السياسية ،ولكن مع تقدمهم بالسن يكتسبوا الخبرة عبر التعرض المستمر للسياسة ، فيزداد إقبالهم على التصويت، أما كبار السن ، فالملاحظ أن السنوات الأخيرة من العمر يصاحبها الوهن الجسدي الأمر الذي يؤدي إلى الاهتمام بالصحة الجسدية والعزوف عن المشاركة نتيجة انخفاض القدرة الجسدية للذهاب إلى مكان التصويت السياسية ومنها التصويت ومنها القول أن عامل العمر يرتبط بخصائص ديمغرافية مثل

---

(1) Ander Blais et al . where does turn out decline come from ? European Journal of Political Research,43, 2004, p. 229 .

[٢]المرجع السابق، ص٣٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجنس والتعليم ومستوى الدخل، فكبار السن عادة ما يكونوا اقل دخل، واقل تعليم من فئة الشباب وفئة متوسطي العمر[١].

٤. **الجنس** : يمكن القول بشكل عام أن إقبال النساء على التصويت اقل من الرجال، وتشير الدراسات إلى أن النساء يصوتن تقريبا مثل الرجال حتى الوصول إلى الأربعينات من العمر حيث يبدأ تصويت النساء بالتراجع قليلا، ويكون إقبال النساء في أعمار الخمسينات والشباب اقل من الرجال، أما بخصوص متغير التعليم فان النساء المتعلمات لديهن فرصة اكبر للعمل وتشير الكثير من الدراسات أن النساء العاملات أكثر إقبال على التصويت من النساء غير العاملات اللواتي يبقين في البيت ولا يشاركن في الحياة السياسية بشكل عام ومنها التصويت [٢].

٥. **قوانين الانتخاب** : تلعب قوانين الانتخاب دورا بارزا في التأثير على السلوك التصويتي للناخب، إذ يتعين على الناخب أن يؤسس الأهلية ليتمكن من ممارسة التصويت، وهذه الأهلية قد ترتبط بمتطلبات معينة مثل الحصول على الجنسية[٣] وإتمام سن معين [٤]والتسجيل في جداول الناخبين وغيرها، فالتسجيل على سبيل المثال عملية تحتاج إلى الذهاب إلى مركز معين خلال فترة التسجيل، والفرد الذي يغير مكان سكنه قد يجد صعوبة في نقل صوته، وبشكل عام يمكن القول انه كلما كانت معوقات التسجيل أكثر كلما قل الإقبال على التصويت، والعكس صحيح حيث أن وضع قوانين تسجيل أكثر تساهلا سوف يؤدي إلى زيادة إعداد الناخبين. أخيرا فان بعض قوانين الانتخاب قد تدفع بالمواطنين إلى مقاطعة الانتخابات،

---

[١] ريموند، وولفينغر، وسيتفن رمز نشون، من يصوت؟ ترجمة فؤاد السروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧، ص٥٥-٦٠.

[٢] المرجع السابق، ص٦١-٧٠.

[٣] الجنسية رابطة قانونية سياسية تربط شخصاً بدولة معينة وتجعله أحد أعضاء شعبها. فالجنسية أداة لتوزيع الأفراد جغرافياً بين الدول وأساس للحقوق التي يتمتع بها الوطنيون، والدولة حرة في منحها لمن تشاء وحجبها عمن تشاء، وهي تفرض بحكم القانون بالولادة فتسمى عندئذ ب(الجنسية الأصلية) أو تكتسب بعد الميلاد بشروط قانونية مختلفة، فتسمى ب (الجنسية المكتسبة).

[٤] حددت جميع الدساتير وقوانين الانتخاب سناً معينة للرشد السياسي أي السن الذي يصبح للفرد حق ممارسة حقوقه السياسية ومنها حق الانتخاب . إن أغلبها حدده ما بين 18–25 سنة "انسجاماً" مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية التي تمر بها كل دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكثير من الدول حديثة العهد بالديمقراطية لديها قوانين انتخاب تتحكم من خلالها بنتائج الانتخابات قبل إجراءها[١].

٦. الثقافة السياسية : يعرف موريس دوفرجيه "M.Duverger" ، الثقافة السياسية على أنها الجوانب السامية للثقافة باعتبار أنها تشكل في حد ذاتها مجموعة منظمة، ويؤكد على ضرورة تحديد الجوانب السياسية للثقافة.[٢] في حين يذهب "جيمس أندرسون J.Anderson" إلى أن الثقافة السياسية هي ذلك الجزء من ثقافة المجتمع، المتضمنة للقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وكيف تقوم به وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتنتقل الثقافة السياسية من جيل لآخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، التي من خلالها يتعرف أفراد المجتمع ويتفاعلون مع الآخرين ومع القادة السياسيين، بحيث تصبح هذه الثقافة السياسية جزءا من نفسياتهم ويترجمونها إلى سلوك حياتي. [٣]

وتلعب الثقافة السياسية دورا هاما في التأثير على السلوك التصويتي للناخب، فكلما ارتفع مستوى الثقافة السياسية لدى الفرد زاد إقباله على التصويت باعتبار التصويت واجب وطني، وتختلف الأنظمة السياسية في نظرتها للتصويت، فبعض الأنظمة السياسية تقدم حوافز ملموسة للمواطنين من اجل الذهاب إلى مركز الاقتراع مثل جعله عطلة رسمية أو توفير وسائط نقل مجانية لمركز الاقتراع وغيرها[٤].

وبشمل عام يمكن القول أن الثقافة السياسية مرتبطة أيضا بعوامل أخرى مثل التعليم والعمر ومستوى الدخل وعملية الإصلاح السياسي في الدولة، فامتناع العديد من المواطنين عن التصويت يعد أمر يهم ويعبر عن حالة من عدم الرضا عن النظام السياسي، وبنفس الوقت يعكس عجز النظام السياسي عن إقناع المواطنين بالمشاركة في الحياة السياسية ومنها التصويت في الانتخابات[٥].

---

[١] المرجع السابق، ص٨٥-٩٠.

[٢] عبد الله محمد عبد الرحمان: **علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة**. ط1 ، بيروت : دار النهضة العربية، 2001، ص 436.

[٣] جيمس أندرسون: **صنع السياسات العامة**. (ترجمة: عامر الكبيسي)، عمان: دار المسيرة، ١٩٩٩، ص ٤٦.

[٤] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعات للنشر والتوزيع ، والكويت الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص٣٤١.

[٥] المرجع السابق، ص٣٤١-٣٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

مسيرة الديمقراطية والانتخابات في الكويت

مقدمة :

تعتبر التجربة الديمقراطية الكويتية واحدة من اعرق التجارب الديمقراطية في الوطن العربي بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وقد بدأت بواكير هذه التجربة في العشرينات من القرن الماضي حيث تشكل مجلس الشورى عام ١٩٢١م ثم انتخابات المجلس البلدي عام ١٩٣٠م، وشهدت البلاد أول انتخابات نيابية عامة في عام ١٩٣٨م عندما انتخب الكويتيون أول مجلس امة تشريعي، ولكن ذلك المجلس لم يعمر طويلا، إذ جرى حله بعد بضعة أشهر نتيجة الخلاف الذي احتدم بين الحاكم وأعضاء المجلس، وبعد إعلان الاستقلال وتبني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دستور للبلاد عام ١٩٦٣م، شهدت البلاد انتخابات أعضاء مجلس الأمة الأول وتلت ذلك انتخابات مجالس الأمة اللاحقة، حيث يمكن القول انه اليوم مضت ما يزيد عن خمسة عقود على هذه التجربة التي سارت متأرجحة بين التعثر والتقدم والاستمرار، وفي هذا الفصل سوف يتم إلقاء الضوء على ابرز مراحل وملامح هذه التجربة ومحاولة استشراف مستقبلها في ضوء التطورات المحلية والإقليمية ولا سيما بعد أحداث الربيع العربي التي مرت بها بعض الدول العربية منذ الثورة التونسية في نهاية عام ٢٠١٠م، والتي لا تزال آثارها واضحة على المشهد السياسي العربي بشكل عام، ومسيرة التجربة الديمقراطية في الكويت والتي تأثرت من دون أدنى شك بأحداث الربيع العربي وهذا يتضح في المشهد السياسي في الكويت والمتمثل بالحراك الشعبي في الكويت والمطالبة بالإصلاح السياسي وتعزيز الديمقراطية.

مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية

على الرغم من قدم تجربة الحكم المشترك في الديمقراطية الكويتية ، والتي تعود الى القرن الثامن عشر ، إلا ان الرغبة الشعبية للكويتيين في المشاركة في الحكم بشكل مؤسسي بدأت في عام 1921 ، واستمرت حتى الاستقلال في عام 1961 ، وكذلك استمرت المسيرة في السنوات اللاحقة . ولكنها كانت تتقدم وتتراجع تبعا للظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية ، ويمكن استعراض هذه المسيرة من خلال ثلاث مراحل اساسية وهي :

المرحلة الاولى 1921-1960 : الحكم المشترك

منذ نشأة المجتمع الكويتي فقد غلبت على العلاقات فيه بين الحكام (ال الصباح) والمحكومين (المجتمع الكويتي) الاساليب السلمية البعيدة عن العنف الذي كان سائدا في المنطقة العربية ، وبالتالي كان هناك نوع من التفاهم المتبادل بين الحكام والمحكومين ، كما ترتب عليه ان يتعود الشعب الكويتي على تجاوب حكامه مع تطلعاته وآماله ومتاعبه وشكواه ، وهو ما يسمى ب(تراث الحكم المشترك) . وتمثل احداث عام 1921 نقطة البداية في مسيرة التجربة الديمقراطية الكويتية ، حيث شهدت الكويت في تلك الفترة نوعا من الفوضى السياسة نتيجة الخلافات بين أعضاء الأسرة الحاكمة ، الامر الذي دفع اعيان البلاد الى توجيه نداء الى الأسرة الحاكمة يطالبون فيه بإنهاء الصراعات بين افراد الأسرة الحاكمة ، وتسمية احد افرادها كأمير للبلاد ، والمطالبة بتشكيل مجلس استشاري يشارك من خلاله المواطنون في عملية صنع القرار وإدارة شؤون البلاد ، على اساس العدل والمساواة ، وقد استجابت العائلة الحاكمة للنداء ، وتم تسمية الشيخ احمد الجابر حاكما للبلاد ، وتم تشكيل اول مجلس استشاري في تاريخ الكويت تألف من 12 عضوا تم تعينهم ، اكد ان الشعب هو مصدر السلطات ، وانه ممثل بنوابه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتخبين وان لمجلس الامة وحده حق التشريع ، وان كافة المعاهدات والامتيازات لاغيه اذا لم يصادق عليها مجلس الامة[1] ، ولكن سرعان ما بدأ مجلس الامة بالتشكيك بامتيازات النفط التي منحها ال الصباح للبريطانيين مما حدا بالأمير الى المسارعة في حل المجلس بدعم من البريطانيين .

على الرغم من الصلاحيات المحدودة للمجلس ، وقصر مدته ، حيث حل بعد اشهر قليلة من تشكيله[2]، إلا ان ذلك لا يقلل من اهمية الحدث وذلك للأسباب التالية:

1- كشف عن الوعي السياسي المبكر للمجتمع الكويتي ، وإيمانه بالمبادئ الديمقراطية، وان الشعب مصدر السلطات ، وقد بقيت هذه المبادئ حية في اذهان الناس حتى الحصول على الاستقلال في عام 1961 وصياغة الدستور وإعلانه.

2- استجابة الحاكم للمطالب الشعبية وإيمانه بحق الشعب في المشاركة والحوار بشأن ادارة شؤون البلاد .

3- اظهر دور التجار ووعيهم ونفوذهم كفئة مؤثرة في الحياة السياسية في الكويت ، حيث استمر تأثير هذه الفئة في السنوات اللاحقة .

4- كشف دور بريطانيا في مناوأة الحكم الديمقراطي اذا ما تعرض مع مصالحها ، حيث تم حل المجلس بضغوط من بريطانيا عميدة الديمقراطيات الغربية [3].

وفي السنوات اللاحقة ، استمرت المطالبة الشعبية والنضال السياسي ، وكانت المحاولة الثانية في عام 1938 ، حيث تم في ذلك العام اصدار دستور وتشكيل مجلس ، إلا انه تم حل المجلس بعد ستة اشهر ، وقد رافق ذلك القرار احداث عنف لم تشهدها الكويت من قبل ، وكانت هذه المحاولة اكثر نضوجا من محاولة عام 1921 ، كما انها ارتبطت بعوامل خارجية منها : الاحداث الجارية في فلسطين ، محاولات الشعب الكويتي تقديم الدعم للثورة الفلسطينية ، وكذلك العامل العراقي الذي تمثل بالحكم الملكي الهاشمي في العراق في عهد الملك غازي ، حيث كان النظام السياسي الملكي البرلماني في العراق يمثل النموذج كنظام للحكم بالنسبة للكويتيين ، كما

---

[1] بول سالم الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، أوراق كايني سلسلة الشرق الأوسط العدد ٣، حزيران ٢٠٠٧، ص٥.

[2] عبد المحسن جمال ، مرجع سابق، ص٩٧.

[3] غانم النجار، مرجع سابق، ص٢٤-٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان نسبة كبيرة من المثقفين الكويتيين كانوا قد تلقوا تعليمهم في العراق وتأثروا بالتجربة الديمقراطية العراقية[1] .

شهدت الكويت بعد ذلك فترة من الهدوء النسبي ، ولا سيما اثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1944) ، واستمرت الاوضاع على هذا النحو حتى عام 1950 ، ففي بداية الخمسينيات شهدت الكويت نشاطا سياسيا متزايدا ولعبت الافكار القومية دورا في ذلك ، وكان من ابرز مظاهر النشاط السياسي نشوء بعض مؤسسات المجتمع المدني مثل الاندية والاتحادات المهنية ، وتقديم العرائض الشعبية ، واستخدام المنشورات السياسية كوسيلة للتعبير عن الاستياء من الاوضاع العامة في البلاد ، الامر الذي دفع الحاكم الى العودة الى مبدأ الانتخاب لبعض المجالس الحكومية ، مثل البلديات ومجالس التعليم ، وبدل ان تؤدي الانتخابات الى مزيد من الانفتاح السياسي وتدعيم اتجاهات الاصلاح المؤسسي وتعزيز المسيرة الديمقراطية ، إلا انها عانت من التعثر ، وعدم الثبات والتراجع ، حيث كانت ردة فعل الحكومة على النشاطات السياسية اغلاق الاندية ، وإيقاف صدور الصحف ومنع النشاطات ذات الطابع الجماهيري ، واستمرت القيود على الحياة السياسية حتى اعلان الاستقلال في عام 1961 .

وخلال هذه المرحلة فقد تم اكتشاف النفط ، وهذا ادى الى تحرر النظام السياسي من الاعتماد على فئة التجار ومصادر الانتاج المحلية التقليدية ، وتمتع النظام السياسي بدرجة عالية من الاستقلال الاقتصادي وأصبح النظام الاقتصادي بأكمله معتمدا على الدولة في الانفاق ، كما اعطى الريع النفطي للدولة القدرة على بناء مؤسسات وأجهزة بيروقراطية لتوزيع المنافع على المجتمع والسيطرة على النشاط السياسي ، فعلى سبيل المثال طبقة التجار كانت قبل اكتشاف النفط طبقة متميزة باعتبارها الممول الاول للميزانية ، ولكن بعد اكتشاف النفط اصبحت هذا الطبقة تابعة للدولة ومعتمدة عليها في سبيل استمرار رخائها الاقتصادي ، وهكذا تخلى التجار عن نفوذهم السياسي الرسمي ومطالبهم بالمشاركة السياسية في سبيل الحصول على مزايا اقتصادية ، وبشكل عام فقد مكن النفط الدولة من احكام سيطرتها على كافة فئات المجتمع بتذكيرهم انها بواسطة اجهزتها وقوانينها تستطيع منحهم الحقوق الاقتصادية او منعها عنهم ، فالدولة هي موزع المزايا والمكاسب في المجتمع وأصبح الحديث عن المشاركة السياسية او انتقاد الاوضاع العامة في البلاد امرا محفوفا بالمخاطر ، وبالمجمل فقد ادى الريع النفطي الى

[1] المرجع نفسه، ص٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديث اقتصادي ورخاء اجتماعي ولكنه لم يخلق انفتاحا سياسيا لا بل سعت الدولة الى خلق سياسة رقابية صارمة تحول دون نمو الديمقراطية وازدهارها[١].

المرحلة الثانية 1961-1990 : النظام الدستوري

بعد اعلان الكويت استقلالها كدولة ذات سيادة ، اعلن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم تبعية الكويت للعراق وبطلان استقلالها ، إلا ان الضغوط العربية وعلى رأسها دور جمال عبد الناصر ، اضافة الى الدعم الدولي وخاصة البريطاني ادت الى انهاء الازمة[٢]، وان كانت للتهديدات العراقية اثر على النظام السياسي في الكويت ، وعلى النهج الذي اتبعه في السنوات اللاحقة ، خاصة فيما يتعلق بالمسيرة الديمقراطية[٣] .

اعلنت الكويت بعد الاستقلال انها ستتبنى النظام البرلماني ، ودعت الحكومة الى انتخابات عامة لانتخاب المجلس التأسيسي ، الذي كانت مهمته الاساسية وضع الدستور ، وقد تضافرت عدة عوامل دفعت العائلة الحاكمة في الكويت الى الاخذ بالنظام شبه البرلماني ويمكن تلخيصها بالتالي :

ضغوط فئة التجار المتحمسين لإصلاح سياسي حقيقي وتبني شكل من اشكال الحكم البرلماني .

1- الدعم الشعبي الذي حاز عليه الحاكم من خلال ازمة الاستقلال نتيجة التهديدات العراقية .

2- التطور الايجابي للعلاقة بين الحاكم والقوى السياسية المطالبة بالمشاركة الشعبية.

وبعد اجراء الانتخابات ، تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور ، و اثناء صياغته لعب الامير عبد الله الصباح دورا توفيقيا فعالا بين العناصر المختلفة داخل المجلس التأسيسي بشكل عام ، وداخل لجنة صياغة الدستور بشكل خاص ، وقدم الكثير من التنازلات التي كانت محل انتقاد بعض اوساط العائلة الحاكمة ، هذا الدور الذي لعبه الامير يسجل له ، حتى انه يسمى "

---

[١] ابتسام الكتيبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول المجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي العدد ٢٥٧، بيروت ٢٠٠٥.

[٢] لمزيد من التفاصيل حول التهديدات بعد الاستقلال انظر : Benjamin Shwadran, "Kuwait Incident, Middle East Affairs,vo1 13 (Jan-feb1966)

[٣] غانم النجار، مرجع سابق، ص٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابو الدستور " . وقد اقر المجلس التأسيسي الدستور في نهاية عام 1962 وصادق عليه الامير ، وهو من اقدم دستور على الصعيد الخليجي ، وكان من ابرز ملامحه ما يلي : [1]

1- نص الدستور على ان عرش الامارة وراثي في أسرة آل الصباح (مادة 4) ، كما ان الامير غير مسؤول عن أي تبعية وغير خاضع لأي مسائلة سياسية (مادة 54) ، ويختار الامير وريثا له ، والذي لابد له من نيل موافقة البرلمان .

2- اكد الدستور ان نظام الحكم في الكويت ديمقراطي ، وان السيادة للامة وهي مصدر السلطات (مادة 6) ، حيث يختار الشعب ممثليه وفق انتخابات حرة منتظمة .

3- اكد الدستور مبدأ المساواة في الحقوق دون تمييز بسبب الجنس او الاصل ، او اللغة او الدين (المادة 29) .

4- كفل الدستور العديد من الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن ، فالى جانب حق الانتخاب السياسي ، فقد نظمت الحرية الشخصية في المواد 30 ، 31،32،33،34 ، 35 ، وحرية الرأي في المادة 36 ، وحرية الصحافة والإعلام في المادة 37 ، وحرية المراسلة في المادة 39 ، وحقوق التعليم والعمل في المواد 40 و 41 على التوالي .

5- قررت المادة (43) من الدستور حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون اشتمال نص المادة على حرية التشكيل الأحزاب السياسية او حظرها .

6- قررت المادة (50) من الدستور الفصل بين السلطات بشكل صريح .

7- تتمتع السلطة القضائية في الكويت بدرجة عالية من الاستقلالية اذا ينص الدستور في المادة رقم (163) على انه لا سلطان لأي جهة على القاضي في قضائه ، ولا يجوز بحال من الاحوال التدخل في سير العدالة ، ويكفل القانون استقلال القضاء ، ويبين ضمانات القضاة و الاحكام الخاصة بهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل .

8- تكفل نصوص الدستور مبدأ تداول السلطة التشريعية عبر انتخابات دورية وتنص المادة رقم (56) من الدستور على ان يعين الامير رئيس مجلس الوزراء بعد اجراء مشاورات

[1] دستور دولة الكويت، توزيع مكتبة العجيري، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقليدية يستطلع بموجبها وجهة نظر الشخصيات السياسية صاحبة الرأي في البلاد ، إلا انها مشاورات غير ملزمة .

9- نص الدستور على ان لمجلس الامة سلطة مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها بموجب المواد 98 ، 99 ،100 ،101 ، ولكن خلافا للنظم البرلمانية ، لم يعط الدستور لمجلس الامة صلاحية اسقاط الوزارة بكاملها ، و انما اعطى للمجلس صلاحية حجب الثقة عن الوزراء بشكل فردي بعد تقديم استجواب للوزير ومناقشته ، ولكن بموجب المادة (102) يستطيع المجلس ان يعلن عدم التعاون مع الوزارة ، وفي هذه الحالة ، فانه يترك الامر للأمير لحسم الموضوع ، اما بحل البرلمان ، او اعادة تشكيل الحكومة ، وبذلك يكون الامير هو الحكم ويقرر ما يراه مناسبا وفقا لمصلحة الوطن .

10- قيد الدستور صلاحية الامير في حل المجلس ، اذ لا يحق حل المجلس للسبب نفسه مرة اخرى ، وان تجري الانتخابات في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل ، او استعادة المجلس المنحل كامل سلطاته الدستورية .

11- ويبدو من ابرز ملامح الدستور ان نظام الحكم الكويتي مزيج من النظام البرلماني والرئاسي ، مع ميل اكثر باتجاه النظام البرلماني ، وتكفل نصوص الدستور الكثير من الحقوق والحريات العامة ، ولكنها في نفس الوقت تحيل الى القوانين تنظيم هذه الحقوق والحريات ، بما يمكن ان يؤدي الى تقييدها قانونيا على الرغم من كفاءتها دستوريا ، والدستور الكويتي من حيث اشتماله على المبادئ الديمقراطية من الناحية النظرية يعد واحدا من افضل الدساتير العربية ، وهو بالتأكيد الافضل بين دساتير دول الخليج ، ويعد كذلك وثيقة مفصلية وقوية تحد فعليا من سلطة الامير والعائلة الحاكمة ، ولكن بشكل لا يرقى الى مستوى ديمقراطية دستورية حقيقية ، لكنه فريد بين الملكيات الاخرى في المنطقة ، إلا ان المبادئ النظرية والنصوص الدستورية شيء والممارسة العلمية شيء اخر مختلف كليا ، وهذا ما سيتضح جليا عند استعراض المسيرة الديمقراطية في الكويت منذ صدور الدستور في عام 1962 حتى عام 2011 .

بعد اصدار الدستور تم اجراء اول انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الامة والبالغ عددهم 50 عضوا ، وقد مارس المجلس دوره بشكل عادي حتى عام 1964 عندما تشكلت حكومة جديدة ودخلها بعض الوزراء الذين اعتبر وجودهم في الحكومة مخالفا للمادة (131) من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدستور [١]، واتهم بعضهم بالفساد ، الأمر الذي دفع رئيس الوزراء إلى مطالبة الأمير بحل البرلمان ، غير ان الأمير رفض ذلك ، و امر رئيس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة ، تؤخذ فيها وجهة نظر مجلس الامة بالاعتبار ، ومن الجدير بالذكر ان امير الكويت في تلك الفترة الشيخ عبد الله السالم الصباح كان محل احترام كافة اركان الحكم والمعارضة ، ولعب دور صمام الامان بين افراد الأسرة الحاكمة المعارضين لوجود مجلس الامة ، وبين القوى السياسية الاخرى ، وساهم بشكل ملموس في استقرار النظام السياسي [٢].

و بكلمات اخرى يمكن القول ان الشيخ عبدالله الصباح كان مؤمنا بالمبادئ الديمقراطية وبالمشاركة في الحكم بين العائلة الحاكمة والمجتمع ، غير ان خليفتيه الشيخ صباح السالم (1967 - 1975) والشيخ جابر الصباح (1975-2006) لم يكونا ميالين الى الدستورية والديمقراطية البرلمانية ، وذلك على النحو الذي سنفصله لاحقا .

بوفاة الشيخ عبدالله ، شهدت الكويت الكثير من الاحداث السياسية في الفترة من 1966-1970 مثل حل المجالس البلدية ، ثم حل مجلس الامة ، وإجراء انتخابات شابها الكثير من المخالفات ، واتهمت الحكومة بالتدخل فيها وتزويرها ، وفي عام 1971 تم انتخاب مجلس جديد ، مثلت فيه المعارضة بشكل جيد ز ثم جاءت حرب عام 1973 وادى ارتفاع اسعار النفط الى تراجع المسيرة الديمقراطية ، حيث سمح ازدياد مردود النفط في الدولة لال الصباح بالتحرر من اعتمادهم على التجار في توفير الدعم المالي ، كما وفر النفط امكانية للحكومة لتحقيق مزيد من الرخاء الاقتصادي للمجتمع الكويتي ، وكان ذلك على حساب الانفتاح السياسي ، وبالتالي لم تتردد الحكومة في حل البرلمان وتعليق الدستور ، وظهر جليا ان النفط اعاق الديمقراطية [٣].

وفي عام 1975 اجريت انتخابات لمجلس جديد ، ثم حل في عام 1976 وكانت الظروف الاقليمية السبب الابرز في تراجع المسيرة الديمقراطية ، حيث الحرب الاهلية في لبنان ، والمخاوف من ان تؤدي الديمقراطية في الكويت الى الفوضى والانقلاب[٤] .

وفي عام 1981 اجريت انتخابات جديدة شاركت فيها كافة القوى السياسية في الكويت (التجار ، والقبائل ، ونواب الحكومة ، والشيعة ، والجماعات الاسلامية) ، وفازت فيها

---

[١] عبد المحسن جمال، مرجع سابق، ص١٧٣

[٢] سالم، مرجع سابقن ص٦.

[٣]حول مسالة اثر النفط على مسيرة الديمقراطية، انظر : عبد الله جناحي، العقلية الريعية تعارضها مع مقدمات الديمقراطية ، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٨٨، فبراير، ٢٠٠٣، وكذلك : Michael Lewin Ross, " Does Oil Hinder Democracy?' , World Politics vol53,No3 (April,2001)pp325-361.

[٤]النجار،مدخل للتطور السياسي في ا لكويت مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العناصر المؤيدة للحكومة وخسرت المعارضة ، وقد اظهرت هذه الانتخابات الابعاد الطائفية والعرقية والقبلية للمجتمع الكويتي ، وكان للثورة الايرانية عام 1979 والحرب العراقية – الايرانية اثر واضح في تأجيج البعد الطائفي[١].

استمر المجلس حتى عام 1958 حيث جرت انتخابات جديدة ، ونجحت بعض عناصر المعارضة بالعودة الى البرلمان ، غير ان هذه المجلس حل في عام 1986 ولأسباب مشابهة لأسباب حل مجلس عام 1976 ، وتم تغييب البرلمان حتى عام 1989 حين استجابت الحكومة لمطالب العودة للحياة النيابية ، وشكل مجلس نيابي مؤقت هو (المجلس الوطني) بطريقة مختلطة ، جمعت بين التعيين والانتخاب ، وكان اضعف من المجلس النيابي سواء من حيث الصلاحيات او التمثيل الشعبي ، وتوقفت اعمال هذا المجلس في عام 1990 بسبب الغزو العراقي للكويت[٢] .

المرحلة الثالثة 1991-2015 الديمقراطية المقيدة

انتهت الازمة العراقية – الكويتية التي اندلعت في صيف عام 1990 بهزيمة العراق وتحرير الكويت ، وقد شكل الاحتلال العراقي والأحداث التي تلته منعطفا هاما في الحياة السياسية الكويتية ، وأثناء الاحتلال العراقي للكويت ، عقد مؤتمر في جدة في السعودية بحضور مجموعة من الشخصيات الوطنية الكويتية ، وعدد من أعضاء الأسرة الحاكمة ، برعاية امريكية –سعودية ، واتفق المشاركون ففي المؤتمر على تجديد دعمهم لآل الصباح كعائلة حاكمة في البلاد ، مقابل التزام العائلة الحاكمة بالثوابت الدستورية ، ومنها عودة الحياة البرلمانية[٣]، وقد التزمت الأسرة الحاكمة بذلك الاتفاق ، حيث تجري الانتخابات في الكويت بشكل دوري منذ عام 1992 وحتى الان ، وعلى الرغم من بروز معارضة قوية في البرلمان إلا ان ذلك لم يؤد الى تعطيل الدستور او تغييب البرلمان .

---

[١] المرجع نفسه، ص١١٧-١١٨.

[٢]لتفاصيل أكثر حول الوضع السياسي في الكويت قبل الاحتلال العراقي انظر : (عبد الرضا علي أسيري) النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ط١(الكويت : مطابع الوطن ١٩٩٤).

[٣]حسنين توفيق إبراهيم، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دبي : مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٦. Jennifer Mc Elhinny, Kuwaiti Reform :Slow but Steady' Middle Easl Institute (2006).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان هذا الاتفاق اشبه ما يكون بعقد سياسي جديد بين الحاكم والمحكوم ، ومن الجدير بالذكر انه و اثناء الاحتلال العراقي للكويت برز دور المعارضة السياسية ، حيث لعبت دورا في المقاومة ، وشاركت في مؤتمر جدة ، وبعد التحرر اصبحت المعارضة السياسية اكثر قبولا لدى الشارع الكويتي والنظام السياسي ، واستجاب امير البلاد للمطالب الشعبية بعد التحرير ، وأجريت الانتخابات في موعدها في عام 1992 وحصلت المعارضة على تمثيل جيد في البرلمان ، اتاح لها فرصة المشاركة في تشكيل الحكومة ، وقد كان من ثمار مشاركة المعارضة في الحكومة الغاء محكمة امن الدولة باعتبارها مخالفة للدستور ، وفتح ملفات مسؤولين متورطين بقضايا فساد ، منهم وزير نفط سابق من افراد الأسرة الحاكمة ، وأخيرا تعيين سيدة بمنصب رئيس جامعة الكويت ، وتعد هذه انجازات للمعارضة وتعزيزا لمسيرة التجربة الديمقراطية في الكويت [1].

واصلت المسيرة الديمقراطية في الكويت تقدمها فأجريت الانتخابات البرلمانية في الاعوام 1996 ، 1999 ، 2003 ، 2006 ، 2009 وكان من ابرز ملامح هذه الفترة منذ عام 1999 وحتى 2009 سلسلة الازمات المتكررة بين البرلمان والحكومة والتي غالبا ما انتهت بحل البرلمان او اقالة الحكومة .

هذا التوتر في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية اثر على سلوك الحكومة تجاه البرلمان ، وعلى سلوك الكثير من النواب تجاه الحكومة ، حيث اخذ عللى البرلمان المبالغة في تقديم الاستجوابات لأعضاء الحكومة ، ولأسباب بعيدة احيانا عن المصلحة العامة ، وتاريخيا كان البرلمان معرقلا لمسيرة الاصلاح السياسي برفضه اكثر من مرة اعطاء المرأة حقوقها السياسية ، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات تصويتا وترشيحا ، وتجدر الاشارة الى انه بدأ نضال المرأة الكويتية من اجل الحصول على حقوقها السياسية في عام 1971 ، حيث عقد المؤتمر النسائي الكويتي الاول ، والذي خرج بأول عريضة تطالب بالحقوق السياسية للمرأة الكويتية ، ورفعت العريضة لرئيس مجلس الامة الذي احالها الى لجنة العرائض والشكاوى بالمجلس ، وقد بحثتها اللجنة في عدد من الجلسات ثم قررت حفظها ، ومنذ ذلك التاريخ فقد شهد مجلس الامة الكويتي نقاشات حادة حول هذه المسألة ، ولكنه استمر في اتخاذ موقف رافض للاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة الكويتية حتى عام 2006 حين حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية كاملة ، والمتمثلة بالتصويت والترشيح ، بعد ان تقدمت الحكومة

---

[1] نورية السداني، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عامي ١٩٧١-١٩٨٢، الكويت دار السياسة، الطبعة الأولى، ابريل، ١٩٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمشروع قانون لإعطاء المرأة حقوقها ووافق عليه البرلمان . وبالتالي فإن مجلس الامة اخر منح المرأة الكويتية حقوقها السياسية لأكثر من ثلاثين عاماً ، وأثبتت الحكومة أنها أكثر تقدماً وانفتاحاً من المجلس المنتخب [١].

وفي عام 1999 أعلن الامير حل البرلمان ، وهي المرة المرة الثالثة التي يتم فيها حل البرلمان منذ انشائه في عام 1962، وكانت فترة الانتخابات قصيرة ، مع اتهامات للحكومة بالتدخل في الانتخابات لصالح بعض المرشحين . وفي عام 2003 اجريت انتخابات جديدة وصفت بأنها أكثر نزاهة من الانتخابات السابقة ، وفي عام 2006 تم حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة ، ومنذ عام 2006 شهدت الكويت مواجهات برلمانية حادة بين المجلس والحكومة ، اشتملت على طرح الثقة واستجواب الوزراء وعدم استقرار الحكومات أو البرلمان ، حيث اصيبت الحياة السياسية بالشلل أو العجز .

وفي عام 2006 توفي أمير البلاد الشيخ جابر الصباح ، ودخلت البلاد فيما يشبه أزمة سياسية أو ازمة خلافة ، بعد عجز الشيخ سعد عن تولي السلطة ، وكان لمجلس الامة دور حاسم في حل الازمة ، بتنحية الشيخ سعد وتكليف رئيس الوزراء الشيخ صباح برئاسة البلاد ، وهذه سابقة في تاريخ الكويت ، إلا انها عززت دور مجلس الامة في الحياة السياسية في البلاد[٢].

ومن التطورات السياسية التي شهدتها الكويت في عام 2006 ، الطعن بدستورية القانون الذي يحظر التجمعات أو قانون الاجتماعات العامة ، حيث حكمت المحكمة بعدم دستورية القانون ، الامر الذي شجع المعارضة على المطالبة بمزيد من الاصلاح السياسي وتعديل القانون الانتخابي ، لتخفيض عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5، حيث ترتب على هذا العدد (25) عدد من الظواهر السلبية مثل شراء الاصوات وعدم العدالة في تمثيل المناطق ، واقترحت الحكومة حل وسط (10) دوائر ، إلا أن المعارضة رفضت ، مما دفع بالأمير لحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة بموجب قانون ال(25) دائرة . وكانت الانتخابات التشريعية التي شهدتها الكويت في عام 2006 غير مسبوقة في تاريخ البلاد ، فهي أول انتخابات شاركت فيها المرأة الكويتية تصويتاً وترشيحاً ، حيث ترشح في هذه الانتخابات 28 مرشحة ، إلا أنه لم

---

[١] حسنين توفيق إبراهيم الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت مركز أبحاث الخليج، دبي، آب ٢٠٠٦، ص١٠.

[٢] المرجع نفسه، ص٣٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفز أي واحدة منهن ، غلى الرغم من أن النساء شكلن ما نسبته 57%من الناخبين ، ولكن يبدو أن المجتمع الكويتي لم يكن قد نضج بعد لدرجة وصول المرأة إلى قبة البرلمان[١].

وكانت نتائج الانتخابات لصالح المعارضة، مما دفع بالحكومة إلى القبول بتعديل القانون وقبول مبدأ ال (5) دوائر ، وهذا أدى إلى تغييرات كبرى في النظام الانتخابي ، كما استجابت الحكومة إلى ضغوطات المجلس حول عدد من القضايا ، من ضمنها قضايا متعلقة بالفساد وحرية الاعلام[٢]. وفي نهاية عام 2007 دخلت العلاقة بين مجلس الامة والحكومة مرحلة جديدة من التأزم ، على شكل تصعيد سياسي أدى إلى حل البرلمان ، وعاشت الكويت وضعاً سياسياً معقداً يضاف إلى سلسلة طويلة من التعقيدات في العلاقة بين مجلس الامة والحكومة ، وفي عام 2008 أجريت انتخابات جديدة ، وترشحت (28) سيدة ، ولم تحصل أي منهن على عضوية المجلس ، إلا أنه تم تعيين 3 نساء أعضاء في مجلس الوزراء فأصبحن بحكم وظائفهن أعضاء في مجلس الامة وفقاً لنص المادة (80) من دستور دولة الكويت [٣].

في شهر مارس من عام 2009 قام الشيخ صباح الأحمد الصباح بحل مجلس الأمة الكويتي المنتخب عام 2008 وفقاً للمادة 107 من الدستور الكويتي، وهو الحل السادس في تاريخ مجلس الأمة الكويتي[٤].

وفي منتصف شهر إبريل عام 2009 تمت الدعوة لانتخابات مجلس الأمة في منتصف شهر مايو من نفس العام، وقد أجريت الانتخابات وبلغت نسبة التصويت فيها 58%[٥].

وقد كان من أبرز نتائج تلك الانتخابات فوز أربع نساء للمرة الأولى في تاريخ الانتخابات النيابية في الكويت، كما كان من أبرز نتائج تلك الانتخابات تراجع تمثيل الإسلاميين حيث حصلت الحركة الدستورية الإسلامية الممثلة للأخوان المسلمين في الكويت على مقعد

---

[١] سالم ، مرجع سابق، ص١٠

http://news.bbc.uk/hi/middle-esat/4048684.stm

http://news.bbc.uk/hi/middle-east/4048684.stm

[٢] للمزيد انظر يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، الكويت : مطبعة الكويت ، ١٩٦٨.

[٣] عندما توفي الشيخ جابر في عام ٢٠٠٦، لم يتمكن الشيخ سعد العبد الله الذي أعجزه المرض من اعتلاء سدة الحكم ، حيث انه لم يكن بصحة كافية للإدلاء، بقسم التنصيب أمام البرلمان، ومع اقتراب المهلة النهائية للإدلاء بالقسم باشر البرلمان بالإجراءات لتنحية الشيخ سعد وعوضا عنه تكليف رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد ، الأمر الذي دفع بالشيخ يعد إلى إرسال رسالة استقالة ليتفادى تنحيته من قبل البرلمان.

[٤] انظر انتخابات مجلس الأمة الكويتي على الرابط التالي https://ar.wikipedia.org/wiki/2009.

[٥] تقرير لمركز اتجاهات، أعداد المرشحين في ٢٠٠٩ هي القل منذ انتخابات ١٩٦٣، جريدة القبس الكويتية، العدد ١٣٨٥٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحد بعد أن كانت ممثلة بثلاث نواب في المجلس الماضي، فيما حصل الليبراليين على ثمانية مقاعد[١].

لقد أفراز انتخابات ٢٠٠٩ مجلساً أكثر توافقاً مع السلطة من الناحية النظرية، لكنه كان جلساً قلقاً، حيث حامت حول أعماله شبح الأزمات السياسية من خلال استغلال المعارضين لأداة الاستجواب بعد إضعاف تأثيرهم عبر الانتخابات.

وبدأت المواجهة سريعاً بسلسلة استجوابات قدمها النائب مسلم البراك لوزير الداخلية ورئيس الوزراء، ومع اندلاع ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وتصاعد حركة الاحتجاجات في البحرين والأردن، كان لا بد للمشهد السياسي في الكويت أن يتأثر بالأوضاع في الدول العربية، حيث انتقلت ساحة الصراع من مجلس الأمة إلى الشارع، ونتيجة احتدام الصراع بين الحكومة ومجلس الأمة تم حل البرلمان في نهاية عام ٢٠١١[٢].

في مطلع عام ٢٠١٢ أجريت الانتخابات البرلمانية الخامسة عشر في تاريخ الكويت، وقد أفرزت هذه الانتخابات برلماناً تهيمن عليه المعارضة حيث حصدت ٣٤ مقعداص، وفي المقابل خرجت المرأة خالية الوفاض بعد أن سجلت دخولاً تاريخياً في انتخابات عام ٢٠٠٩، وكما كان متوقعاً لم يستمر برلمان المعارضة طويلاً والذي شهد ٨ استجوابات للحكومة خلال أربعة أشهر، وهذه المرة لجأت السلطة إلى القضاء في استخدام ورقة جديدة في الصراع السياسي، حيث أصدرت المحكمة الدستورية في ٢٠ يونيو عام ٢٠١٢ حكماً ببطلان حل مجلس ٢٠٠٩ وإجراءات الدعوة لانتخابات ٢٠١٢ بسبب أن طلب حل برلمان ٢٠٠٩ جاء من وزارة زالت عنها الصفة باستقلالها مما يخالف المادة ١٠٧ من الدستور[٣].

وفي عام ٢٠١٣ أجريت الانتخابات البرلمانية السادسة عشر في تاريخ الكويت، وكانت أول انتخابات برلمانية في الكويت تجري في شهر رمضان، وقد قاطع هذه الانتخابات العديد من القوى السياسية احتجاجاً على نظام التصويت بالصوت الواحد، وقد كانت نسبة المشاركة فيها ٥١% من نسبة أعداد الناخبين، وقد فاز الشيعة في هذه الانتخابات بـ٨ مقاعد، فيما ارتفع تمثيل الإسلاميين إلى ٧ مقاعد وتراجع تمثيل الليبراليين إلى ٣ مقاعد[٤].

---

[١] الكويت، جذور الأزمة وسيناريوهات الحل على الرابط التالي:

www.alarabiya.net/article/2012/11/248997.html

[٢] المرجع السابق.

[٣] وقائع حكم المحكمة الدستورية، صحيفة الوطن الكويتية، ٢٠١٢/٦/٢١.

[٤] تراجع مقاعد الشيعة وفوز الليبراليين بمقاعد في مجلس الأمة الكويتي الجديد، صحيفة الوسط، العدد ٣٩٧٨، ٢٠١٣/٦/٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومما لا شك فيه أن الانتخابات القادمة في عام 2017 سيكون لها انعكاساتها المهمة على مستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت ، إلا انه لا يوجد ضمانات بأن المجلس القادم سيكمل مدته الدستورية.

الإطار الدستوري للنظام الديمقراطي :

مع التأكيد على الأهمية الاستثنائية التي تتسم بها العملية الانتخابية كإحدى أهم الآليات الديمقراطية ، فان الانتخابات لا تجري في فراغ، وإنما في إطار نظام سياسي قد يكون ديمقراطيا، أو شبه ديمقراطي أو حتى مستبدا.

ذلك أن الديمقراطية ليست مجردة ورقة تلقى في صندوق الانتخاب أو مقعد يحتله نائب منتخب تحت قبة البرلمان، وإنما الديمقراطية بالأساس هي مبادئ تتمثل في الحرية والمساواة، وهي قيم التسامح، والحوار، والتنوع، والتعددية، كما تتمثل الديمقراطية في آليات من بينها : نظام انتخابي سليم يضمن للفرد المشاركة في صنع القرار ومراقبته، والتصويت، واعتماد قرار الغالبية، وحماية مصالح الأقلية، والتعددية السياسية والتداول الديمقراطي للسلطة، وكذلك فان الديمقراطية هي ضمانات دستورية تقر مبدأ سيادة الأمة وكونها مصدر السلطات جميعا وصاحبة الولاية على نفسها، وانفصال الدولة عن أشخاص الحاكمين، وضمان حقوق الإنسان، والعدالة وتكافؤ الفرص ، وسيادة القانون، ومسؤولياتها أمام ممثلي الأمة ومساءلتها، والرقابة عليها، وفصل السلطات مع تعاونها..... وأخيرا، الديمقراطية هي مؤسسات تتمثل في مجلس نيابي، وحكومة ممثلة ومسؤولة، وقضاء مستقل ، ومؤسسات مجتمع مدني من دون وصاية حكومية[1].

وفي الكويت هنالك حد أدنى من المبادئ والقيم الديمقراطية التي قررها دستور ١٩٦٢م، إلى جانب ما كفله من حريات وما نظمه من آليات ومؤسسات تحقق درجة من المشاركة الشعبية. وتؤكد النصوص الدستورية أن نظام الحكم ديمقراطي، وتكفل مبدأ سيادة الأمة، وسيادة القانون، وتقرر قواعد واضحة لمبدأ الفصل بين السلطات، ولكنها في الوقت ذاته تتيح الفرصة لسيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية حيث " يعتبر الوزراء غير المنتخبين في مجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم" (المادة رقم ٨٠) ولهم الحق في التصويت على القرارات والقوانين الصادرة عن المجلس في ما عدا حالتي طرح الثقة في احد الوزراء وإعلان عدم التعاون مع رئيس مجلس الوزراء.

---

[1] الديين، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تكفل نصوص الدستور الحقوق وتضمن الحريات العامة، ولكنها في الوقت نفسه تحيل إلى القوانين تنظيم هذه الحقوق والحريات بما يمكن أن يؤدي إلى تقييدها قانونا على الرغم من كفالتها دستوريا، في ما عدا الحريات المطلقة مثل : الحرية الشخصية، وحرية الاعتقاد، إذ تنظم القوانين الحقوق والحريات الأخرى مثل حرية التعبير، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات ، والاجتماعات العامة والتجمعات والمواكب، .. مع ملاحظة أن الدستور لم ينص على حرية تكوين الأحزاب السياسية التي كانت واردة في مشروع الدستور تحت مسمى " الهيئات" إلا انه تم حذفها بناء على طلب ممثل الأسرة الحاكمة في لجنة إعداد الدستور، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي من دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه[١].

كما تكفل نصوص الدستور مبدأ تداول السلطة التشريعية عبر انتخابات دورية، وتوجب أن يسبق تعيين رئيس مجلس الوزراء قيام الأمير بإجراء المشاورات التقليدية، التي يستطلع بموجبها " وجهة نظر الشخصيات السياسية صاحبة الرأي في البلاد، كما يوجب الدستور تنحي الوزارة القائمة عن الحكم عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة، ولكن في المقابل هنالك قيود دستورية على عملية تداول السلطة التنفيذية ، إذ لا يشترط الدستور حصول الوزارة على ثقة مجلس الأمة، ولا يمكن سحب الثقة من الحكومة ككل ، وإنما من الوزراء فرادى بشرط أن يتم ذلك بعد تقديم استجواب إلى الوزير ومناقشته، وأما رئيس مجلس الوزراء فلا يمكن طرح الثقة به، وإنما يمكن استجوابه، وإعلان عدم تعاون مجلس الأمة معه، ليعرض الأمر للتحكيم أمام الأمير[٢].

وعندما نتفحص القوانين التي أحال إليها الدستور تنظيم الحقوق والحريات والممارسة الديمقراطية فسنجد أن معظم هذه القوانين قد تم تشريعه، إذ يمكن القول أن المنظومة القانونية قد اكتملت إلى حد كبير، ما عدا ما يتصل منها بحرية تشكيل الأحزاب السياسية حيث لا يوجد قانون ينظمها[٣].

ولكن هذه القوانين، مع أنها تكفل حدود من الحقوق والحريات والممارسة الديمقراطية، إلا أن هنالك سلبيات ونواقص وثغر وأضحة تعتورها، الأمر الذي يحد من الممارسة الديمقراطية ويقيد الحقوق والحريات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : تعطيل بعض

---

[١] منى العدساني، الحقوق والحريات العامة في الدستور الكويتي انظر الرابط التالي:

www.sirron.line.org/a/abwab/lawd/watohaeqh(13)616-htm.

[٢] انظر دستور دولة الكويت لعام ١٩٦٢م، المواد ٦/١٥/٥٧/٩٩/١٠٠/١٠١/١٠٢.

[٣] العدساني، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوانين حق المبادرة العامة، واحتكار السلطة لهذا الحق، حيث نجد أن القانون رقم ٢٤ لسنة١٩٦٢ في شان الأندية وجمعيات النفع العام يمنح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل سلطة مطلقة في قبول إشهار أي ناد أو جمعية أو رفضه كما نجد أن المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٠م بإنشاء دائرة المحكمة الكلية للنظر في المنازعات الإدارية يستثنى الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية بشان مسائل الجنسية والإقامة وتراخيص إصدار الصحف والمجلات ودور العبادة، الأمر الذي يفرض على القرارات الحكومية في هذه الشؤون حصانة مطلقة مهما كانت تلك القرارات جائرة، وكذلك فانه على خلاف ما قررته المادة الثالثة والسبعون بعد المئة من الدستور والمذكرة التفسيرية للدستور في شأنها، فان القانون رقم ١٤لسنة ١٩٧٣م، بإنشاء المحكمة الدستورية يقيد حق المواطنين باعتبارهم " ذوي الشأن" في الوصول مباشرة إلى المحكمة الدستورية للطعن في دستورية أي قانون مخالف للدستور، ويقصره على الحكومة ومجلس الأمة، بينما يتطلب وصول الأفراد إليها أن يكون ذلك عند النظر في قضية أمام المحاكم العادية والطعن في عدم دستورية القانون[١].

وهذا كله يوضح لنا أن هناك درجة من التنظيم الدستوري الديمقراطي لعملية اتخاذ القرارات يخضع لها عمل مؤسسات الحكم، في إطار من التقييد لسلطة الحكومة، والمساءلة السياسية للوزراء،ت ونظام قضائي يتمتع بدرجة واضحة من الاستقلالية .

والى جانب ذلك، هناك درجة من مشاركة المواطنين في صنع القرارات السياسية، ولكن في ظل غياب تداول ديمقراطي للسلطة، وتحديدا السلطة التنفيذية في الوقت الذي يتمتع فيه المواطنون بحدود معقولة من الحريات والحقوق الديمقراطية التي تقيد بعضها القوانين مع غياب واضح لواحدة من أهم الحريات الديمقراطية، ألا وهي حرية تأسيس الأحزاب السياسية.

القانون الانتخابي في الكويت :

يقضي الدستور الكويتي بإجراء انتخابات برلمانية عامة مرة كل أربع سنوات، وينص في الوقت ذاته على ضرورة إجراء مثل هذه الانتخابات خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ حل مجلس الأمة أو انقضاء الفصل التشريعي، ولا يجوز وفقا للمادة ٨٣ من الدستور مد الفصل

[١] حسين علي الصياغة، النظام البرلماني في دولة الكويت: الواقع والمستقبل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٢٤/حزيران، ٢٠١٤ ص٤٠-٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعي، بمعنى تأجيل الانتخابات بعد انقضاء عمر مجلس الأمة، إلا للضرورة في حالة الحرب، ويكون ذلك بقانون، ولكن على ارض الواقع فقد شهدت الكويت انقلابين على الدستور في العامين ١٩٧٦و١٩٨٦م جرى خلالهما حل مجلس الأمة على خلاف ما قرره الدستور، ولم تجر انتخابات جديدة إلا بعد مضي فترة غير قصيرة[١].

ويضمن قانون الانتخاب في الكويت الحقوق الانتخابية للمواطنين دون تمييز على أساس جنسي، أو عرقي، أو لغوي، أو ديني، أو مذهبي، أو جهوي، أو قبلي ، أو عشائري، ولكن القانون يتضمن تمييزا ضد المواطنين ، الذين اكتسبوا الجنسية الكويتية بالتجنس ما لم يمض على تجنسهم عشرون سنة.

إذ يقرر دستور الكويت في المادة ٨٠ منه أن ينتخب أعضاء مجلس الأمة " بطريق الانتخاب العام السرب المباشر، وفقا للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب، ويحدد القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٢م في شان انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له، في المادة الأولى منه انه : لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب ويستثنى من ذلك المجنس الذي لم تمض على تجنيسه عشرون سنة ميلادية وفقا لأحكام المادة (٦) من المرسوم الأميري رقم (١٥) لسنة ١٩٥٩م، بقانون الجنسية الكويتية ، ويشترط للمرأة في الترشيح والانتخاب الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية، ويحرم القانون في مادته الثانية المحكوم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة في الشرف والأمانة من الانتخاب إلى أن يرد إليه اعتباره، كما يوقف القانون في مادته الثالثة استعمال حق الانتخاب لرجال القوات المسلحة[٢].

ويضمن قانون الانتخاب في الكويت قاعدة التصويت السري فالمادة الرابعة منه توجب على كل ناخب أن " يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه" ولا ينيب عنه شخصا آخر، وتقرر المادة ٣٣ أن " يجري الانتخاب بالاقتراع السري، وتحدد المادة ٣٤ آلية التصويت السري بشكل تفصيلي، بان " يسلم رئيس اللجنة كل ناخب ورقة انتخاب، وينتحي الناخب ناحية من النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الانتخاب، وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يعيدها إلى

---

[١] الديين، مرجع سابق، ص٩٩.

[٢] قانون الانتخاب الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرئيس، الذي يضعها في صندوق الانتخاب، ويؤشر كاتب السر في كشف الناخبين أمام اسم الناخب، الذي قدم ورقته[١].

ويتضمن قانون الانتخاب في الكويت صيغة واضحة لتحويل الأصوات الانتخابية إلى مقاعد نيابية، وذلك وفق نظام الانتخاب الأكثري، حيث تقرر المادة ٣٩ من القانون من فقرتها الثانية يكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لمجوع عدد الأصوات الصحيحة، التي أعطيت له، فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة الأصلية فيما بينهم، وفاز بالعضوية من تعينه القرعة[٢].

الدوائر الانتخابية في الكويت :

وعلى الرغم من أن قانون ٩٩ لسنة ١٩٨٠م الذي زاد عدد الدوائر الانتخابية إلى ٢٥ دائرة قد عمق في جانب المفاهيم القبلية ودعمها، إلا انه في جانب آخر فتت بعض القبائل وتوزع أفرادها على أكثر من دائرة، وهذا أدى إلى ما عرف بظاهرة الاستبدال والتحالفات بين القبائل، بحيث تتحالف القبائل ذات الثقل الاجتماعي النسبي مع بعضها لإيصال مرشح لكل منها في الدائرة الواحدة، أو أن تستبدل أصوات القبلية (أ) في دائرة معينة مع قبيلة أخرى (ب) على أن يصوت أفراد هذه القبيلة لمرشحيها في دائرة كثافتها النسبية، وهذا الأسلوب أو السلوك السياسي هو سلوك بدائي، غير قائم على أسس فكرية وسياسية واضحة ويحارب سيطرة قبيلة معتمدا على الأسلوب نفسه وعلى المفاهيم القبلية نفسها، وهو تحالف لا يعمر طويلا، ويأتي فقط في فترة الانتخابات[٣].

ولا يخرج قانون الانتخابات الجديد ٢٠٠٦/٤٢ بشان انتخابات مجلس الأمة، والذي قلص عدد الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر عن سابقه في هذا المجال، ولا سيما في الدائرتين الرابعة والخامسة، كما أنه أتاح فرصة مباشرة للتحالفات القبلية في داخل الدائرة الواحدة، حيث انه وضع كل خمس دوائر في دائرة دون مراعاة الاختلالات السابقة، إلا أن زيادة عدد الناخبين في كل دائرة من الدوائر الخمس ولا سيما القبلية منها أربك عملية الانتخابات الفرعية مع ازدياد الوعي بين أبناء القبائل، وزيادة عدد الراغبين في الترشح لمجلس الأمة، وأتاح القانون الجديد

---

[١] قانون الانتخاب الكويت، المادة ٣٤/٣٣.

[٢] قانون الانتخاب الكويت، المادة ٣٩.

[٣] علي أسعد وطفة، محددات السلوك الانتخابي النيابي وديناميكاته في دولة الكويت: قراءة سوسيولوجيه في آراء طلاب جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية، ٣٢، الرسالة ٢٠١٢/٣٥٢، ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرصة للروابط والبرامج الانتخابية الفكرية والسياسية ذات البعد الوطني لتحل محل العصبيات القبلية والنزعات الطائفية[١].

عندما صدر القانون رقم ٢٠٠٦/٤٢ بشان انتخابات مجلس الأمة أكد في مذكرته التفسيرية أنه هذا القانون الذي قلص عدد الدوائر من ٢٥الى ٥ دوائر انتخابية هدف إلى القضاء على ثغرات وسلبيات القانون السابق رقم ١٩٨٠/٩٩م والتي كشف عنها التطبيق العملي خلال الفصول التشريعية ما بين عامي ١٩٨١-٢٠٠٦.

ومما يذكر أن نظام الدوائر الخمس والعشرين الصغيرة، الذي جرت على أساسه الانتخابات ما بين عامي ١٩٨١-٢٠٠٦، يقلص البعد السياسي في العملية الانتخابية إلى حد كبير، ويعزز في المقابل تأثير عنصر العلاقات الشخصية والاجتماعية العامة للمرشحين الأفراد، كما يخضع الانتخابات لتأثير الاعتبارات القبلية والطائفية والعائلية، بالإضافة إلى شراء الأصوات وتقديم الخدمات وانجاز المعاملات ومن ثم فان التمثيل السياسي في المجلس النيابي مشوه فقد يكون تمثيل تيار سياسي أكثر من حجمه الحقيقي لاعتبارات تتصل بالوضع القبلي أو الطائفي لبعض مرشحي هذا التيار، وفي المقابل فقد يكون التمثيل اقل من الحجم الفعلي لهذا التيار السياسي أو ذاك بسبب ضعف البعد السياسي في العملية الانتخابية في ظل الدوائر الخمس والعشرين واعتماد اختيارات الناخبين على الاعتبارات الأخرى[٢].

الديوانيات :

ظهرت تجمعات سياسية واجتماعية في الكويت وتبلورت اتجاهات سياسية وفكرية لكي تعبر عن آرائها ومطالبها تجاه ما تؤمن به من أفكار وبرامج سياسية تطرحها في حملاتها الانتخابية البرلمانية أو في الصحف والمجلات التي تعبر عن لسان حالها كجزء من الحالة الديمقراطية في الكويت، وكبديل ربما من غياب الأحزاب السياسية الذي افرز أيضا انتشار ظاهرة " الديوانيات" في البلاد لكي تقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية وتجارية وبعد ذلك

[١] دبي الحربي، صراع الاغتراب والانتماء والتقليدية والحداثة، جريدة الأبراج على الرابط التالية:

http://www.alabraoj.index.asx31/3/2008

[٢] الديين، مرجع سابق، ص١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسية، وأدت دورها في ممارسة الضغوط على الحكومات الكويتية المتعاقبة لتحقيق المطالب الشعبية.

تعود الديوانيات إلى التراث القبلي بالبلاد في تداول الناس الشؤون العامة والحياة اليومية وأخبار المجتمع المحلي [١] ، وبالتالي انتشرت الكثير من الديوانيات في الكويت لتصل أعدادها إلى المئات، إذ أن حوالي 75 بالمئة من العائلات الكويتية لها ديوانيات متصلة ببيوتها أو في مكان مستقل في : " الفريج" أي المحلة نفسها أو في خارجها، وتحولت إلى برلمانات مصغرة لها ادوار اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وتجارية وتعطي مؤشرات عن طبيعة الرأي العام والحوار في قضايا محلية أو إقليمية أيضا، وعملت على تسريع خطوات العمل الديمقراطي، وانطلق منها أحيانا أعضاء مجلس الأمة لإبداء مواقفهم وأفكارهم أمام الناس، وأسهمت الديوانيات في عملية المشاركة والتنشئة السياسة وبلورة الوعي الثقافي بفضل المناقشات والآراء والحوارات في عملية المشاركة القبائل وعلماء الدين والمثقفين والأكاديميين ورجال الأعمال والتجار وغيرهم. [٢].

وبقيت الديوانيات صلة وصل بين الأسرة الحاكمة والمواطنين فضلا عن استخدامها في الانتخابات البرلمانية لنشر الأفكار وطرح الرؤى والدعاية الانتخابية في فترة انتخابات مجلس الأمة، في محاولة المرشحين كسب أصوات الناخبين، بحيث توصف الديوانيات بأنها " قلب " النظام السياسي بالكويت [٣] ، ومثلت الديوانيات أيضا محطة لظهور بعض التجمعات أو

---

[١] يوسف غلوم ، " تأثير الديوانيات على عمليات المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ٢٤، العدد ٣ (خريف ١٩٩٦م)، ص١٠-١١.

[2] Sulayman, khalaf. " The Nationalization of Culture : Kuwait's Invenation of pearl Diving Heritage in : Alanoud Robert Springboard and Sarah Stewart eds. Popular Culture and Political Identity in the Arab Gulf States. SOAS Middle East Issues (London : Saqi Books 2008)pp.40-70

[3] Fahed al Naser " The Diwaniah : A Tradition Kuwait Social Institution in a Political Role Di-gest of Middle East studies (DOMES) vo1 4 ,no 2(Winter 2001) pp6-14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنظيمات السياسية منها ما عرف ب" تجمعات الاثنين" التي ظهر من رحمها " تجمع الحركة الدستورية" الذي طالب بإعادة الديمقراطية بين عامي 1989-1990 [١]

فجاءت الديوانيات كظاهرة جديدة في المجتمع الكويتي وكمؤسسة للديمقراطية مدنية وغير رسمية، وأداة للمعارضة السلمية استفاد منها مجلس الأمة على مدى سنوات طويلة من خلال القضايا والأفكار التي تطرحها وتعالجها وتصب في خدمة الناس والوطن، وبالتالي فان الديوانيات تصنف كأداة للتعبير الديمقراطي المباشر [٢].

وبهذا فان الديوانيات تحولت إلى ملتقيات سياسية في التجربة الديمقراطية في الكويت تنتقد الحكومات وتعرض المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والتجارية، وتستقطب الوجوه السياسية والاجتماعية والعلمية والأكاديمية، وتلقى فيها الخطب السياسية والمحاضرات كمنبر ديمقراطي حر [٣] ومن جهة ثانية يبدو أن الديوانيات لقيت دعما وتأييدا من السلطة الحاكمة لأنها مثلت مجالا للتنفيس عن آراء وطروحات الناس وأفكارهم تحت أنظار تلك السلطات، وكممارسة تؤكد من خلالها أنها تفسح المجال أمام العمل الديمقراطي الذي يطالب به الغرب بالخارج وقوى المعارضة بالداخل [٤] .

مستقبل التجربة الديمقراطية الكويتية :

رغم حالة التعثر في التجربة الديمقراطية الكويتية فهي تبقى الأفضل بين التجارب السياسية والدستورية والديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي، تلك الدول الريعية التي يقدم فيها الريع النفطي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والى حد ما السياسي ويرسخ الاستقرار الداخلي.

وربما يؤخذ على التجربة الكويتية الغياب الطويل للأحزاب السياسية رغم وجود الجمعيات والتنظيمات والكتل السياسية، ومن ثم هناك حاجة ملحة لتنظيم الأحزاب السياسية

---

[١] غانم النجار، واقع مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج ، المستقبل العربي، السنة 34، العدد 268(حزيران، يونيو 2001) ص104.

[٢] المرجع السابق، ص١٠٥-١٠٦.

[٣] احمد البغدادي وفلاح عبد الله المديرس، دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية، المستقبل العربي السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار /مارس ١٩٩٣) ص٩٠-٩٢.

[٤] مفيد الزبيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨-١٩٧١م سلسلة أطروحات الدكتوراه ٣٥، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤) ص٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحول الكويت من الإمارة القبلية إلى الدولة المؤسساتية بحق، ولكي تبتعد عن مفهوم الدولة التي تقوم بوظيفة " المشيخة القبلية" . [١]

والمشكلة المستحكمة هي أن الدستور الكويتي رغم ارثه التاريخي في المنطقة، فانه لا يقدم أي ضمانات لفكرة أو حرية تأسيس الأحزاب السياسية أو تشكيلها وتنظيمها، وظلت هذه الإشكالية قائمة حتى الآن واحد محاور الجدل والتأزم بين السلطات الحاكمة وقوى المعارضة سواء خارج البرلمان أو داخله.

ومن الظواهر الفارقة في التجربة الديمقراطية أن البرلمان وهو مجلس الأمة له قدرة ربما اكبر من التجارب العربية في تحدي الأسرة الحاكمة من آل الصباح، وحالة التوتر القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في السنوات الأخيرة وصلت إلى مرحلة سحب الثقة من وزير أو رئيس الوزراء وهما من أفراد الأسرة الحاكمة، وفي بعض الأحيان يتدخل مجلس الأمة في اختيار أو تعديل الحكومة نفسها، وهي تعتبر حالة متقدمة في العلاقة المعقدة بين السلطة والبرلمان في دولة صغيرة مثل الكويت [٢] ، فضلا عن أن الأسرة الحاكمة طوال قرون من حكمها في الكويت اتبعت " سياسة الحلول الوسط" ، وعدم الوصول إلى خيارات المواجهة واللاعودة في الأزمات السياسية الداخلية، وهذا أعطى من المحتمل دعما معنويا وسياسيات لديمومة التجربة الديمقراطية والحياة البرلمانية رغم حالات التعثر هنا أو هناك التي حصلت تبعا لظروف داخلية أو أزمات إقليمية [٣]

وقد انعكست حالة التغيير العربي على الكويت في تبدل في خارطة القوى السياسية مع تنامي مكانة القوى القبلية والمعارضة البرلمانية والقوة الإسلامية، في مقابل تراجع الليبراليين واليساريين، وغياب المرأة عن المشهد الديمقراطي في اغلب الدورات البرلمانية التي تشكلت في البلاد بفعل إبعاد القوة المحافظة والقبلية والإسلامية لها من مجلس الأمة والنظرة الضيقة السائدة في المجتمعات الخليجية عموما ومنها المجتمع الكويتي تجاه المرأة وهي نظرة راسخة ومتوازنة تنعكس على دورها ومكانتها في التجربة الديمقراطية فضلا عن شيوع ظاهرة جديدة في الانتخابات الأخيرة بعد عام ٢٠١١م وهي الاستقطاب الطائفي في اغلب نتائج الدوائر الانتخابية إذ ذهبت الأصوات أصوات كل نحو مرشحي الطائفة نفسها بشكل غير معهود في

---

[١] محمود الطاهر " هل تكتمل الديمقراطية في الكويت، شبكة الإعلام العربية (محيط) ٢٠١٥/١/٢٩ : http://www.mheet.com/2015/01/29/2209346

[2] Michal Herb " Parliaments in the Gulf Monarchies : A Long Way from Democracy Sada 20/8/2008 http://camegieendowment.org/sada/?fa=21111

[٣] انظر مي محروس حكام الكويت والمعارضة كيف يمكنهم الخروج من المعادلة الصفرية ونصف الديمقراطية، شؤون خليجية ٢٠١٥/٥/١٥ . http://alkhaleejaffairs.info/c-19237

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جولات الانتخابات البرلمانية في الكويت منذ عام ١٩٦٣م [١] وتواجه الحكومة ضغوطا من جماعات محلية تشعر اليوم بأنها مهمشة سياسيا واجتماعيا، كالقبائل والشيعة والبدون والشباب والمرأة، ورغم أن تعداد القبائل حوالي 65 بالمئة من سكان البلاد، والشيعة الحضر 30-35 بالمئة والبدون 200 ألف نسمة [٢]

إن الواقع السياسي في الكويت بحاجة إلى الإصلاح الدستوري وتغيير البنية السياسية بعد سنوات طويلة من الجمود والتعثر من خلال وضع برنامج عمل للإصلاح يتم فيه تعديل الدستور وتغيير قانون الانتخاب، ومنح المزيد من الحريات والتوافق على صيغة مشتركة بين الحكومة وقوى المعارضة بمختلف اتجاهاتها لتجنب التهديدات أو الاهتزازات الداخلية أو الخارجية، والحفاظ على المكتسبات في جوانب الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والأمني وتجنب تكرار ما حصل في دول عربية شبيهة بالحالة الكويتية، وان استقرار دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت في ظل الوضع العربي الراهن ومشاريع التفكيك بأجندات محلية أو مخططات كولونيالية خارجية تستهدف وحدة كل قطر عربي لا بد من أن يعطي صوت العقل والحكمة للسلطة والمعارضة والنخب الاجتماعية والسياسية في البلاد للحوار بعيدا من المواجهة أو المقاطعة أو التأزم، وحل الخلافات برؤية ديمقراطية مع استمرار الحكومة بتعهداتها المطروحة في الإصلاح السياسي ،ولا سيما أن الكويت كما بقية دول المنطقة تواجه تحديات الإرهاب العالمي الذي ضرب في الجوار، في العراق والسعودية، وحتى في الكويت نفسها، إلى جانب الأزمة في البحرين وهي عوامل ضاغطة تدفع إلى تغليب إرادة العقل والحوار الديمقراطي والشراكة السياسية في بناء الوطن كخيار بديل من حالة الانفلات والتشظي والخلاف وتوابعه من التدخل الخارجي المدمر للبشر والحجر[٣].

وتطرح اليوم في السياق رؤية كمخرج ديمقراطي لحالة الكويت بإقامة " ملكية دستورية" تحاكي تجارب عربية (مثل الأردن والبحرين، والمغرب) من اجل إعطاء المزيد من فرص المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، ومنح بعض الصلاحيات الأميرية لمصلحة السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الأمة الكويتي في مسائل تخص القرار الوطني

---

[1] Knowledge Gate Opinions 2012 http://www.aljazzeera.net

[٢] انظر : شفيق ناظم الغبرا : مستقبل مطالب الإصلاح الكويتي ورقة قدمت إلى : مستقبل التغيير في الوطن العربي : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحياة البرلمانية والإجراءات والقرارات الديمقراطية كحلول ومسارات معقولة من اجل التهدئة السياسية والشعبية والاستقرار الاجتماعي والأمن والنمو الاقتصادي لضمان حاضر الكويت الأفضل ومستقبلها.

الفصل الرابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الفصل، مجتمع الدراسة والعينة، وكذلك أداة جمع البيانات ومدى ثباتها وصدقها، كما يتضمن الطرق المتبعة في جمع البيانات والأساليب الإحصائية لتحليل البيانات. كما يشمل على عرض النتائج ومناقشتها واختبار فرضيات البحث.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشباب الكويتي الذين يحق لهم الانتخاب في كافة الدوائر الانتخابية في دولة الكويت ، من مختلف الاتجاهات والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

عينة الدراسة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكونت عينة الدراسة من ١٦٠٠ شابا وشابة من مختلف الدوائر الانتخابية في الكويت، وقد اختارت الدراسة الشباب من كل دائرة انتخابية باستخدام العينة العنقودية بحيث تضمن تمثيل الشباب في كافة الدوائر الانتخابية في الكويت. وعلى النحو التالي:

جدول رقم 1

عينة الدراسة حسب الدائرة الانتخابية

الدائرة الانتخابية	الدائرة	حجم العينة	النسبة
	الدائرة الاولى	259	18.0
	الدائرة الثانية	294	20.4
	الدائرة الثالثة	247	17.2
	الدائرة الرابعة	359	24.9
	الدائرة الخامسة	281	19.5
الاجمالي		1440	100%

توزع أفراد عينة الدراسة على خمس دوائر انتخابية، حيث بلغ عدد الأشخاص من الدائرة الأولى ٢٥٩ فردا وبنسبة ١٨%، فيما كان عدد الأشخاص من الدائرة الثانية ٢٩٤ فردا بنسبة ٢٠,١%، أما أفراد الدائرة الثالثة فقد بلغ عددهم ٢٤٧ فردا ونسبة ١٧,٢% من إجمالي عينة الدراسة، في حين كان عدد أفراد الدائرة الرابعة ٣٥٩ فردا وبنسبة ٢٤,٩% من أفراد عينة الدراسة، أما أفراد الدائرة الخامسة فقد كان عددهم ٢٨١ ونسبة ١٩,٣٥% وهذه النسب متقاربة وتتوافق إلى حد كبير مع أعداد المقترعين في الدوائر الانتخابية الخمسة في الكويت.

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة كأداة أساسية في الدراسة، إذ تم تصميمها خصيصًا لأغراض الدراسة، وتم استخدام نموذج ليكرت الخماسي (مؤيد بشدة، مؤيد، محايد، معارض، ومعارض بشدة)، وقد تم تحديد فئات المقياس على النحو التالي:

من ١,٠٠ – ٢,٣٣ منخفضة
من ٢,٣٤ - ٣,٦٧ متوسطة
من ٣,٦٨ - ٥,٠٠ مرتفعة

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (5) - الحد الأدنى للمقياس (1)
عدد الفئات المطلوبة (٣)

٥-١ / ٣ = ١,٣٣

ومن ثم إضافة الجواب (١,٣٣) إلى نهاية كل فئة.

وقد تكونت اداة الدراسة من أربعة محاور هي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الأول: المتغيرات الشخصية، تتضمن المعلومات التالية: الجنس، العمر، المؤهل العلمي ، المهنة ، التيار السياسي الذي ينتمي اليه المستجيب ،عضوية مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة، المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة

المحور الثاني: شمل سبعة مجالات موزعة على ستون سؤالا ، والمجالات هي: مستوى الاهتمام بالسياسة ، مستوى المشاركة في الانتخابات ، دوافع المشاركة في الانتخابات ، التصويت للمرأة في الانتخابات ، خصائص المرشح المفضل ، أثر الدعاية الانتخابية ، العلاقات الاجتماعية.

المحور الثالث: شمل الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل على صعيد الانتخابات والديمقراطية والمستوى الوطني والإقليمي .

المحور الرابع: خصص للصفات والقدرات الشخصية والانتخابية للمرشح حسب رأي الناخب الشاب. وهي ، الصدق، النزاهه، العدالة، الجرأة، القيادة.

أولا: النتائج المتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية .

تم اختيار عشر متغيرات ديموغرافية هي، الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، الدائرة الانتخابية، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل الشهري، الاتجاه السياسي ، العضوية في مؤسسات المجتمع المدني ، المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة، المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة،) ، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهم، حيث قام الباحث باستخراج التكرارات والنسب المئوية للأسئلة الخاصة بهذه المتغيرات باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وفقاً لما تم الحصول عليه من إجابات عينة الدراسة. وتبين النتائج في الجداول خصائص أفراد عينة الدراسة، وهي كما يلي:

اولا: **متغير الجنس** :

جدول رقم2

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس

	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	586	40.7
	انثى	854	59.3
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

شكلت نسبة الإناث ٥٩,٣% من حجم العينة ، فيما شكل الذكور ٤٠,٧% من حجم العينة ، وتتوافق تلك النسب مع التركيبة الديموغرافية للمجتمع الكويتي ، ومع عدد المقترعين في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخابات الكويتية، حيث تشير السجلات الرسمية الخاصة بإعداد المقترعين لزيادة إعداد الاناث المقترعات بنسب بسيطة على أعداد المقترعين الذكور .

ويعود ذلك بشكل اساسي الى عدم سماح قانون الانتخاب الكويتي للذكور العاملين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بالانتخاب ، إضافة إلى عدم تمكن العاملين خارج الكويت من دبلوماسيين وعسكريين وغيرهم من المشاركة في الانتخابات . كما أن الحد الادنى لعمر الناخب الكويتي الشاب هو احدى وعشرون عاما.

ثانيا: **متغير العمر** :

جدول رقم3

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	21-25	792	55.0
	26-30	648	45.0
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

بلغت نسبة أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية ٢١-٢٥سنة، ٥٥% ، تلتها الفئة العمرية الثانية ٢٦-٣٠ سنة وبنسبة ٤٥%. وقد حصر الباحث العينة بفئة الشباب التي تقع ضمن هذه الفئة العمرية على اعتبار أن سن الاقتراع في الكويت هو ٢١ سنة، أما سن ٣٠ فهو السن الذي يعتبر نهاية مرحلة الشباب.

ثالثا: **متغير الحالة الاجتماعية** :

جدول رقم4

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

	الفئات	التكرار	النسبة
الحالة الاجتماعية	أعزب	730	50.7
	متزوج	654	45.4
	غير ذلك	٥٦	٣,٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفئات	التكرار	النسبة
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

بلغ عدد افراد عينة الدراسة ٧٣٠ شخص من غير المتزوجين، وبنسبة ٥٠,٧% من إجمالي عينة الدراسة، في حين بلغ عدد المتزوجين ٦٥٤ شخصا بنسبة ٤٥,٤% من إجمالي عينة الدراسة، أما غير ذلك فقد بلغ عددهم ٥٦ شخصا بنسبة ٣,٩%.

رابعا: **متغير عدد الأفراد الأسرة :**

جدول رقم5

توزيع افراد عينة الدراسة حسب عدد افراد الاسرة

	الفئات	التكرار	النسبة
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	369	25.6
	4-6	484	33.6
	7-9	411	28.5
	10فما فوق	176	12.2
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يتبين من الجدول أن عدد أفراد عينة الدراسة اللذين عدد أفراد أسرتهم ٣ أو اقل كان ٣٦٩ شخصا وبنسبة ٢٥,٦% من أفراد عينة الدراسة، في حين كان عدد أفراد عينة الدراسة اللذين عدد أفراد أسرتهم من ٧-٩ كان ٤١١ شخصا وبنسبة ٢٨,٥% من أفراد عينة الدراسة، أما اللذين عدد أفراد أسرتهم ١٠ فما فوق كان ١٧٦ شخصا وبنسبة ١٢,٢% من أفراد عينة الدراسة، وهذه النسب تنسجم مع الواقع العملي للمجتمع الكويتي حيث أن معدل أفراد الأسرة هو من ٤-٧ أشخاص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: متغير المستوى التعليمي :

جدول رقم6

توزيع افراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

	الفئات	التكرار	النسبة
المستوى التعليمي	اساسي	6	.4
	ثانوي	76	5.3
	دبلوم	242	16.8
	جامعي	1014	70.4
	دراسات عليا	102	7.1
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي الأساسي ٦ افراد وبنسبة ٠,٤% ، كما بلغ عدد الأفراد للمستوى التعليمي الثانوي ٧٦ شخصا ونسبة ٥,٣%، أما مستوى الدبلوم فقد بلغ عددهم ٢٤٢ فردا وبسبة ١٦,٨%، في حين كانت أكثرية أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليمي الجامعي، حيث بلغ عددهم ١٠١٤ فردا وبنسبة ٧٠,٤%، أما مستوى الدراسات العليا فقد بلغ عددهم ١٠٢ فردا وبنسبة ٧,١% وهذه النسب تعكس ارتفاع مستوى التعليم في الكويت ، حيث قامت الدولة منذ بدايات تشكيلها بتشجيع التعليم في الكويت وزيادة عدد المدارس والجامعات ، وهو ما قلل بشكل كبير من نسبة الأمية فيه ولا سيما لدى فئة الشباب.

سادسا: متغير الدخل الشهري :

جدول رقم7

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الدخل الشهري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الفئات	التكرار	النسبة
الدخل الشهري	500-999 دينار	662	46.0
	1000-1500دينار	494	34.3
	1501-2000دينار	191	13.3
	2001دينار فما فوق	93	6.5
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يظهر من الجدول أن مستويات دخل أفراد عينة الدراسة وزعت على أربع مستويات، حيث بلغ أفراد عينة الدراسة اللذين مستوى دخلهم من ٥٠٠-٩٩٩ دينار كويتي ٦٦٢ فردا وبنسبة ٤٦% في حين كان عدد اللذين مستوى دخلهم ما بين ١٠٠٠-١٥٠٠ دينار كويتي ٤٩٤ فردا بنسبة ٣٤,٣، أما الأفراد اللذين مستوى دخلهم من ١٥٠١-٢٠٠٠ دينار كويتي فقد بلغ عددهم ١٩١فردا وبنسبة ١٣,٣%، أما الأفراد اللذين مستوى دخلهم ٢٠٠١ دينار كويتي فما فوق فقد بلغ عددهم ٩٣فردا ونسبة ٦,٥%من أفراد عينة الدراسة ، تبين من النسب السابقة أن ٨٠% من أفراد عينة الدراسة تتراوح دخولهم بين ٥٠٠-١٥٠٠دنيار كويتي .

سابعا: متغير الاتجاه السياسي :

جدول رقم8

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الاتجاه السياسي

	الفئات	التكرار	النسبة
الاتجاه السياسي	اسلامي	552	38.3
	ليبرالي	86	6.0
	قومي	66	4.6
	قبلي	174	12.1
	وطني	529	36.7
	يساري	33	2.3
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

بلغ عدد افراد العينة من الأشخاص ذوي الاتجاه السياسي الإسلامي ٥٥٢ فردا وبنسبة ٣٨,٣%، يليها الأفراد من ذوي الاتجاه الوطني بنسبة ٣٦,٧%، ثم الاتجاه القبلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢,١%، ثم الاتجاه الليبرالي ٦%، بينما شكلت نسبة الاتجاه القـومي ٤,٦%واليسـاري ٢,٣%، وتعكس الأرقام السابقة درجة عالية من التدين في المجتمع الكويتي، وضـعف الاتجاهات والاحزاب السياسية المرتبطة بالتيارات العلمانية سواء كانت قومية أو ليبرالية أو يسارية، مع ارتفاع نسبة التوجهات ذات المرجع الوطني او القبلـي فـي توجهاتهـا السياسية.

سابعا: متغير العضوية في مؤسسات المجتمع المدني :

جدول (٩)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب عضوية مؤسسات المجتمع المدني

هل أنت عضو في مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني (نقابة، جمعية، رابطة، نادي... الخ	نعم	244	16.9
	لا	1196	83.1
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

بلغ عدد المنتسبين إلى مؤسسات المجتمع المدني ٢٤٤ فردا وبنسبة ١٦,٩% من عينة الدراسة، في حين كان عدد غير المنتسبين ١١٩٦ فردا وبنسبة ٨٣,١% من إجمالي عينة الدراسة . وهذه الارقام تعكس حقيقة أعداد المنتسبين إلى مؤسسات المجتمع المدني في الكويت ، حيث يشير الواقع العملي في المجتمع الكويتي الى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وغياب الأحزاب السياسية في دولة الكويت، وسيطرة القطاع العام على معظم مناحي الحياة .

ثامنا: متغير المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة :

جدول (١٠)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب عضوية مؤسسات المجتمع المدني

هل شاركت في الانتخابات النيابية السابقة	نعم	568	39.4
	لا	872	60.6
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

بلغ عدد المشاركين في الانتخابات السابقة ٥٦٨ شخصا وبنسبة ٣٩,٦%، في حين بلغ عدد غير المشاركين ٨٧٢ شخصا وبنسبة ٦٠,٣% وقد يفسر انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية السابقة ، الى مقاطعة العديد من القوى السياسية للانتخابات النيابية عام ٢٠١٣ ، وكثرة حل المجالس النيابية في الكويت ، وارتفاع نسبة الشباب غير البالغين للسن القانوني للانتخاب وهو ٢١ عاما عند إجراء الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تاسعا: متغير المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة :

جدول (١١)

توزيع افراد عينة الدراسة حسب الرغبة في المشاركة مستقبلا

هل ستشارك في الانتخابات النيابية القادمة	نعم	852	59.2
	لا	588	40.8
	المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يظهر من الجدول أن ٥٩,٢% من أفراد العينة يرغبون بالمشاركة في الانتخابات النيابية القادمة التي ستجري في عام ٢٠١٧، في حين فان نسبة ٤٠,٨% من أفراد عينة الدراسة لا يرغبون في المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة في عام ٢٠١٧، وهم بذلك مقاطعون للانتخابات لأسباب متنوعة ، منها توزيع الدوائر الانتخابية ، قانون الانتخاب الحالي .....الخ.

أدوات الدراسة وقياس المتغيرات:

قام الباحث بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تصميم وتطوير استبانة غطت الفرضيات التي استندت عليها، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد أهمية إجابات العينة المبحوثة. وتم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، والملحق رقم (1) يبين نموذج استبانة الدراسة كما تم توزيعه على المستجيبين. كما قام الباحث بإخضاع استبانة الدراسة لعدة اختبارات هي:

أولاً: اختبار الصدق الظاهري:

للتعرف على الأسئلة المرتبطة ببعضها للتأكد من مدى اتساق إجابتها حتى تعكس أهداف الدراسة وتساؤلاتها، تم عرضها على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين من أساتذة علوم سياسية للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم إجراء التعديلات المقترحة من المحكمين والأساتذة المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة، والملحق رقم (2) يبين أسماء محكمي الاستبانة. وللتأكد من ثبات الاستبانه ، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من من(٣٠) شابا وشابة. وبعد أسبوعين تم إعادة التطبيق عليهم أنفسهم وحساب معامل ارتباط بيرسون بين نتائج التطبيقين ، حيث بلغت قيمته (٠,٨٩)، وأعتبرت درجة معامل الارتباط هذه مقبولة لأغراض تطبيق الدراسة.

ثانياً: اختبار ثبات الأداة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار الاتساق الداخلي لمعرفة مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات باستخدام معامل كرونباخ ألفا لقياس مدى ثبات أداة القياس. وقد بلغت درجة اعتمادية هذه الاستبانة وفقاً لمعيار كرونباخ ألفا (89%) وهي نسبة عالية يمكن الاعتماد عليها. ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا كما هو موضح في الجدول (11) بأن معامل الثبات لجميع متغيرات الدراسة كانت جيدة وهي مناسبة لأغراض الدراسة.

جدول (١٢)

اختبار ثبات ألفا كرونباخ لاداة ومحاور الدراسة

المحور	عدد الاسئلة	الاتساق الداخلي
مستوى الاهتمام بالسياسة		0.81
مستوى المشاركة في الانتخابات		0.83
دوافع المشاركة في الانتخابات		0.71
التصويت للمرأة في الانتخابات		0.55
خصائص المرشح المفضل		0.75
أثر الدعاية الانتخابية		0.86
العلاقات الاجتماعية		0.76
الدرجة الكلية		0.89

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

ثانيا: مناقشة النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة

نتائج اجابات السؤال ، ما هو مستوى اهتمام الشاب الناخب الكويتي بالسياسة؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال على حده، وكانت نتائج الاجابات على النحو التالي :

جدول (١٣)

توزيع عينة الدراسة حسب مستوى الاهتمام بالسياسة

م	ت	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
١	١	أتابع بشكل دائم ما	56	3.9	11	8.3	46	32.0	50	35.3	29	20.5	3.60	1.024	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	ت	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
		يحدث على الساحة السياسية في البلاد.			9		1		9		5				
٢	٣	أتحدث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الأسرة.	161	11.2	203	14.1	467	32.4	394	27.4	215	14.9	3.21	1.190	متوسطة
٣	٦	أشارك بالعمل السياسي في أوقات الأزمات.	237	16.5	219	15.2	468	32.5	362	25.1	154	10.7	2.98	1.221	متوسطة
٤	٥	أتواصل بشأن القضايا السياسية مع ذوي المناصب السياسية.	371	25.8	343	23.8	502	34.9	147	10.2	77	5.3	2.46	1.135	متوسطة
٥	٢	أشارك في حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر.	365	25.3	333	23.1	579	40.2	124	8.6	39	2.7	2.40	1.041	متوسطة
٦	٤	اخصص جزء من وقتي للعمل السياسي.	371	25.8	400	27.8	482	33.5	143	9.9	44	3.1	2.37	1.063	متوسطة
		مستوى الاهتمام بالسياسة											2.84	.803	متوسطة

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يبين الجدول (١٣) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.37-3.60)، حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على "أتابع بشكل دائم ما يحدث على الساحة السياسية في البلاد." في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.60) وبدرجة متوسطة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٣) ونصها "أتحدث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الأسرة" وبمتوسط حسابي بلغ (3.21) وبدرجة متوسطة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٦) ونصها "أشارك بالعمل السياسي في أوقات الأزمات." بمتوسط حسابي بلغ (2.98) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (٤) ونصها "اخصص جزء من وقتي للعمل السياسي." بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.37) وبدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمجال ككل (2.84) وبدرجة متوسطة. وتدل تلك النتائج على مستوى الاهتمام السياسي الذي يتمتع به الناخب الشاب الكويتي والمشاركة السياسة .

نتائج اجابات السؤال ، ما هو مستوى المشاركة في الانتخابات؟

تم حساب استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات أفراد عينة الدراسة ، وكانت نتائج الاجابات على النحو التالي :

جدول (١٤)

توزيع عينة الدراسة حسب مستوى المشاركة في الانتخابات

م	ع	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
١	٧	أحرص على المشاركة بالتصويت يوم الانتخاب.	146	10.1	136	9.4	249	17.3	370	25.7	539	37.4	3.71	1.324	مرتفعة
٢	٩	أشارك بمتابعة مجريات العملية الانتخابية.	131	9.1	235	16.3	395	27.4	380	26.4	299	20.8	3.33	1.229	متوسطة
٣	١٢	تستمر علاقتي مع المرشح الذي أصوت له ما بعد الانتخابات.	223	15.5	224	15.6	479	33.3	331	23.0	183	12.7	3.02	1.230	متوسطة
٤	١٠	أساعد مرشحي في حملاته الانتخابية.	253	17.6	320	22.2	484	33.6	231	16.0	152	10.6	2.80	1.212	متوسطة
٥	٨	أشارك بالحملات الانتخابية للمرشحين.	308	21.4	317	22.0	466	32.4	225	15.6	124	8.6	2.68	1.215	متوسطة
٦	١١	أدعم مرشحي مالياً اثناء حملته الانتخابية.	479	33.3	382	26.5	408	28.3	114	7.9	57	4.0	2.23	1.113	منخفضة
		مستوى المشاركة في الانتخابات											2.96	.899	متوسطة

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول (١٤) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.23-3.71)، حيث جاءت الفقرة رقم (٧) والتي تنص على "أحرص على المشاركة بالتصويت يوم الانتخاب" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.71) وبدرجة مرتفعة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٩) ونصها "أشارك بمتابعة مجريات العملية الانتخابية" وبمتوسط حسابي بلغ (3.33) وبدرجة متوسطة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (١٢) ونصها "تستمر علاقتي مع المرشح الذي أصوت له ما بعد الانتخابات" بمتوسط حسابي بلغ (3.02) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (١١) ونصها "أدعم مرشحي مالياً اثناء حملته الانتخابية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.23) وبدرجة منخفضة وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.96) وبدرجة متوسطة.

نتائج اجابات السؤال ما هي دوافع المشاركة في الانتخابات؟.

جدول (١٥)

توزيع عينة الدراسة حسب دوافع المشاركة في الانتخابات

الرقم	رقم الفقرة	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
١	١٤	أشارك في الانتخابات لتحقيق المصلحة العامة.	69	4.8	69	4.8	193	13.4	500	34.7	609	42.3	4.05	1.085	مرتفعة
٢	١٥	أشارك في الانتخابات باعتبارها وسيلة ديمقراطية فعالة.	88	6.1	84	5.8	223	15.5	518	36.0	527	36.6	3.91	1.139	مرتفعة
٣	١٨	أشارك في الانتخابات لأني غير مقاطع للانتخابات.	180	12.5	188	13.1	325	22.6	381	26.5	366	25.4	3.39	1.326	متوسطة
٤	١٧	أشارك في الانتخابات لأني مهتم بالسياسة.	171	11.9	187	13.0	509	35.3	360	25.0	213	14.8	3.18	1.190	متوسطة
٥	١٣	أشارك في الانتخابات لإظهار ولائي للنظام السياسي.	200	13.9	269	18.7	545	37.8	277	19.2	149	10.3	2.93	1.160	متوسطة
٦	١٦	أشارك في الانتخابات لتحقيق مصالحي الشخصية.	295	20.5	340	23.6	352	24.4	267	18.5	186	12.9	2.80	1.311	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	ت	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
		دوافع المشاركة في الانتخابات											3.38	.773	متوسطة

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يبين الجدول (١٥) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.80-4.05)، حيث جاءت الفقرة رقم (١٤) والتي تنص على "أشارك في الانتخابات لتحقيق المصلحة العامة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.05) وبدرجة مرتفعة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٥) ونصها "أشارك في الانتخابات باعتبارها وسيلة ديمقراطية فعالة" وبمتوسط حسابي بلغ (3.91) وبدرجة مرتفعة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (١٨) ونصها "أشارك في الانتخابات لأني غير مقاطع للانتخابات" بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (١٦) ونصها "أشارك في الانتخابات لتحقيق مصالحي الشخصية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.80) وبدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.38) وبدرجة متوسطة .

ان تلك النتائج تبين تقديم الناخب الشاب الكويتي المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية في دوافع المشاركة السياسية ، وهو ما ينعكس نوعية المجالس البرلمانية التي يتم انتخابها، وهو ما يفسر الى حد كبير قوة تلك المجالس في محاسبة الحكومات الكويتية عن اعمالها.

نتائج اجابات السؤال ، ما هي درجة التصويت للمرأة الكويتية في الانتخابات؟

جدول (١٦)

توزيع عينة الدراسة حسب مجال التصويت للمرأة في الانتخابات

م	ت	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
١	١٩	لا أمانع التصويت لمرأة مرشحة في الانتخابات.	237	16.5	161	11.2	183	12.7	383	26.6	476	33.1	3.49	1.457	متوسطة
٢	٢٤	قانون الصوت الواحد يمنعني من اعطاء صوتي لمرأة مرشحة في الانتخابات.	303	21.0	233	16.2	344	23.9	248	17.2	312	21.7	3.02	1.429	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	ع	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
٣	٢٢	لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لعدم قناعتي بقدرات المرأة.	417	29.0	339	23.5	321	22.3	159	11.0	204	14.2	2.58	1.377	متوسطة
٤	٢٣	لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لضعف فرصها في الفوز.	416	28.9	334	23.2	346	24.0	171	11.9	173	12.0	2.55	1.336	متوسطة
٥	٢٠	لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لأسباب دينية.	395	27.4	407	28.3	319	22.2	119	8.3	200	13.9	2.53	1.341	متوسطة
٦	٢١	لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لأسباب اجتماعية.	416	28.9	355	24.7	372	25.8	118	8.2	179	12.4	2.51	1.319	متوسطة
		التصويت للمرأة في الانتخابات											2.78	.768	متوسطة

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يبين الجدول (١٦) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.51-3.49)، حيث جاءت الفقرة رقم (١٩) والتي تنص على "لا أمانع التصويت لمرأة مرشحة في الانتخابات" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.49) وبدرجة متوسطة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢٤) ونصها "قانون الصوت الواحد يمنعني من اعطاء صوتي لمرأة مرشحة في الانتخابات" وبمتوسط حسابي بلغ (3.02) وبدرجة متوسطة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٢٢) ونصها "لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لعدم قناعتي بقدرات المرأة" بمتوسط حسابي بلغ (2.58) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (٢١) ونصها "لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لأسباب اجتماعية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.51) وبدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (2.78) وبدرجة متوسطة .

نتائج السؤال حول خصائص المرشح المفضل واثرها في السلوك التصويتي للناخب الشاب الكويتي؟

جدول (١٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توزيع عينة الدراسة حسب مجال خصائص المرشح المفضل

م	ع	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
١	٣٦	أفضل المرشح الصادق.	21	1.5	14	1.0	77	5.3	341	23.7	987	68.5	4.57	.765	مرتفعة
٢	٣٢	أفضل المرشح الذي يستطيع الوفاء بوعوده.	23	1.6	27	1.9	138	9.6	390	27.1	862	59.9	4.42	.860	مرتفعة
٣	٣١	أفضل المرشح البعيد عن شبهات الفساد.	25	1.7	31	2.2	138	9.6	404	28.1	842	58.5	4.39	.877	مرتفعة
٤	٢٦	أصوت للمرشح الذي لديه رؤية مستقبلية.	32	2.2	12	.8	179	12.4	432	30.0	785	54.5	4.34	.888	مرتفعة
٥	٢٥	أصوت للمرشح الذي يمتاز بالخبرات والمهارات.	34	2.4	51	3.5	167	11.6	511	35.5	677	47.0	4.21	.946	مرتفعة
٦	٢٨	أصوت للمرشح الذي يرفع شعارات تهم المواطن.	84	5.8	90	6.3	391	27.2	430	29.9	445	30.9	3.74	1.135	مرتفعة
٧	٣٥	أفضل المرشح ذو الوضع الاقتصادي الجيد.	87	6.0	157	10.9	483	33.5	419	29.1	294	20.4	3.47	1.113	متوسطة
٨	٣٤	أفضل المرشح المتدين على المرشح العلماني.	139	9.7	183	12.7	406	28.2	349	24.2	363	25.2	3.43	1.258	متوسطة
٩	٣٣	افضل المرشح ذو المظهر العام الحسن.	153	10.6	145	10.1	433	30.1	356	24.7	353	24.5	3.42	1.255	متوسطة
١٠	٣٠	أصوت للمرشح الذي لديه قوة خطابية.	134	9.3	138	9.6	488	33.9	363	25.2	317	22.0	3.41	1.197	متوسطة
١١	٢٧	أصوت للمرشح الذي يتمتع بفرص أكبر في الفوز.	219	15.2	295	20.5	548	38.1	204	14.2	174	12.1	2.87	1.193	متوسطة
١٢	٢٩	أصوت للمرشح الذي يستخدم المال السياسي.	565	39.2	386	26.8	354	24.6	71	4.9	64	4.4	2.09	1.109	منخفضة
		خصائص المرشح المفضل											3.70	.552	مرتفعة

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول (١٧) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.09-4.57)، حيث جاءت الفقرة رقم (٣٦) والتي تنص على "أفضل المرشح الصادق" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.57) وبدرجة مرتفعة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٣٢) ونصها "أفضل المرشح الذي يستطيع الوفاء بوعوده" وبمتوسط حسابي بلغ (4.42) وبدرجة مرتفعة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣١) ونصها "أفضل المرشح البعيد عن شبهات الفساد" بمتوسط حسابي بلغ (4.39) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (٢٩) ونصها "أصوت للمرشح الذي يستخدم المال السياسي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.09) وبدرجة منخفضة وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.70) وبدرجة مرتفعة.

نتائج السؤال حول أثر خصائص الدعاية الانتخابية على اجابات الناخب الشاب الكويتي ؟

جدول (١٨)

توزيع عينة الدراسة حسب مجال أثر الدعاية الانتخابية

م	ع	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
١	٤١	التواصل الشخصي مع الناخبين هو أفضل دعاية انتخابية للمرشح.	39	2.7	46	3.2	193	13.4	535	37.2	627	43.5	4.16	.958	مرتفعة
٢	٤٥	إقامة مقر انتخابي من ضرورات الحملة الانتخابية.	26	1.8	60	4.2	273	19.0	560	38.9	521	36.2	4.03	.938	مرتفعة
٣	٣٩	تساعد الدعاية الانتخابية في معرفة برنامج المرشح.	47	3.3	92	6.4	202	14.0	668	46.4	431	29.9	3.93	.993	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	ع	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
٤	٤٦	الدعاية الانتخابية توضح موقف المرشح من القضايا الوطنية.	36	2.5	78	5.4	322	22.4	567	39.4	437	30.3	3.90	.979	مرتفعة
٥	٣٨	الوعود التي يقدمها المرشح تساعد في التصويت له.	65	4.5	84	5.8	293	20.3	632	43.9	366	25.4	3.80	1.028	مرتفعة
٥	٤٢	الدعاية الانتخابية تسهم بدور بارز في نجاح المرشح.	43	3.0	96	6.7	342	23.8	577	40.1	382	26.5	3.80	1.000	مرتفعة
٧	٤٧	الدعاية الانتخابية توضح موقف المرشح من مسألة الديمقراطية.	61	4.2	110	7.6	345	24.0	491	34.1	433	30.1	3.78	1.086	مرتفعة
٧	٤٨	الدعاية الانتخابية تسهم في تطوير العملية الانتخابية بشكل عام.	35	2.4	59	4.1	429	29.8	580	40.3	337	23.4	3.78	.931	مرتفعة
٩	٤٠	الشعار الذي يختاره المرشح في الحملة الانتخابية له تأثير قوي على الناخب.	73	5.1	122	8.5	446	31.0	475	33.0	324	22.5	3.59	1.080	متوسطة
١٠	٣٧	الدعاية الانتخابية تدفع لانتخاب مرشح دون آخر.	88	6.1	149	10.3	482	33.5	468	32.5	253	17.6	3.45	1.083	متوسطة
١١	٤٤	استخدام اللافتات والصور من الشروط التي تجعل الحملة الانتخابية جيدة.	79	5.5	155	10.8	516	35.8	446	31.0	244	16.9	3.43	1.063	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	ع	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
١٢	٤٣	الصورة التي يستخدمها المرشح في الدعاية الانتخابية تساعد في الحملة الانتخابية.	104	7.2	157	10.9	540	37.5	392	27.2	247	17.2	3.36	1.107	متوسطة
		أثر الدعاية الانتخابية											3.75	.648	مرتفعة

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يبين الجدول (١٨) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.36-4.16)، حيث جاءت الفقرة رقم (٤١) والتي تنص على "التواصل الشخصي مع الناخبين هو أفضل دعاية انتخابية للمرشح" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.16) وبدرجة مرتفعة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٤٥) ونصها "إقامة مقر انتخابي من ضرورات الحملة الانتخابية" وبمتوسط حسابي بلغ (4.03) وبدرجة مرتفعة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٣٩) ونصها "تساعد الدعاية الانتخابية في معرفة برنامج المرشح" بمتوسط حسابي بلغ (3.93) وبدرجة مرتفعة، بينما جاءت الفقرة رقم (٤٣) ونصها "الصورة التي يستخدمها المرشح في الدعاية الانتخابية تساعد في الحملة الانتخابية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.36) وبدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.75) وبدرجة مرتفعة.

نتائج السؤال حول دور العلاقات الاجتماعية في السلوك التصويتي للناخب الشاب الكويتي؟

جدول (١٩)

توزيع عينة الدراسة حسب مجال العلاقات الاجتماعية

م	ع	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
١	٥٣	أصوت للمرشح الذي يسعى لمكافحة الفساد.	35	2.4	26	1.8	132	9.2	389	27.0	858	59.6	4.40	.907	مرتفعة
٢	٥٢	أصوت للمرشح الذي يرفع شعار الإصلاح والتغيير.	36	2.5	31	2.2	251	17.4	447	31.0	675	46.9	4.18	.961	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	ع	الفقرات	معارض بشدة		معارض		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
			ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%			
٣	٦٠	أفضل التغيير وامنح صوتي لمرشح جديد.	65	4.5	68	4.7	555	38.5	464	32.2	288	20.0	3.58	1.004	متوسطة
٤	٥٥	الالتزام القبلي يلغي دور البرامج والأفكار للمرشح.	104	7.2	218	15.1	394	27.4	329	22.8	395	27.4	3.48	1.239	متوسطة
٥	٥٦	لا مكان للمرأة في الانتخابات في الدوائر ذات الأغلبية القبلية.	165	11.5	211	14.7	423	29.4	268	18.6	373	25.9	3.33	1.312	متوسطة
٦	٥٤	غياب دور مؤسسات المجتمع المدني يدفعني للتصويت على أسس قبلية.	185	12.8	244	16.9	436	30.3	297	20.6	278	19.3	3.17	1.279	متوسطة
٧	٥٩	ما يقوله أهلي عن المرشح يؤثر على سلوكي التصويتي.	217	15.1	306	21.3	391	27.2	336	23.3	190	13.2	2.98	1.256	متوسطة
٨	٥١	أفضل التصويت للمرشح الذي يميل للمعارضة.	232	16.1	240	16.7	582	40.4	221	15.3	165	11.5	2.89	1.189	متوسطة
٩	٥٧	أفضل منح صوتي لمرشح سبق وفاز في الانتخابات.	191	13.3	284	19.7	605	42.0	240	16.7	120	8.3	2.87	1.101	متوسطة
١٠	٤٩	أصوت لصالح المرشح الذي ينتمي لقبيلتي.	289	20.1	287	19.9	413	28.7	246	17.1	205	14.2	2.85	1.312	متوسطة
١١	٥٨	ما يقوله اصدقائي عن المرشح يؤثر على سلوكي التصويتي.	258	17.9	336	23.3	484	33.6	257	17.8	105	7.3	2.73	1.162	متوسطة
١٢	٥٠	أصوت للمرشح الذي ينسجم مع التوجهات الحكومية.	298	20.7	290	20.1	537	37.3	192	13.3	123	8.5	2.69	1.187	متوسطة
		العلاقات الاجتماعية											3.26	.540	متوسطة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يبين الجدول (١٩) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.69-4.40)، حيث جاءت الفقرة رقم (٥٣) والتي تنص على "أصوت للمرشح الذي يسعى لمكافحة الفساد" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.40) وبدرجة مرتفعة، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٥٢) ونصها "أصوت للمرشح الذي يرفع شعار الإصلاح والتغيير" وبمتوسط حسابي بلغ (4.18) وبدرجة مرتفعة. تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٦٠) ونصها "أفضل التغيير وامنح صوتي لمرشح جديد" بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وبدرجة متوسطة، بينما جاءت الفقرة رقم (٥٠) ونصها "أصوت للمرشح الذي ينسجم مع التوجهات الحكومية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.69) وبدرجة متوسطة وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (3.26) وبدرجة متوسطة.

نتائج اجابات السؤال الرئيسي " ما محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي"؟

وجاءت الاجابات بعد استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ، على النحو التالي

:

جدول (٢٠)

توزيع عينة الدراسة حسب محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
١	٦	أثر الدعاية الانتخابية	3.75	.648	مرتفعة
٢	٥	خصائص المرشح المفضل	3.70	.552	مرتفعة
٣	٣	دوافع المشاركة في الانتخابات	3.38	.773	متوسطة
٤	٧	العلاقات الاجتماعية	3.26	.540	متوسطة
٥	٢	مستوى المشاركة في الانتخابات	2.96	.899	متوسطة
٦	١	مستوى الاهتمام بالسياسة	2.84	.803	متوسطة
٧	٤	التصويت للمرأة في الانتخابات	2.78	.768	متوسطة
		الدرجة الكلية	3.34	.436	متوسطة

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبين الجدول (20) أن محدد السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي "أثر الدعاية الانتخابية" جاء في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (3.75) وبدرجة تقدير مرتفعة، وهو ما يبين أن الدعاية الانتخابية تلعب دورا مهما في السلوك التصويتي لدى فئة الشباب الكويتي، تلاه في المرتبة الثانية محدد "خصائص المرشح المفضل" بمتوسط حسابي بلغ (3.70) وبدرجة مرتفعة، فالشاب الكويتي يأخذ بالحسبان عند تصويته للمرشح الخصائص الشخصية التي يتحلى بها المرشح . تلاه في المرتبة الثالثة محدد "دوافع المشاركة في الانتخابات"بمتوسط حسابي بلغ (3.38) وبدرجة متوسطة، بينما جاء مجال "التصويت للمرأة في الانتخابات" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.78) وبدرجة متوسطة، وهو ما يظهر بشكل كبير عدم قدرة المرأة الكويتية على دخولها لمجلس الامة الكويتي ، فكثير من الشباب الكويتي لا يعطيها الاهمية في سلوكه التصويتي . وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (3.34) وبدرجة متوسطة.

المحور الثاني من اداة الدراسة

اولا: النتائج المتعلقة بترتيب الصفات الشخصية للمرشح:

جدول رقم (٢١)

توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الصفات الشخصية للمرشح

	المتوسط الحسابي	الرتبة
الصدق	2.57	١
النزاهة	2.59	٢
العدالة	2.80	٣
الجرأة	3.37	٤
القيادة	3.68	٥

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين لنا من معطيات الجدول رقم (٢١) أن أعلى صفة شخصية لدى المرشح كانت صفة الصدق، مما يعني أن هذه الصفة تتصدر بقية الصفات من حيث اهتمام الشباب بالصفات الشخصية للمرشح ويفسر ذلك بكون الصدق قيمة إنسانية نبيلة وان نسبة كبير من فئة الشباب كانت ميولهم السياسية إسلامية وذلك على النحو الذي سبق شرحه.

وفي المرتبة الثانية جاءت النزاهة والتي تعني الابتعاد عن السوء وترك الشبهات والاستقامة وعدم التحيز وإنما النظر إلى الأمور بموضوعية، وهذه الصفة تجعل المرشح النائب في البرلمان بعيد عن الفساد يقوم بدون في تمثيل إرادة الشعب على النحو الأكمل.

في حين حصلت العدالة على المرتبة الثالثة، والعدالة هي عكس الظلم والجور والتطرف وتهدف إلى الإنصاف والمساواة والتوازن وحماية المصالح الخاصة والعامة في إطار أخلاقي يقوم على الحق العقلانية وهي ضرورة للنائب باعتبارها قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر بشكل طبيعي وجاءت الجرأة في المرتبة الرابعة وهي من الصفات المطلوبة في النائب الممثل لإرادة الشعب بحيث يكون جريء وعلى استعداد للمخاطرة من اجل المصلحة العامة وهي في هذا السياق مرادف لمفهوم الشجاعة.

أما الصفة الأخيرة في النائب فقد كانت القيادة، وكان منه المستغرب تصنيف القيادة في المرتبة الأخيرة، حيث أن القيادة تعني القدرة على التأثير في الأفراد لجعلهم يرغبون في انجاز أعمال المجموعة، النائب القيادي يكون أكثر نجاحا تحت القبة من خلال قيادة التحالفات وتشكيل الكتل النيابية لممارسة دور أكثر فاعلية في مجلس النواب .

ثانيا: النتائج المتعلقة بترتيب القدرات الشخصية للمرشح

جدول رقم (٢٢)

توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب القدرات الشخصية للمرشح

	المتوسط الحسابي	الرتبة
البعد عن الفساد	1.99	١
القدرة على التأثير	2.58	٢
الايمان بالديمقراطية	2.72	٣
المظهر العام	3.83	٤
الانتماء القبلي	3.88	٥

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول رقم (٢٢) بخصوص ترتيب القدرات الشخصية المفضل لدى الناخب الشاب الكويتي أن البعد عن الفساد قد احتل المرتبة الأولى في تصنيف قدرات النائب وهذه نتيجة متوقعة وتتفق مع الكثير من الدراسات التي أجريت في هذا السياق، وتتفق مع الأولويات بالنسبة للناخب الشاب الكويتي على مستوى مسيرة الديمقراطية في البلاد حيث تعود مطلب أو أولوية مكافحة الفساد الأولويات الأخرى على النحو الذي سبق شرحه.

ثم جارت القدرة على التأثير في المرتبة الثانية وقد يفسر هذا الموقف بعدم إدراك الشباب أن القدرة على التأثير هي من القيادة كما ذكر سابقا، ثم جاءت الإيمان بالديمقراطية في المرتبة الثالثة، ولا نجد مشقة في تفسير ذلك حيث أن الثقافة السياسية وربما التنشئة الاجتماعية لفئة الشباب لا تجعل من الديمقراطية على رأس قدرات النائب المفضل لدى الناخب الشاب الكويتي.

الصفة الرابعة : للمرشح المفضل للناخب الشاب الكويتي هي المظهر العام وهذا غير مفاجئ لنا باعتبار ذلك من الأمور الشكلية والتي لا تعكس وجوهر وقدرات المرشح.

وجاء الانتماء القبلي في المرتبة الأخيرة من القدرات الشخصية للنائب، وهذه نتيجة كانت مفاجئة وغير متوقعة في ظل منظمة القيم الاجتماعية، والثقافة السائدة في المجتمع، وهي دليل على الميول الليبرالية والديمقراطية لدى فئة الشباب في المجتمع الكويتي، والتي يمكن البناء عليها لتعزيز الثقافة الديمقراطية في المجتمع بعيدا عن الانتماءات القبلية .

ثالثا: النتائج المتعلقة بترتيب القدرات الانتخابية للمرشح

جدول رقم (٢٣)

توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب القدرات الانتخابية للمرشح

	المتوسط الحسابي	الرتبة
البرنامج الانتخابي	2.23	١
التواصل مع الناخبين	2.32	٢
مستوى الدعاية الانتخابية	2.96	٣
الشعارات والصور	3.54	٤
الفوز في الانتخابات سابقا	3.94	٥

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تدل البيانات الواردة في الجدول (٢٣) أن البرنامج الانتخابي للمرشح قد احتل المرتبة الأولى في سلم تصنيف القدرات الانتخابية للمرشح، فالبرنامج الانتخابي يمثل خطة عمل النائب ورؤيته لدوره في البرلمان ويبين كذلك مدى التزامه بهموم وأمام وتطلعات المنطقة التي يمثلها.

وجاء في المرتبة الثانية التواصل مع الناخبين ولا نجد صعوبة في تفسير ذلك فالتواصل مع الناخبين ولا سيما على المستوى الشخصي عنصر أساسي من عناصر أي حملة انتخابية وذلك كوسيلة لإقناع الناخبين كما أن سمات النائب المفضل لدى المجتمع أن يستمر النائب بالتواصل مع الناخبين حتى بعد نيله ثقتهم ليبقى على تماس مباشر مع شؤونهم وشيوخهم ويعمل على مساعدتهم وتنبي همومهم وقضاياهم.

وجاء مستوى الدعاية الانتخابية في المرتبة الثالثة، والحملة الانتخابية هي المرحلة التي تسبق التصويت وخلالها يتم الترزيج للمرشح وعرض برنامجه الانتخابية للحصول على اكبر عدد ممكن من الأصوات ، فالحملة الناجمة تحتاج إلى إدارة فاعلة وقدرة على التعامل مع كل الظروف والمتغيرات الشعارات والصور جاءت في المرتبة الرابعة، فالشعارات جزء من الحملة الانتخابية فالشعارات المليئة بالوعود الزائفة أو الوهمية التي يكون فيها مبالغة وتهويل لا يمكن أن تنطلي على الناخب الواعي المثقف.

الفوز في الانتخابات السابقة جاءت في المرتبة الأخيرة في سلم تصنيف القدرات الانتخابية للنائب، وكانت هذه من النتائج اللافتة أو غير المتوقعة وتدل على ميول الشباب نحو التغيير والتجديد في البرلمان وبالتالي إعطاء فرصة للوجوه الجديدة وهذا ما يعرف بالمبدأ الديمقراطي دوران النخبة الذي يعني عدم احتكار فئات معينة من المجتمع لمراكز السلطة والنفوذ سواء في البرلمان أو في الحكومة وإنما اتساع المجال العام لدخول أفراد جدد إلى نادي النخبة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل:

لمعرفة أهم الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل من وجهة نظر الناخب الشاب الكويتي، فقد تم حساب التكرار والنسب المئوية كما في الجداول رقم (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩).

أولا : على مستوى تطوير العملية الانتخابية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمعرفة الأولويات على مستوى تطوير العملية الانتخابية فقد تم تصنيف إجابات عينة الدراسة في جدول تكراري بين الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل على مستوى تطوير العملية الانتخابية على نحو ما يبين الجدول (٢٤).

جدول (٢٤)

توزيع عينة الدراسة حسب مستوى تطوير العملية الانتخابية

الفئات	التكرار	النسبة
الغاء قانون الصوت الواحد	854	59.3
تخفيض سن الانتخاب الى 18 عام.	194	13.5
زيادة عدد مقاعد البرلمان.	296	20.6
تخصيص كوتا للمرأة في البرلمان	96	6.7
المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يظهر من الجدول (٢٤) بخصوص الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل على مستوى تطوير العملية الانتخابية إن إلغاء قانون الصوت الواحد قد احتل المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت ٥٩,٣% ثم جاءت زيادة عدد مقاعد البرلمان في المرتبة الثانية بنسبة مئوية بلغت ٢٠,٦% ، وبلغت النسبة المئوية بتخفيض سن الانتخاب إلى ١٨عام ١٣,٥%، وجاء تخصيص كوتا للمرأة في البرلمان في أدنى نسبة حيث بلغت ٦,٧%.

إن إلغاء قانون الصوت الواحد قد احتل الأولوية الأولى للناخب الشاب الكويتي، وهذه النتيجة متوقعة، وتتفق مع كثير من الآراء والنقاشات التي تتناول موضوع الانتخابات في الكويت .

إن التفسير الأولي لاحتلال زيادة عدد مقاعد البرلمان المرتبة الثانية في الأولويات في المستقبل هو مرده أن عدد أعضاء مجلس النواب ٥٠ عضوا، ولم يتعرض للزيادة منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٣م بالرغم من الزيادة التي طرأت على عدد السكان/ ولا شك أن زيادة عدد أعضاء مجلس النواب سيترتب عليه مزيدا من التمثيل لكافة فئات المجتمع الكويتي، بالنسبة إلى تخفيض سن الانتخاب والتي كانت بالمرتبة الثالثة من الأولويات، فالمعلوم أن سن الانتخاب في الكويت هو ٢١ عام وفق دستور عام ١٩٦٣م ومع التطور الذي حدث في المجتمع الكويتي والاتجاه العالمي نحو تخفيض سن الانتخاب إلى اقل من ٢١ فان هذا المطلب بالنسبة للشباب مطلب واقعي ولا سيما ان معظم دول العالم حددت سن ١٨ عام كسن للانتخاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تخصيص كوتا للمرأة في البرلمان واستأثرت بنسبة ٦,٥% من استجابات أفراد العينة وهذه نسبة لافتة للنظر وهذا لغز محير بالنسبة لنا، حيث أن ٦٠% من أفراد العينة من الإناث وهذا يعني أن المرأة ضد المرأة، أما بخصوص الرجال فان عدم موافقتهم على تخصيص كوتا للنساء في البرلمان فهو أمر مفهوم في مجتمع قبلي محافظ وذكوري بنفس الوقت.

ثانيا: مستوى تطوير الحملات الانتخابية:

جدول (٢٥)

توزيع عينة الدراسة حسب مستوى تطوير الحملات الانتخابية

الفئات	التكرار	النسبة
استخدام التكنولوجيا في الحملات الانتخابية.	421	29.2
منع الإساءة للمرشحين المنافسين.	631	43.8
تحديد سقف للأنفاق على الحملات الانتخابية.	163	11.3
إعطاء المرشحين فرصة للدعاية في وسائل الإعلام الرسمية.	225	15.6
المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يبين الجدول (٢٥) أن منع الإساءة للمرشحين المنافسين كانت بالمرتبة الأولى من الأولويات ونسبة ٤٣,٨%، إن محورية عدم الإساءة للمرشحين المنافسين واعتباره الأولوية لما يقارب نصف أفراد العينة، قد جعل الأولويات الأخرى تتضاءل كميا بالنسبة للناخب الشاب الكويتي مثل استخدام فرصة للدعاية في وسائل الإعلام الرسمية ١٥,٦% وتحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية ١١,٣%.

إن التفسير الأولي لاحتلام استخدام التكنولوجيا في الحملات الانتخابية المرتبة الثانية في الأولويات على مستوى تطوير الحملات الانتخابية هو توفر أجهزة التكنولوجيا من حواسيب وهواتف ذكية وغيرها بدرجة عالية في المجتمع الكويتي، وذلك نتيجة الوفرة المادية التي يعيشها المجتمع بالاعتماد على الثروة النفطية، بالنسبة لإعطاء المرشحين فرصة الدعاية في وسائل الإعلام الرسمية تعود برأيينا إلى ارتفاع درجة الثقة بالإعلام الرسمي في الكويت وضعف ومحدودية تأثير الإعلام الخاص .

الأولوية الرابعة على مستوى تطوير الحملات الانتخابية هي تحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية ونسبة ١١,٣% وهذا يحقق نوع من العدالة وتكافؤ الفرص بين المرشحين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا : على مستوى المرشحين :

جدول (٢٦)

توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الأولويات على مستوى المرشحين

الفئات	التكرار	النسبة
منع الترشيح للنائب الفائز بـ 3 دورات انتخابية.	329	22.8
منع ظاهرة استخدام المال السياسي لدى المرشحين.	507	35.2
منع الترشح على أسس عشائرية ومذهبية.	386	26.8
تحديد سن 65 عام كحد أقصى للترشيح.	218	15.1
المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يبين الجدول (٢٦) أن منع ظاهرة استخدام المال السياسي لدى المرشحين كانت بالمرتبة الأولى من الأولويات وبنسبة ٣٥,٢% وهذه النتيجة متفقة مع الأولوية السابقة بخصوص تحديد سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية، وذلك لتقليل تأثير المال السياسي على الناخبين، أما الأولوية الثانية فقد كانت منع الترشح على أسس عشائرية ومذهبية، فقد اعتبرها ٢٦,٨%من جملة المبحوثين أهم الأولويات على مستوى المرشحين، والحقيقة أن هذا يدل على تنامي الاتجاهات الليبرالية والوطنية في المجتمع الكويتي على حساب الاتجاهات القبلية والمذهبية الأولوية الثالثة هي منع الترشيح للنائب الفائز ب٣دورات انتخابية وعبر نحو ٢٢,٨% من جملة المبحوثين عن الاهتمام بها، وهنا من شانه فتح المجال أمام وجوه جديدة لدخول البرلمان تجسيدا للمبدأ الديمقراطي دوران النخبة الأولوية الرابعة تحديد سن٦٥عام كحد أقصى للتشريح واستأثرت بنسبة ١٥,١% من استجابات المبحوثين.

رابعا: على مستوى الديمقراطية في البلاد:

جدول (٢٧)

توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الأولويات على مستوى الديمقراطية في البلاد

الفئات	التكرار	النسبة
إجراء تعديلات دستورية جوهرية.	292	20.3
مكافحة الفساد بكافة أشكاله.	827	57.4
السماح بإنشاء الأحزاب السياسية.	147	10.2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعزيز حرية الراي.	174	12.1
المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يبين الجدول (٢٧) بخصوص أولويات الناخب الشاب الكويتي على مستوى مسيرة الديمقراطية في البلاد أن مكافحة الفاسد كانت بالمرتبة الأولى من الأولويات وبنسبة ٥٧,٤%، أن محورية مكافحة الفساد أو اعتباره الأولوية على مستوى الديمقراطية في البلاد لما يزيد عن نصف أفراد العينة، قد جعل الأولويات الأخرى بالنسبة للناخب الشاب الكويتي تتضاءل كميا في استجاباتهم، فلم تخطي أي أولوية أخرى بأكثر من ٢١% من الاستجابات بالرغم من الأهمية الموضوعية البالغة لهذه الأولويات ، مثل أولوية إجراء تعديلات دستورية جوهرية ٢٠,٣%، تعزيز حرية الرأي ١٢,١%، والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية ١٠,٢%، ولا يعني حصول هذه الأولويات على نسب قليلة من استجابات المبحوثين عدم أهمية هذه الأولويات بقدر يعني أن الفساد مشكلة كبيرة تؤرق الشباب وتهود المجتمع وبالتالي لا يد من تكثيف الجهود لمعالجة هذه الظاهرة ذات الآثار الخطيرة على الدولة والمجتمع في ذات الوقت.

خامسا : على المستوى الوطني :

جدول (٢٨)

توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الأولويات على المستوى الوطني

الفئات	التكرار	النسبة
تحقيق التنمية الاقتصادية.	577	40.1
الحفاظ على الامن والاستقرار.	456	31.7
تمكين المرأة.	90	6.3
الحفاظ على الوحدة الوطنية.	317	22.0
المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يظهر من الجدول (٢٨) بخصوص الأولويات على المستوى الوطني التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل أن تحقيق التنمية الاقتصادية قد احتل المرتبة الأولى بنسبة مئوية بلغت ٤٠,١%، ثم جاء الحفاظ على الأمن والاستقرار بنسبة مئوية بلغت ٣١,٥%، وبلغت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبة المئوية للحفاظ على الوحدة الوطنية ٢٢%، وجاء تمكين المرأة في أدنى نسبة، حيث بلغت ٦,٣%.

يتضح لنا من خلال النسب السابقة أن هناك شبه إجماع على أن التنمية الاقتصادية تهم الأغلبية الساحقة من المبحوثين، وهي في حقيقة الأمر مسالة مهمة للمواطن والمسؤول على حد سواء أن التفسير الأولي لاحتلال الحفاظ على الأمن والاستقرار المرتبة الثانية في الأولويات بنسبة ٣١,٩% وتقدمها على أولويات الحفاظ على الوحدة الوطنية وتمكين المرأة هو صعوبة تحقيق التنمية الاقتصادية أو تمكين المرأة أو المحافظة على الوحدة الوطنية في ظل غياب الأمن والاستقرار، بالنسبة للحفاظ على الوحدة الوطنية التي كانت بالمرتبة الثالثة من الأولويات وبنسبة ٢٢,٠ %، فالمعلوم أن الكويت تعاني من انقسامات مذهبية ومشكلات اجتماعية واقتصادية وبالتالي تواجه تحديات تؤثر على نسيج المجتمع وتماسكه، الأمر الذي يجعل الحفاظ على الأمن الوطني والسلم الأهلي أولوية بالنسبة إلى عدد كبير من المبحوثين.

الأولوية الرابعة وهي تمكين المرأة وجاءت في المرتبة الأخيرة من الأولويات، وعبر نحو ٦,٣% من جملة المبحوثين عن الاهتمام بها، وكانت من النتائج غير المتوقعة ولا سيما أن نسبة المبحوثين من النساء كانت تقارب ٦٠% لا شك أن انخفاض نسبة المهتمين بتمكين المرأة هي نتاج عوامل ثقافية سياسية واجتماعية وهو مؤشر على عدم الإدراك للنتائج السلبية المترتبة على عدم تمكين المرأة.

سادسا: على المستوى الإقليمي :

جدول (٢٩)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توزيع عينة الدراسة حسب ترتيب الأولويات على المستوى الإقليمي

الفئات	التكرار	النسبة
إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.	305	21.2
حل الازمة اليمنية.	98	6.8
حل الازمة السورية.	618	42.9
منع الانتشار النووي.	419	29.1
المجموع	1440	100.0

المصدر: الباحث، اعتماداً على أداة الدراسة (الاستبيان)، 2016م

يحتل المستوى الإقليمي وخصوصا البعد القومي فيه مكانة هامة للكويتيين ويشغل حيزا كبيرا في اهتماماتهم ومناقشاتهم، وهذا أمر طبيعي بحكم التركيبة السكانية والموقع الجغرافي للكويت، فالتوجهات القومية تفرض وجودها على أجندة العمل السياسي في الكويت بصيغ وأشكال مختلفة.

وبالاطلاع على الجدول (٢٩) نجد أن حل الأزمة السورية احتل الأولوية الأولى بالنسبة للمبحوثين، وبنسبة مئوية بلغت ٤٢,٩% وقد يكون للآثار المترتبة على الأزمة المتمثلة في مقتل ما يقارب نصف مليون سوري وتشريد نصف الشعب السوري السبب الأساسي في تبؤ الأزمة السورية المكانة الأولى في اهتمامات المبحوثين، يلي حل الأزمة السورية في الأولويات على المستوى الإقليمي للمبحوثين منع الانتشار النووي وبنسبة ٢٩,١% من أفراد العينة، وربما يعود الاهتمام بهذه المسالة أكثر من غيرها نتيجة قرب الكويت من إيران وامتلاك الأخيرة مشروع نووي، وتوتر علاقات ايران مع دول الخليج العربي محاولات ايران التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وممارسة ضغوط عليها، ولا شك ان امتلاك ايران لسلاح نووي يعزز من قوتها وتأثيرها.

ونلاحظ التراجع بالاهتمام بالقضية الفلسطينية حيث احتلت المرتبة الثالثة والتفسير المبدئي لتراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية يعود لموقف الفلسطينيين ومنظمة التحرير من الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠، وأخيرا جاءت الأزمة اليمنية بالمرتبة الرابعة على الرغم من استضافة الكويت للمحادثات بين الأطراف اليمنية المتصارعة.

النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرضية الاولى : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اجابات عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام **اختبار(f.test)** ، والجداول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٣٠)

نتائج اختبار(f.test) للفروق في اجابات افراد عينة الدراسة

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.11	.774	76.233	.000
	انثى	2.65	.770		
العمر	25-21	2.72	.819	.204	.652
	30-26	2.98	.757		
الحالة الاجتماعية	أعزب	2.72	.813	2.088	.124
	متزوج	2.97	.780		
	مطلق	2.88	.692		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	2.89	.727	.445	.721
	4-6	2.88	.815		
	7-9	2.80	.820		
	10فما فوق	2.69	.862		
الوظيفة	موظف حكومي	2.95	.762	.706	.548
	قطاع خاص	3.02	.831		
	طالب	2.63	.811		
	بدون عمل	2.79	.723		
معدل دخل الاسرة الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	2.69	.804	3.193	.023
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	2.90	.800		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.08	.731		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	3.01	.759		
الاتجاه السياسي	اسلامي	2.71	.854	4.014	.001
	ليبرالي	2.84	.993		
	قومي	3.09	.791		
	فبلي	3.11	.648		
	وطني	2.85	.742		
	يساري	2.86	.599		

دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من الجدول رقم (30) ما يلي :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ٧٦,٢٣٣ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف ٠,٢٠٤ وبدلالة إحصائية ٠,٦٥٢.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف ٢,٠٨٨ وبدلالة إحصائية ٠,١٢٤.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف ٠,٤٤٥ وبدلالة إحصائية ٠,٧٢١.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف ٠,٧٠٦ وبدلالة إحصائية ٠,٥٤٨.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف ٣,١٩٣. وبدلالة إحصائية ٠,٠٢٣، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (٣٠).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف ٤,٠١٤ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١.

الفرضية الثانية: هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اجابات عينة أفراد الدراسة في محاور واتجاهات سلوكهم التصويتي تعزى للمتغيرات الديموغرافية

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم اختبار تحليل اثر التباين وكانت النتائج على النحو التالي:

اولا: تحليل اثر التباين للمتغيرات الديموغرافية على مستوى الاهتمام بالسياسة للشاب الناخب الكويتي

جدول (٣١)

تحليل اثر التباين للمتغيرات الديموغرافية على مستوى الاهتمام بالسياسة للشاب الناخب الكويتي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.11	.774	76.233	.000

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	انثى	2.65	.770		
العمر	25-21	2.72	.819	.204	.652
	30-26	2.98	.757		
الحالة الاجتماعية	أعزب	2.72	.813	2.088	.124
	متزوج	2.97	.780		
	مطلق	2.88	.692		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	2.89	.727	.445	.721
	4-6	2.88	.815		
	7-9	2.80	.820		
	10فما فوق	2.69	.862		
الوظيفة	موظف حكومي	2.95	.762	.706	.548
	قطاع خاص	3.02	.831		
	طالب	2.63	.811		
	بدون عمل	2.79	.723		
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	2.69	.804	3.193	.023
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	2.90	.800		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.08	.731		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	3.01	.759		
الاتجاه السياسي	اسلامي	2.71	.854	4.014	.001
	ليبرالي	2.84	.993		
	قومي	3.09	.791		
	فبلي	3.11	.648		
	وطني	2.85	.742		
	يساري	2.86	.599		

دالة احصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٣١) الاتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ٧٦,٢٣٣ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف ٠,٢٠٤ وبدلالة إحصائية ٠,٦٥٢.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف ٢,٠٨٨ وبدلالة إحصائية ٠,١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف ٠,٤٤٥ وبدلالة إحصائية ٠,٧٢١.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف ٠,٧٠٦ وبدلالة إحصائية ٠,٥٤٨.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف ٣,١٩٣. وبدلالة إحصائية ٠,٠٢٣،
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف ٤,٠١٤ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١،

ثانيا: تحليل اثر التباين للمتغيرات الديموغرافية على مستوى المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

جدول (٣٢)

تحليل اثر التباين للمتغيرات الديموغرافية على مستوى المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.12	.889	15.646	.000
	انثى	2.85	.889		
العمر	25-21	2.88	.876	.036	.849
	30-26	3.07	.915		
الحالة الاجتماعية	أعزب	2.87	.879	2.812	.060
	متزوج	3.08	.902		
	مطلق	2.72	.948		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	2.94	.882	.564	.639
	4-6	3.02	.930		
	7-9	2.92	.885		
	10فما فوق	2.95	.876		
الوظيفة	موظف حكومي	3.06	.871	.623	.600
	قطاع خاص	3.11	.969		
	طالب	2.82	.878		
	بدون عمل	2.82	.899		
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	2.86	.900	1.275	.282
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	3.03	.858		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.14	.896		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	2.96	1.021		
الاتجاه السياسي	اسلامي	2.88	.888	11.987	.000
	ليبرالي	2.78	1.079		
	قومي	3.06	.908		
	فبلي	3.40	.771		
	وطني	2.96	.883		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	يساري	2.25	.351		

يتبين من الجدول (٣٢) الاتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ١٥,٦٤٦ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف ٠,٠٣٦ وبدلالة إحصائية ٠,٨٤٩.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف ٢,٨١٢ وبدلالة إحصائية ٠,٠٦٠.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف ٠,٥٦٤ وبدلالة إحصائية ٠,٦٣٩.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف ٠,٦٢٣ وبدلالة إحصائية ٠,٦٠٠.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف ١,٢٧٥ وبدلالة إحصائية ٠,٢٨٢.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف ١١,٩٨٧ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (٣٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: **تحليل اثر التباين للمتغيرات الديموغرافية على دوافع المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي**

جدول (٣٣)

تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية دوافع المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.51	.730	9.669	.002
	انثى	3.29	.790		
العمر	25-21	3.30	.811	.044	.834
	30-26	3.47	.715		
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.31	.801	1.509	.222
	متزوج	3.47	.739		
	مطلق	3.24	.706		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	3.44	.688	1.231	.297
	4-6	3.36	.817		
	7-9	3.35	.790		
	10فما فوق	3.35	.781		
الوظيفة	موظف حكومي	3.53	.719	5.838	.001
	قطاع خاص	3.45	.731		
	طالب	3.19	.810		
	بدون عمل	3.30	.781		
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	3.27	.760	.670	.570
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	3.48	.782		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.47	.756		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	3.40	.765		
الاتجاه السياسي	اسلامي	3.23	.809	10.980	.000
	ليبرالي	3.23	.883		
	قومي	3.67	.620		
	فبلي	3.69	.619		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	وطني	3.43	.738		
	يساري	3.10	.672		

يتبين من الجدول (٣٣) الاتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ٩,٦٦٩ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٢، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف ٠,٠٤٤ وبدلالة إحصائية ٠,٨٣٤ .
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف ١,٥٠٩ وبدلالة إحصائية ٠,٢٢٢.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف ١,٢٣١ وبدلالة إحصائية ٠,٢٩٧.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف ٥,٨٣٨ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠١، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (٣٣).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف ٠,٦٧٠ وبدلالة إحصائية ٠,٥٧٠.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف ١٠,٩٨٠ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠، ولبيان الفروق الزوجية الدالة إحصائيا بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شيفيه كما هو مبين في الجدول (٣٣).

رابعا: **تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على التصويت للمرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي**

جدول (٣٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على التصويت للمرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	2.99	.796	62.539	.000
	انثى	2.63	.713		
العمر	25-21	2.69	.717	.144	.705
	30-26	2.89	.814		
الحالة الاجتماعية	أعزب	2.65	.701	7.141	.001
	متزوج	2.92	.824		
	مطلق	2.77	.626		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	2.79	.771	6.485	.000
	4-6	2.90	.789		
	7-9	2.61	.733		
	10فما فوق	2.79	.717		
الوظيفة	موظف حكومي	2.89	.820	.955	.413
	قطاع خاص	2.74	.694		
	طالب	2.69	.746		
	بدون عمل	2.68	.637		
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	2.73	.781	.172	.916
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	2.83	.712		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	2.85	.792		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	2.73	.889		
الاتجاه السياسي	اسلامي	2.95	.753	35.865	.000
	ليبرالي	2.38	.498		
	قومي	2.83	.690		
	قبلي	3.19	.826		
	وطني	2.57	.706		
	يساري	2.08	.359		

يتبين من الجدول (٣٤) الاتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ٦٢,٥٣٩ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠ ، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف ٠,١٤٤ وبدلالة إحصائية ٠,٧٠٥ .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف 7.141 وبدلالة إحصائية 0.001،
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف 6.485 وبدلالة إحصائية 0.000.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف 0.955 وبدلالة إحصائية 0.413.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف 0.172 وبدلالة إحصائية 0.916 .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف 35.865 وبدلالة إحصائية 0.000،

خامسا: تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على خصائص المرشح المفضل للشاب الناخب الكويتي

جدول (٣٥)
تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على خصائص المرشح المفضل للشاب الناخب الكويتي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.64	.517	4.883	.027
	انثى	3.73	.572		
العمر	25-21	3.71	.572	1.043	.307
	30-26	3.68	.526		
الحالة	أعزب	3.67	.541	2.564	.077

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الاجتماعية	متزوج	3.73	.573		
	مطلق	3.70	.404		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	3.65	.563	1.976	.116
	4-6	3.70	.549		
	7-9	3.74	.519		
	10فما فوق	3.67	.603		
الوظيفة	موظف حكومي	3.70	.533	.413	.744
	قطاع خاص	3.64	.520		
	طالب	3.71	.599		
	بدون عمل	3.75	.477		
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	3.72	.579	.972	.405
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	3.70	.539		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.70	.508		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	3.50	.477		
الاتجاه السياسي	اسلامي	3.74	.602	15.773	.000
	ليبرالي	3.27	.565		
	قومي	3.84	.444		
	فبلي	3.73	.476		
	وطني	3.72	.479		
	يساري	3.14	.553		

يتبين من الجدول (٣٥) الاتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ٤,٨٨٣ وبدلالة إحصائية ٠,٠٢٧ ، وجاءت الفروق لصالح الإناث.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف 1.043 وبدلالة إحصائية ٠,٣٠٧.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف ٢,٥٦٤ وبدلالة إحصائية ٠,٠٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف ١,٩٧٦ وبدلالة إحصائية ٠,١١٦.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف ٠,٤١٣ وبدلالة إحصائية ٠,٧٤٤.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف ٠,٩٧٢ وبدلالة إحصائية ٠,٤٠٥.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف ١٥,٧٧٣ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠،

سادسا: تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على أثر الدعاية الانتخابية للشاب الناخب الكويتي

جدول (٣٦)
تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على أثر الدعاية الانتخابية للشاب الناخب الكويتي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.71	.633	5.123	.024
	انثى	3.78	.657		
العمر	25-21	3.75	.634	.470	.493
	30-26	3.76	.666		
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.71	.646	2.022	.133
	متزوج	3.79	.654		
	مطلق	3.88	.560		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	3.74	.635	.356	.785
	4-6	3.77	.627		
	7-9	3.76	.647		
	10فما فوق	3.72	.732		
الوظيفة	موظف حكومي	3.75	.662	1.515	.209

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	قطاع خاص	3.75	.653		
	طالب	3.73	.631		
	بدون عمل	3.86	.639		
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	3.70	.688	4.576	.003
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	3.80	.615		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.82	.591		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	3.70	.616		
الاتجاه السياسي	اسلامي	3.78	.633	10.866	.000
	ليبرالي	3.53	.849		
	قومي	3.87	.620		
	فبلي	3.79	.588		
	وطني	3.77	.616		
	يساري	3.03	.660		

يتبين من الجدول (٣٦) الاتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ٥,١٢٣ وبدلالة إحصائية ٠,٠٢٤ ، وجاءت الفروق لصالح الإناث.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف ٠,٤٧٠ وبدلالة إحصائية ٠,٤٩٣.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف ٢,٠٢٢ وبدلالة إحصائية ٠,١٣٣.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف ٠,٣٥٦ وبدلالة إحصائية ٠,٧٨٥.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف ١,٥١٥ وبدلالة إحصائية ٠,٢٠٩.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف ٤,٥٧٦ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف ١٠,٨٦٦ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠

سابعا: تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على العلاقات الاجتماعية للشاب الناخب الكويتي

جدول (٣٧)

تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على العلاقات الاجتماعية للشاب الناخب الكويتي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.25	.517	.736	.391
	انثى	3.27	.556		
العمر	25-21	3.24	.547	4.245	.040
	30-26	3.29	.531		
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.23	.539	1.045	.352
	متزوج	3.30	.543		
	مطلق	3.25	.488		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	3.21	.549	1.975	.116
	4-6	3.26	.499		
	7-9	3.27	.555		
	10فما فوق	3.35	.584		
الوظيفة	موظف حكومي	3.30	.534	10.461	.000
	قطاع خاص	3.11	.507		
	طالب	3.30	.556		
	بدون عمل	3.19	.507		
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	3.25	.556	2.493	.059
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	3.29	.533		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.29	.511		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	3.14	.507		
الاتجاه السياسي	اسلامي	3.31	.538	16.137	.000
	ليبرالي	2.95	.460		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	قومي	3.25	.602		
	فبلي	3.47	.490		
	وطني	3.23	.519		
	يساري	2.77	.548		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من الجدول (٣٧) الاتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ٠,٧٣٦ وبدلالة إحصائية ٠,٣٩١.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف ٤,٢٤٥ وبدلالة إحصائية ٠,٠٤٠، وجاءت الفروق لصالح الفئة العمرية ٣٠-٢٦ .
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف ١,٠٤٥ وبدلالة إحصائية ٠,٣٥٢ .
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف 1.975 وبدلالة إحصائية 0.116.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف 10.461 وبدلالة إحصائية 0.000.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف 2.493 وبدلالة إحصائية 0.059 .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف 16.137 وبدلالة إحصائية 0.000،

ثامنا: تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي

جدول (٣٨)

تحليل التباين لأثر المتغيرات الديموغرافية على محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	3.39	.432	8.037	.005
	انثى	3.30	.436		
العمر	25-21	3.30	.434	.037	.848
	30-26	3.39	.435		
الحالة الاجتماعية	أعزب	3.28	.420	3.844	.022
	متزوج	3.41	.446		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	مطلق	3.33	.412		
عدد أفراد الأسرة	3او اقل	3.33	.449	.369	.775
	4-6	3.36	.423		
	7-9	3.32	.422		
	10فما فوق	3.33	.477		
الوظيفة	موظف حكومي	3.39	.440	1.127	.337
	قطاع خاص	3.33	.442		
	طالب	3.28	.434		
	بدون عمل	3.32	.385		
مستوى الدخل الشهري	٥٠٠-٩٩٩ دينار	3.29	.456	2.576	.052
	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	3.38	.423		
	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.42	.383		
	٢٠٠١ دينار فما فوق	3.28	.419		
الاتجاه السياسي	اسلامي	3.34	.451	22.877	.000
	ليبرالي	3.07	.516		
	قومي	3.46	.460		
	فبلي	3.54	.336		
	وطني	3.33	.387		
	يساري	2.82	.358		

يتبين من الجدول (٣٨) الاتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الجنس حيث بلغت قيمة ف ٨,٠٣٧ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٥، وجاءت الفروق لصالح الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر العمر حيث بلغت قيمة ف ٠,٠٣٧ وبدلالة إحصائية ٠,٨٤٨ .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر الحالة الاجتماعية حيث بلغت قيمة ف ٣,٨٤٤ وبدلالة إحصائية ٠,٠٢٢،
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) تعزى لأثر عدد أفراد الأسرة حيث بلغت قيمة ف ٠,٣٦٩ وبدلالة إحصائية ٠,٧٧٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الوظيفة حيث بلغت قيمة ف ١,١٢٧ وبدلالة إحصائية ٠,٣٣٧.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر مستوى الدخل الشهري حيث بلغت قيمة ف ٢,٥٧٦ وبدلالة إحصائية ٠,٠٥٢.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر الاتجاه السياسي حيث بلغت قيمة ف ٢٢,٨٧٧ وبدلالة إحصائية ٠,٠٠٠،

علاقات الارتباط

الهدف الأساس من دراسة الارتباط هو إيجاد قوة العلاقة بين متغيرين او اكثر. لقد تم استخدام اختبار شيفية لتحليل علاقات الارتباط بين محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الكويتي . وتوضح الجداول التالية اختبار شيفية بين المتغيرات المذكورة.

جدول (39)

اختبار شيفيه لأثر الدخل على مستوى الاهتمام بالسياسة للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	٥٠٠-٩٩٩ دينار	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	٢٠٠١ دينار فما فوق
٥٠٠-٩٩٩ دينار	2.69				
١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	2.90	*.20			
١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.08	*.39	.18		
٢٠٠١ دينار فما فوق	3.01	*.32	.12	.07	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٣٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين ٥٠٠-٩٩٩ دينار من جهة وكل ١٠٠٠-١٥٠٠ دينار و١٥٠١-٢٠٠٠ دينار و٢٠٠١ دينار فما فوق من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل ١٠٠٠-١٥٠٠ دينار و١٥٠١-٢٠٠٠ دينار و٢٠٠١ دينار فما فوق.

جدول (٤٠)

نتائج اختبار لأثر الاتجاه السياسي على مستوى الاهتمام بالسياسة للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	اسلامي	ليبرالي	قومي	قبلي	وطني	يساري
اسلامي	2.71						
ليبرالي	2.84	.13					
قومي	3.09	*.38	.25				
قبلي	3.11	*.40	.27	.02			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وطني	2.85	.14	.01	.24	*.26		
يساري	2.86	.15	.03	.22	.24	.02	

دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٤٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين إسلامي من جهة وكل من قومي وقبلي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من قومي وقبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين قبلي ووطني، وجاءت الفروق لصالح قبلي.

جدول (٤١)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على مستوى المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	اسلامي	ليبرالي	قومي	قبلي	وطني	يساري
إسلامي	2.88						
ليبرالي	2.78	.10					
قومي	3.06	.18	.28				
قبلي	3.40	*.52	*.62	.34			
وطني	2.96	.08	.19	.10	*.43		
يساري	2.25	*.63	.53	*.81	*1.15	*.72	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٤١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين قبلي من جهة وكل من إسلامي وليبرالي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح قبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين وطني وقبلي ، وجاءت الفروق لصالح قبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين يساري من جهة وكل من إسلامي وقومي وقبلي ووطني من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من إسلامي وقومي وقبلي ووطني.

جدول (٤٢)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الوظيفة على دوافع المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	موظف حكومي	قطاع خاص	طالب	بدون عمل
موظف حكومي	3.53				

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاع خاص	3.45	.07			
طالب	3.19	*.34	*.27		
بدون عمل	3.30	*.22	.15	-.12	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٤٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين طالب من جهة وكل من موظف حكومي وقطاع خاص من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من موظف حكومي وقطاع خاص ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين موظف حكومي وبدون عمل وجاءت الفروق لصالح موظف حكومي.

جدول (٤٣)

المقارنات البعدية بطريقة شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على دوافع المشاركة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	اسلامي	ليبرالي	قومي	قبلي	وطني	يساري
اسلامي	3.23						
ليبرالي	3.23	.00					
قومي	3.67	*.43	*.43				
قبلي	3.69	*.46	*.46	.03			
وطني	3.43	*.20	.19	.24	*.26		
يساري	3.10	.13	.13	*.57	*.59	.33	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٤٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين قومي من جهة وكل من إسلامي وليبرالي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح قومي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين قبلي من جهة وكل من إسلامي وليبرالي من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح قبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$)، بين وطني وإسلامي، وجاءت الفروق لصالح كل من وطني، بين وطني وقبلي، وجاءت الفروق لصالح قبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين يساري من جهة وكل من قومي وقبلي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من قومي وقبلي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٤٤)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الحالة الاجتماعية على التصويت للمرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	أعزب	متزوج	مطلق
أعزب	2.65			
متزوج	2.92	*.27		
مطلق	2.77	.12	.15	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٤٤) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين أعزب ومتزوج وجاءت الفروق لصالح متزوج.

جدول (٤٥)

اختبار شيفيه لأثر عدد افراد الاسرة على التصويت للمرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	٣ او اقل	٤-٦	٧-٩	١٠ فما فوق
٣ او اقل	2.79				
٤-٦	2.90	-.11			
٧-٩	2.61	*.18	*.29		
١٠ فما فوق	2.79	.00	.11	-.18	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٤٥) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين ٧-٩ من جهة وكل من ٣ او اقل و٤-٦ من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من ٣ او اقل و٤-٦.

جدول (46)

اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على تصويت المرأة في الانتخابات للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	اسلامي	ليبرالي	قومي	قبلي	وطني	يساري
اسلامي	2.95						
ليبرالي	2.38	*.57					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قومي	2.83	.12	*.45				
قبلي	3.19	*.24	*.81	*.36			
وطني	2.57	*.38	.19	.26	*.62		
يساري	2.08	*.87	.30	*.75	*1.11	*.49	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٤٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين إسلامي وليبرالي، وجاءت الفروق لصالح إسلامي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين ليبرالي وقومي، وجاءت الفروق لصالح قومي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين قبلي من جهة وكل من إسلامي وليبرالي وقومي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح قبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين وطني من جهة وكل من إسلامي وقبلي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من إسلامي وقبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين يساري من جهة وكل من إسلامي وقومي وقبلي ووطني من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من إسلامي وقومي وقبلي ووطني.

جدول (٤٧)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على خصائص المرشح المفضل للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	اسلامي	ليبرالي	قومي	قبلي	وطني	يساري
إسلامي	3.74						
ليبرالي	3.27	*.47					
قومي	3.84	.10	*.57				
قبلي	3.73	.01	*.46	.11			
وطني	3.72	.02	*.45	.12	.01		
يساري	3.14	*.60	.13	*.70	*.59	*.58	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٤٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين اصحاب التوجهات الاسلامية والليبرالية لصالح التوجهات الاسلامية ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين اصحاب التوجهات الليبرالية من جهة والتوجهات القومية والقبلية والوطنية من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من قومي وقبلي ووطني، ووجود فروق ذات دلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحصائية (α = 0.05) بين يساري من جهة وكل من إسلامي وقومي وقبلي ووطني من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من إسلامي وقومي وقبلي ووطني.

جدول (٤٨)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الدخل على أثر الدعاية الانتخابية للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	٥٠٠-٩٩٩ دينار	١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	٢٠٠١ دينار فما فوق
٥٠٠-٩٩٩ دينار	3.70				
١٠٠٠-١٥٠٠ دينار	3.80	-.09			
١٥٠١-٢٠٠٠ دينار	3.82	*-.12	-.02		
٢٠٠١ دينار فما فوق	3.70	.00	.09	.12	

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يتبين من الجدول (٤٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين من يحصلون على دخل شهري يبلغ ٥٠٠-٩٩٩ دينار و١٥٠١-٢٠٠٠ دينار وجاءت الفروق لصالح ١٥٠١-٢٠٠٠ دينار.

جدول (٤٩)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على أثر الدعاية الانتخابية للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	اسلامي	ليبرالي	قومي	قبلي	وطني	يساري
اسلامي	3.78						
ليبرالي	3.53	*.25					
قومي	3.87	-.09	-.34				
قبلي	3.79	-.01	-.26	.08			
وطني	3.77	.01	-.24	.10	.02		
يساري	3.03	*.75	*.51	*.84	*.76	*.75	

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يتبين من الجدول (٤٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين إسلامي وليبرالي وجاءت الفروق لصالح إسلامي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين يساري من جهة وكل من إسلامي وليبرالي وقومي وقبلي ووطني من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من إسلامي وليبرالي وقومي وقبلي ووطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٥٠)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الوظيفة على العلاقات الاجتماعية للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	موظف حكومي	قطاع خاص	طالب	بدون عمل
موظف حكومي	3.30				
قطاع خاص	3.11	*.18			
طالب	3.30	-.01	*-.19		
بدون عمل	3.19	.11	-.07	.12	

* دالة عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٥٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين موظف حكومي من جهة وكل من وقطاع خاص وطالب من جهة اخرى وجاءت الفروق لصالح كل من وقطاع خاص وطالب.

جدول (٥١)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على العلاقات الاجتماعية للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	اسلامي	ليبرالي	قومي	قبلي	وطني	يساري
اسلامي	3.31						
ليبرالي	2.95	*.35					
قومي	3.25	.06	*.29				
قبلي	3.47	*.16	*.51	.22			
وطني	3.23	.07	*.28	.01	*.23		
يساري	2.77	*.54	.18	*.48	*.70	*.46	

* دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (٥١) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين إسلامي وليبرالي وجاءت الفروق لصالح اسلامي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين ليبرالي وقومي وجاءت الفروق لصالح قومي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين قبلي من جهة وكل من اسلامي وليبرالي من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح قبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين وطني من جهة وكل من ليبرالي وقبلي من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من ليبرالي وقبلي، ووجود فروق ذات دلالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحصائية (α = 0.05) بين يساري من جهة وكل من اسلامي وقومي وقبلي ووطني من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من اسلامي وقومي وقبلي ووطني.

جدول (52)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الحالة الاجتماعية على محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	أعزب	متزوج	مطلق
أعزب	3.28			
متزوج	3.41	*.13		
مطلق	3.33	.05	.08	

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يتبين من الجدول (٥٢) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين أعزب ومتزوج وجاءت الفروق لصالح متزوج.

جدول (٥٣)

نتائج اختبار شيفيه لأثر الاتجاه السياسي على محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي

	المتوسط الحسابي	اسلامي	ليبرالي	قومي	قبلي	وطني	يساري
اسلامي	3.34						
ليبرالي	3.07	*.27					
قومي	3.46	-.11	*-.38				
قبلي	3.54	*-.19	*-.46	-.08			
وطني	3.33	.02	*-.25	.13	*.21		
يساري	2.82	*.53	.26	*.64	*.72	*.51	

* دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

يتبين من الجدول (٥٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين اسلامي وليبرالي وجاءت الفروق لصالح اسلامي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين ليبرالي وقومي وجاءت الفروق لصالح قومي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين قبلي من جهة وكل من اسلامي وليبرالي من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح قبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين وطني وليبرالي وجاءت الفروق لصالح وطني، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين وطني وقبلي وجاءت الفروق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لصالح قبلي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = 0.05) بين يساري من جهة وكل من اسلامي وقومي وقبلي ووطني من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح كل من اسلامي وقومي وقبلي ووطني.

ملخص النتائج:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حول محددات السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي، واستطلاع مستوى اهتمام الشاب الكويتي بالسياسة ومشاركته في الانتخابات، ورصد وتحليل آراء الشاب تجاه التصويت للمرأة في الانتخابات، والكشف عن تأثير الدعاية الانتخابية والعلاقة الاجتماعية على السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي، هذا بالإضافة إلى معرفة أهم الصفات والقدرات الشخصية للناخب الشاب الكويتي.

هذا وقد بحثت الدراسة في أهم الأولويات للناخب الشاب الكويتي على مستوى الانتخابات، ومستوى مسيرة الديمقراطية في البلاد، وكذلك على المستويين الوطني والإقليمي وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : تبيين من خلال نتائج تحليل الدراسة الميدانية أن الدعاية الانتخابية جاءت في المرتبة الأولى في التأثير على السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٥)، تلاه في المرتبة الثانية خصائص المرشح المفضل بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٠) بينما جاء في المرتبة الأخيرة التصويت للمرأة في الانتخابات بمتوسط حسابي بلغ (٢,٧٨).

ثانيا : بينت نتائج الدراسة أن مستوى الاهتمام بالسياسة للناخب الشاب الكويتي كان بدرجة متوسطة، وقد كان تركيز واهتمام الشاب الكويتي منصبا على متابعة ما يحدث على الساحة السياسية في البلاد وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٠).

ثالثا : كشفت نتائج الدراسة أن مستوى المشاركة في الانتخابات لدى الناخب الشاب الكويتي كانت بدرجة متوسطة، وقد احتلت المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على " احرص على المشاركة بالتصويت يوم الانتخاب" وبمتوسط حسابي (٣,٧١)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة التي تنص على : " أشارك بمتابعة مجريات العملية الانتخابية" بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٣)، بينما جاءت الفقرة التي تنص على " ادعم مرشحي ماليا أثناء حملته الانتخابية" في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٣) وبدرجة منخفضة.

رابعا : كانت دوافع المشاركة في الانتخابات للناخب الشاب الكويتي ايجابية بدرجة كبيرة، حيث جاءت الفقرة التي تنص على " أشارك في الانتخابات لتحقيق المصلحة العامة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٥) وبدرجة مرتفعة.

خامسا : كان الاتجاه العام نحو التصويت للمرأة في الانتخابات ايجابيا إلى حد ما، حيث جاءت الفقرة التي تنص على " لا أمانع التصويت لمراة مرشحة في الانتخابات في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ ٠٣,٤٩ وبدرجة متوسطة.

سادسا : بينت نتائج الدراسة أن صفة الصدق هي أهم الصفات التي يحبذها الناخب الشاب الكويتي في المرشح، حيث جاءت في سلم الترتيب في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٥٧) وبدرجة مرتفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعا: بخصوص اثر الدعاية الانتخابية على السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي، توصلت الدراسة إلى أن التواصل الشخصي مع الناخبين هو أفضل دعاية انتخابية للمرشح.

ثامناً: كشفت نتائج الدراسة أن تأثير العلاقات الاجتماعية على السلوك التصويتي للناخب الشاب الكويتي اقل من ما هو شائع حيث جاءت الفقرة التي تنص على " أصوت للمرشح الذي يسعى إلى مكافحة الفساد في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٤,٤٠) وبدرجة مرتفعة.

تاسعا : كانت أهم الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل من وجهة نظر الناخب الشاب الكويتي كما يلي :

- على مستوى تطوير العملية الانتخابية: تركزت الأولويات على إلغاء قانون الصوت الواحد، يليها زيادة عدد مقاعد البرلمان.
- على مستوى تطوير الحملات الانتخابية : تركزت الأولويات على منع الإساءة للمرشحين المنافسين.
- على مستوى المرشحين : تركزت الأولوية على منع ظاهرة استخدام المال السياسي.
- على مستوى مسيرة الديمقراطية في البلاد : تركزت الأولويات على مكافحة الفساد بكافة أشكاله.
- على المستوى الوطني : تركزت الأولويات على تحقيق التنمية الاقتصادية .
- على المستوى الإقليمي : تركزت الأولويات على حل الأزمة السورية.

عاشرا: كان ترتيب الصفات والقدرات الشخصية للمرشح حسب الأهمية على النحو التالي :

- الصفات الشخصية: جاءت صفة الصدق في المرتبة الأولى، تلتها النزاهة، بينما احتلت القيادة المرتبة الأخيرة.
- القدرات الشخصية: جاءت فقرة البعد عن الفساد في المرتبة الأولى بينما جاء الانتماء القبلي في المرتبة الأخيرة.
- القدرات الانتخابية: تصدر البرنامج الانتخابي قائمة القدرات الشخصية، بينما جاءت فقرة الفوز في الانتخابات سابقا في المرتبة الأخيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة حول محددات السلوك ألتصويتي للناخب الشاب الكويتي، وبناء على ما أثبتته هذه الدراسة من وجود علاقة طردية موجبة بين السلوك ألتصويتي والعوامل الديمغرافية، ومن منطلق أهمية العمل على إصلاح النظام الانتخابي من اجل تعزيز المسيرة الديمقراطية وتحقيق الإصلاح والتطوير السياسي والاجتماعي في الكويت، وفي ضوء ما قدمته هذه الدراسة في إطارها النظري من ناحية، وفي ضوء ما توصلت إليه من نتائج مثبتة علميا حول العلاقة بين متغيرات الدراسة : السلوك ألتصويتي والعوامل الديمغرافية، فان هذه الدراسة توصي بما يلي :

١- ضرورة إصلاح وتعديل النظام الانتخابي في الكويت، بحيث يتم تبني نظام انتخابي أكثر فاعلية، وأكثر ديمقراطية ويؤدي في المحصلة إلى انتخاب مجلس نواب يمثل المجتمع الكويتي بكافة أطيافه السياسية.

٢- توسيع القاعدة الانتخابية بخفض سن الناخب إلى ١٨عاما، وتشجيع الشباب على المشاركة في الحياة السياسية بشكل عام.

٣- ترشيد النفقات الانتخابية بوضع سقف معين للإنفاق على الحملة الانتخابية ومراقبة الحملات الانتخابية بشكل مكثف وكذلك القضاء على مظاهر شراء الأصوات.

٤- تخفيف اثر النزعة القبلية التي لا تزال تشكل عقبة أمام التنمية وتقدم الديمقراطية، وتبدو تجليات النزعة القبلية في إجراء الانتخابات الفرعية داخل الأطر القبلية.

٥- السماح بإنشاء الأحزاب السياسية، بحيث تقوم أحزاب سياسية تمثل مختلف ألوان الطيف السياسي في البلاد، وتشارك في الانتخابات بمرشحين ضمن قوائم انتخابية منظمة وعلى أساس برامجي بدلا من النظام الفردي المتبع حاليا، إذ لا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية، ويظل غياب الأحزاب السياسية من ابرز مثالب الديمقراطية الكويتية.

٦- تشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية وتعزيز حضورها في البرلمان من خلال تخصيص كوتا للنساء، وذلك كإجراء مؤقت لحين تمكن المرأة من منافسة الرجل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١. ابتسام الكتيبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول المجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي العدد ٢٥٧، بيروت ٢٠٠٥.

٢. إبراهيم شيما، النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٣. احمد البغدادي وفلاح عبد الله المديرس، دراسة تحليلية لاتجاهات الرأي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية، المستقبل العربي السنة ١٥، العدد ١٦٩ (آذار /مارس ١٩٩٣)

٤. أحمد الديين، الديمقراطية والانتخابات في الكويت، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، لبنان، عدد٣٤٧، ٢٠٠٨م.

٥. أندرو رينولدزوين وآخرون: أشكال النظم الانتخابية. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، 2004

٦. شفيق ناظم الغبرا، مستقبل مطالب الإصلاح الكويتي ورقة قدمت إلى : مستقبل التغيير في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠١٦.

٧. مي محروس ، حكام الكويت والمعارضة كيف يمكنهم الخروج من المعادلة الصفرية ونصف الديمقراطية، شؤون خليجية ٢٠١٥/٥/١٥.

٨. بول سالم ، الكويت: المشاركة السياسية ضمن نظام الإمارة، أوراق كايني سلسلة الشرق الأوسط العدد ٣، حزيران ٢٠٠٧.

٩. تراجع مقاعد الشيعة وفوز الليبراليين بمقاعد في مجلس الأمة الكويتي الجديد، صحيفة الوسط، العدد ٣٩٧٨، ٢٠١٣/٦/٢٩.

١٠.تقرير لمركز اتجاهات، أعداد المرشحين في ٢٠٠٩ هي القل منذ انتخابات ١٩٦٣، جريدة القبس الكويتية، العدد ١٣٨٥٩.

١١.جيمس أندرسون: صنع السياسات العامة. (ترجمة: عامر الكبيسي)، عمان: دار المسيرة، ١٩٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12.جاي س جود ويل جيل: الإنتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية. ط١، (ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم)، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠ .

١٣.ثروت بدوي، النظم السياسية ، الجزء الأول، دار النهضة، العربية، ١٩٦٤م.

١٤.ثناء فؤاد عبد الله، القيمة السياسية والفلسفية للانتخابات الديمقراطية، ٢٠١٠، عدد ٣٩.

١٥.حسنين توفيق إبراهيم الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الكويت مركز أبحاث الخليج، دبي، آب ٢٠٠٦.

١٦.حسنين توفيق إبراهيم، الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دبي : مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٦.

١٧.حسين علي الصياغة، النظام البرلماني في دولة الكويت: الواقع والمستقبل، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٢٤/حزيران، ٢٠١٤.

١٨.عامر مصباح: معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ط١، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ٢٠٠٥

١٩.عبد الله جناحي، العقلية الريعية تعارضها مع مقدمات الديمقراطية ، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٨٨، فبراير، ٢٠٠٣.

٢٠.عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة. ط1 ، بيروت : دار النهضة العربية، 2001.

٢١.خالد حامد: كيف تكتب بحثا جامعيا. الجزائر: دار ريحانة، ١٩٩٩،

٢٢.رمضان محمد بطيخ: «الديمقراطية والانتخابات في النظم المعاصرة»، مجلة شؤون الأوسط. العدد ١٣، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٣.خلدون النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية : حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.

٢٤.دستور دولة الكويت، توزيع مكتبة العجيري، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٥.دندان عبد القادر ، قانون الانتخابات الكويتي: قراءة في المضمون ومناحي التأثير في التجربة الديمقراطية ، المجلية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد ٢٠١١/٣١.

٢٦.رسل جيه دالنون: دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية. ترجمة: أحمد يعقوب المجدوبة و محفوظ الحبوري الأردن: دون دار نشر، ط1، 1996.

٢٧.رجاء وحيد دويدري: البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠

٢٨.رعد حافظ سالم: التنشئة الإجتماعية وآثارها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة. ط١، عمان: دار وائل للنشر،

٢٩.رفيق عبد السلام، الانتخابات العربية ... أولويات خاطئة، الديمقراطية ، ٢٠١٠، عدد ٣٩.

٣٠.ريموند، وولفينغر، وسيتفن رمز نشون، من يصوت؟ ترجمة فؤاد السروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

٣١.فريد الخازن وآخرون: الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات. بيروت: مركز الطباعة للنشر والتوزيع، 1993.

٣٢.فرانك بيلي: معجم بلاكويل للعلوم السياسية. ط1، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دولة الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، 2004

٣٣.صدام أبو عزام، سرية الاقتراع: المفهوم، الأهمية والضمانات، المركز الوطني لحقوق الإنسان، 2013 .سامي ملحم ، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار الميسرة للنشر ولتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٠م.

٣٤.سليمان حويص: الأنظمة الإنتخابية في الأردن. عمان: شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية، ٢٠٠٣.

٣٥.عبد الحميد متولي، سعد عصفور، محسن خليل . القانون الدستوري والنظم السياسية، دار المعارف ، ١٩٨٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٦.عبد الفتاح ماضي، متى تكون الانتخابات ديمقراطية ؟ المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد ١٦، ٢٠٠٧.

٣٧.عبد الكريم علوان، النظم السياسية والقانون الدستوري دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ١٩٩٨م.

٣٨.عبد المحسن يوسف جمال، المعارضة السياسية في الكويت ، دار قرطاس للنشر، الكويت، ٢٠٠٧.

٣٩.علي أسعد وطفة، محددات السلوك الانتخابي النيابي وديناميا ته في دولة الكويت: قراءة سوسيولوجتيه في آراء طلاب جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية، ٣٢، الرسالة ٢٠١٢/٣٥٢.

٤٠.غانم النجار، واقع مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج ، المستقبل العربي، السنة 34، العدد 268(حزيران، يونيو 2001).

٤١.قانون الانتخاب الكويتي.

٤٢.كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعات للنشر والتوزيع ، والكويت الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٤٣.كميل منصور، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. من كارتر إلى ريغان، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد ٢٩.

44.هاشم الجبوري، الضمانات الدستورية لنزاهة الانتخابات النيابية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت ، 2010

٤٥.تقرير من مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات: الديمقراطية في العالم العربي. ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية، 2002.

٤٦.عامر مصباح: معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ط١، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ٢٠٠٥.

٤٧.عبد الرضا علي أسيري، النظام السياسي في الكويت : مبادئ وممارسات ط١(الكويت : مطابع الوطن ١٩٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٨.يوسف بن عيسى القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، الكويت : مطبعة الكويت، ١٩٦٨.

٤٩.محسن خليل، النظم السياسي والقانون الدستوري، الجزء الأول، النظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م.

٥٠.محمد بني سلامة، أوباما : درس جديد في الديمقراطية ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٩. عدد ٣٦١.

٥١.محمد عبد العزيز، في النظريات والنظم السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٨١م.

٥٢.محمد منيف محمد العجمي، المرأة الكويتية، والمشاركة السياسية ، نظرة علمية تحليلية، دار الجديد، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.

٥٣.محمود الطاهر ، هل تكتمل الديمقراطية في الكويت، شبكة الإعلام العربية (محيط) ٢٠١٥/١/٢٩.

٥٤.مفيد الزبيدي ، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨-١٩٧١م سلسلة أطروحات الدكتوراه ٣٥، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)

٥٥.مركز حقوق الإنسان: حقوق الإنسان والإنتخابات. نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، ١٩٩٤

٥٦.منذر الشاوي، النظرية العامة في القانون الدستوري ، دار ورد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧.

٥٧.مصطفى كمال السيد وآخرون، حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأس مالي والمشاركة السياسية. مصر: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

58.موريس دوفرجيه: المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى. (ترجمة: جورج سعد)، ط١ لبنان: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

٥٩.موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م، الطبعة الثالثة.

٦٠.غانم النجار،مدخل للتطور السياسي في الكويت.دار قرطاس للنشر1996,

٦١.نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية،/دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٢.نورية السداني، المسيرة التاريخية للحقوق السياسية للمرأة الكويتية في الفترة ما بين عامي ١٩٧١-١٩٨٢، الكويت دار السياسة، الطبعة الأولى، ابريل، ١٩٨٣.

٦٣.وقائع حكم المحكمة الدستورية، صحيفة الوطن الكويتية، ٢٠١٢/٦/٢١.

٦٤.يوسف غلوم ، تأثير الديوانيات على عمليات المشاركة السياسية في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ٢٤، العدد ٣ (خريف ١٩٩٦م).

٦٥.يوسف غلوم علي، المشاركة السياسية في الكويت، مجلة المعلوم الاجتماعية. ، مجلد٢٥، ١٩٩٧، عدد٤.

المراجع الأجنبية:

1. Abdul fatah tahil Osman Antwi, Determinants of UAE Voters Preference for Federal National Council Elections. **Digest of middle East Studies**, Vol.24.No.2.2016.
2. Amin A . Al Azzam , The Impact of Electoral Campaigns on Voting Behavior in the 2013 Jordnian Paliamentary Elections : Field study, **Journal of Social Sciences** Vol.42.No.4.2014.
3. Ander Blais et al . where does turn out decline come from ? **European Journal of Political Research**,43, 2004.
4. ANDRE BLAIS, et, al , where does turn out decline come from? **European Jordan of Political Research**, 43, 2004.
5. Fahed al Naser " The Diwaniah: A Tradition Kuwait Social Institution in a Political Role, **Digest of Middle East studies (DOMES)** vo1 4 ,no 2(Winter 2001).
6. Jennifer Mc Elhinny, Kuwaiti Reform :Slow but Steady' Middle Easl Institute (2006).
7. Jorgan Elklit, Free and Fair Elections in : International Encyclopedia of Elections,.
8. JUAN, J. LINZ AND ALFRED STEPAN . PROBLEMS OF DEMOCRATIC TRANSITION AND CONSOLIDATION : SOUTHERN EUROPE ,SOUTH AMERICA AND POST COMMUNIST. EUROPE PRESS, 1996.
9. Max Boot, Neo-Cons- **Foreign policy**, January, 2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10. Mazen K. Gharaibeh, The Voting Behavior of Kuwaiti Citizens in the 2006 Parliamentary Etections : an Analytical Ficld Study **Digest of Middle East Studies**, fall, 2007.
11. Michal Herb " Parliaments in the Gulf Monarchies: A Long Way from Democracy Sada 20/8/2008.
12. Michael Lewin Ross, " Does Oil Hinder Democracy?' , **World Politics** ,Vo.l53,No3 (April,2001)pp325-361.
13. Mohammad Al-Ississ& Samer Akallah,: Evidence from Egypt, **Journal of Political Economy** ,37/2015.
14. Phillips Shivery, **Power and Choice :An Introduction to Political Science** M, Grew Hill College, New York ,1998.
15. Sulayman, khalaf. " The Nationalization of Culture : Kuwait's Invenation of pearl Diving Heritage in : Alanoud Robert Springboard and Sarah Stewart eds. **Popular Culture and Political Identity in the Arab Gulf States.** SOAS Middle East Issues (London : Saqi Books 2008)
16. Yosef Bhattil Kasper M Hansen, Leaving the Nest and the Social Act of Voting: Turn out among first time Voters, **Journal of Elections Public Opinion and Parties**, Vol.22.No. 4. 2012
17. Academic American Encyclopedia Arete Babliching company Inc. Volume (7), United State, New Jerssy, 1981,

المواقع الإلكترونية:

1. http://bss.sfsu.edu/sguo/Handouts-psc414-01.ch1.def.doc.
2. https://ar.wikipedia.org/wiki/2009.
3. http://alkhaleejaffairs.info/c-19237
4. www.alarabiya.net/article/2012/11/248997.html
5. http://www.mheet.com/2015/01/29/2209346
6. www.sirron.line.org/a/abwab/lawd/watohaeqh(13)616-htm.
7. http://news.bbc.uk/hi/middle-east/4048684.stm
8. http://news.bbc.uk/hi/middle-esat/4048684.stm
9. http://www.alabraoj.index.asx31/3/2008
10. Knowledge Gate Opinions 2012 http://www.aljazzeera.net
11. http://camegieendowment.org/sada/?fa=21111

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12. **http://www.amarjoudonorg/intx1.htm .**

13. **ww.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm**.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملاحق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم ١

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي المواطن ... أختي المواطنة،

تحية طيبة وبعد:

هذه استبانة لاستطلاع رأيكم في **محددات السلوك التصويتي للشاب الناخب الكويتي**، نأمل تعاونكم بالإجابة على جميع الفقرات بوضع إشارة (×) أمام الفقرة التي تناسبكم وهذه الاستبانة لن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي، وجميع المعلومات الواردة فيها سوف تعامل بسرية تامة.

"**يعبأ من قبل الشباب الكويتي اللذين لا تزيد اعمارهم عـن ٣٠ عامـا فقط**".

مع خالص الشكر والتقدير

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول : البيانات العامة

١) الجنس :

☐ ذكر ☐ أنثى

٢) العمر :

☐ ٢١- ٢٦٢٥ ☐

٣) الحالة الاجتماعية :

☐ أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق

٤) عد أفراد الأسرة:

☐ ٣ أو اقل ☐ ٤-٦ ☐ ٧-٩ ☐ ١٠ فما فوق

٥) الدائرة الانتخابية :

☐ الدائرة الأولى ☐ الدائرة الثانية ☐ الدائرة الثالثة

☐ الدائرة الرابعة ☐ الدائرة الخامسة

٦) المستوى التعليمي :

☐ أساسي ☐ ثانوي ☐ دبلوم ☐ جامعي ☐ در ☐ عليا

7) الوظيفة :

☐ موظف حكومي ☐ قطاع خاص ☐ طالب ☐ متقاعد

☐ لا اعمل ☐ ذلك

8) مستوى الدخل الشهري :

☐ ٥٠٠-٩٩٩ دينار (متدني) ☐ ١٥٠٠-٠٠ دينار(متوسط)

☐ ١٥٠١-٢٠٠٠ دينار(مرتفع) ☐ ٢٠٠١ دينار فما فوق (مرتفع جدا)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9) الاتجاه السياسي:

☐ إسلامي ☐ يرالي ☐ ي ☐ قبل ☐ وطن ☐ يسا

10) هل أنت عضو في مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني(نقابة، جمعية، رابطة، نادي... الخ) .

☐ نعم ☐ لا

١١) هل شاركت في الانتخابات النيابية الماضية ؟

☐ نعم ☐ لا

١٢) هل ستشارك في الانتخابات النيابية القادمة ؟

☐ نعم ☐ لا

القسم الثاني :

يتضمن هنا القسم (٦٠) فقرة ، يرجى قراءة كل فقرة ووضع إشارة (×) في المربع المناسب .

م	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
المجال الأول : مستوى الاهتمام بالسياسة :						
١	أتابع بشكل دائم ما يحدث على الساحة السياسية في البلاد.					
٢	أشارك في حضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر .					
٣	أتحدث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الأسرة.					
٤	اخصص جزء من وقتي للعمل السياسي.					
٥	أتواصل بشان القضايا السياسية مع ذوي المناصب السياسية.					
٦	اضطر للمشاركة بالعمل السياسي في أوقات الأزمات.					
المجال الثاني : مستوى المشاركة في الانتخابات:						
٧	أشارك في الانتخابات فقط بالتصويت في صندوق الانتخاب.					
٨	أشارك في الانتخابات بالحملات الانتخابية للمرشحين.					
٩	أشارك في الانتخابات بمتابعة مجريات العملية الانتخابية.					
١٠	اخصص جزء من وقتي للمرشح الذي أصوت له.					
١١	اخصص جزء من موارده المادية للمشرح الذي أصوت له.					
١٢	تستمر علاقتي مع المرشح الذي أصوت له في فترة ما بعد الانتخابات.					
المجال الثالث : دوافع المشاركة في الانتخابات :						
١٣	أشارك في الانتخابات لإظهار ولائي للنظام السياسي.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
١٤	أشارك في الانتخابات لتحقيق المصلحة العامة.					
١٥	أشارك في الانتخابات باعتبارها وسيلة ديمقراطية فعالة.					
١٦	أشارك في الانتخابات لتحقيق مصالحي الشخصية.					
١٧	لا أشارك في الانتخابات لأني غير مهتم بالسياسة.					
١٨	لا أشارك في الانتخابات لأني مقاطع للانتخابات.					
المجال الرابع : التصويت للمرأة في الانتخابات :						
١٩	لا مانع لدي من التصويت لمرأة مرشحة في الانتخابات.					
٢٠	لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لأسباب دينية					
٢١	لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لاسباب اجتماعية					
٢٢	لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لعدم قناعتي بقدرات المرأة					
٢٣	لا اصوت لمرأة مرشحة في الانتخابات لضعف فرصها في الفوز					
٢٤	قانون الصوت الواحد يمنعني من اعطاء صوتي لمرأة مرشحة في الانتخابات					
المجال الخامس : خصائص المرشح المفضل :						
٢٥	أصوت للمرشح الذي يمتاز بالخبرات والمهارات.					
٢٦	أصوت للمرشح الذي لديه رؤية مستقبلية.					
٢٧	أصوت للمرشح الذي يتمتع بفرص اكبر في الفوز.					
٢٨	أصوت للمرشح الذي يرفع شعارات تهم المواطن.					
٢٩	أصوت للمرشح الذي يستخدم المال السياسي.					
٣٠	أصوت للمرشح الذي لديه قوة خطابية.					
٣١	أفضل المرشح البعيد عن شبهات الفساد.					
٣٢	أفضل المرشح الذي يستطيع الوفاء بوعوده.					
٣٣	افصل المرشح ذو المظهر العام الحسن.					
٣٤	أفضل المتدين على المرشح العلماني.					
٣٥	أفضل المرشح ذو الوضع الاقتصادي الجيد.					
٣٦	أفضل المرشح الصادق.					
المجال السادس : اثر الدعاية الانتخابية :						
٣٧	الدعاية الانتخابية تدفع لانتخاب مرشح دون آخر.					
٣٨	الوعود التي يقدمها المرشح تساعد في التصويت له.					
٣٩	تساعد الدعاية الانتخابية في معرفة برنامج المرشح.					
٤٠	الشعار الذي يختاره المرشح في الحملة الانتخابية له تأثير قوي على الناخب.					
٤١	التواصل الشخصي مع الناخبين هو أفضل دعاية انتخابية للمرشح.					
٤٢	الدعاية الانتخابية تسهم بدور بارز في نجاح المرشح.					
٤٣	الصورة التي يستخدمها المرشح في الدعاية الانتخابية تساعد في الحملة الانتخابية.					
٤٤	استخدام اللافتات والصور من شروط الحملة الانتخابية الجيد تساعد في الحملة الانتخابية.					
٤٥	إقامة مقر انتخابي من ضرورات الحملة الانتخابية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م	الفقرة	درجة الموافقة				
		موافق جدا	موافق	محايد	معارض	معارض جدا
٤٦	الدعاية الانتخابية توضح موقف المرشح من القضايا الوطنية					
٤٧	الدعاية الانتخابية توضح موقف المرشح من مسألة الديمقراطية					
٤٨	الدعاية الانتحابية تسهم في تطوير العملية الانتخابية بشكل عام.					
المجال السابع : العلاقات الاجتماعية :						
٤٩	أصوت لصالح المرشح الذي ينتمي لعشيرتي.					
٥٠	أصوت للمرشح الذي ينسجم مع التوجهات الحكومية.					
٥١	أفضل التصويت للمرشح الذي يميل للمعارضة.					
٥٢	أصوت للمرشح الذي يرفع شعار الإصلاح والتغيير.					
٥٣	أصوت للمرشح الذي يسعى لمكافحة الفساد.					
٥٤	غياب دور مؤسسات المجتمع المدني يدفعني للتصويت على أسس تشاركيه.					
٥٥	الالتزام القبلي يلغي دور البرامج والأفكار للمرشح.					
٥٦	لا مكان للمرأة في الانتخابات في الدوائر ذات الأغلبية القبلية.					
٥٧	أفضل منح صوتي لمرشح سبق وفاز في الانتخابات.					
٥٨	ما يقوله اصدقائي عن المرشح يؤثر على سلوكي التصويتي					
٥٩	ما يقوله أهلي عن المرشح يؤثر على سلوكي التصويتي					
٦٠	أفضل التغيير وامنح صوتي لمرشح جديد.					

القسم الثالث : الأولويات :

برأيك ما هي الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في المستقبل ، الرجاء اختيار أولوية واحدة فقط من كل مستوى:

١- على مستوى تطوير العملية الانتخابية .

أ- الغاء قانون الصوت الواحد.

ب-تخفيض سن الانتخاب الى ١٨ عام.

ج-زيادة عدد مقاعد البرلمان.

د- تخصيص كوتا للمرأة في البرلمان.

٢- على مستوى تطوير الحملات الانتخابية :

أ- استخدام التكنولوجيا في الحملات الانتخابية.

ب-منع الإساءة للمرشحين المنافسين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- تحديد سقف للانفاق على الحملات الانتخابية.

د- إعطاء المرشحين فرصة للدعاية في وسائل الإعلام الرسمية.

٣- على مستوى المرشحين:

أ- منع الترشيح للنائب الفائز بـــ ٣ دورات انتخابية.

ب-منع ظاهرة استخدام المال السياسي لدى المرشحين.

ج- منع الترشح على أسس عشائرية ومذهبية.

د- تحديد سن ٦٥ عام كحد أقصى للترشيح.

٤- على مستوى مسيرة الديمقراطية في البلاد :

أ- إجراء تعديلات دستورية جوهرية .

ب-مكافحة الفساد بكافة أشكاله.

ج- السماح بإنشاء الأحزاب السياسية.

د- تعزيز حرية الرأي.

٥- على المستوى الوطني :

أ- تحقيق التنمية الاقتصادية

ب-الحفاظ على الامن والاستقرار

ج- تمكين المرأة .

د- الحفاظ على الوحدة الوطنية

٦- على المستوى الاقليمي

أ- إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية

ب-حل الازمة اليمنية

ج- حل الازمة السورية

د- منع الانتشار النووي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الرابع : رتب الصفات والقدرات الشخصية للمرشح من ١-٥ حسب الأهمية بحيث تكون ١ الأكثر أهمية ٥ الأقل أهمية .

الصفات الشخصية	القدرات الشخصية	القدرات الانتخابية
☐ النزاهة	☐ الانتماء القبلي	☐ البرنامج الانتخابي
☐ العدالة	☐ القدرة على التأثير	☐ مستوى الدعاية الانتخابية
☐ الجرأة	☐ البعد عن الفساد	☐ الشعارات والصور
☐ الصدق	☐ الايمان بالديمقراطية	☐ التواصل مع الناخبين
☐ القيادة	☐ المظهر العام	☐ الفوز في الانتخابات سابقا

نشكر تعاونكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم ٢
قائمة محكمي الاستبانة

الرقم	الاســـــــــــم	التخصص	الجامعة
١-	د عبدالله البلوشي	علوم سياسية	جامعة الكويت
٢-	د حمد البلوشي	علوم سياسية	جامعة الكويت
٣-	فيصل المناور	علوم سياسية	معهد الدراسات الاستراتيجية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم ٣

قانون الانتخابات الكويتي

الباب الأول: الناخبون

مادة 1

لكل كويتي بالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة حق الانتخاب ، ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمض على تجنسه عشرون سنة ميلادية وفقاً لحكم المادة 6 من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959م بقانون الجنسية الكويتية . ويشترط للمرأة في الترشيح والانتخاب الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية .

مادة 2

يحرم من الانتخاب المحكوم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة إلى أن يرد إليه اعتباره.

مادة 3

يوقف استعمال حق الانتخاب بالنسبة إلى رجال القوات المسلحة والشرطة.

مادة 4

على كل ناخب أن يتولى حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه . وموطن الانتخاب هو المكان الذي يقيم فيه الشخص بصفة فعلية ودائمة وعليه في حالة تعدد موطنه أن يعين الموطن الذي يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه.

ويجب على الناخب إذا غير موطنه أن يعلن التغيير كتابة إلى وزارة الداخلية لإجراء التعديل اللازم في جدول الانتخاب في المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون ووفقاً للنموذج الذي تصدره وزارة الداخلية .

ويعتبر موطناً المكان الذي يتواجد فيه الناخب إذا استحالت إقامته في موطنه الأصلي لقوة قاهرة أو ظروف طارئة .

مادة 5

لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد.

الباب الثاني: الجداول

مادة 6

يكون بكل دائرة انتخابية جدول انتخاب دائم أو أكثر تحرره لجنة أو لجان مؤلفة من رئيس وعضوين ، ويكون تقسيم اللجان وتأليفها وتحديد مقرها بقرار من وزير الداخلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مادة 7

يشمل جدول الانتخاب اسم كل كويتي موطنه في الدائرة الانتخابية توافرت فيه في أول فبراير من كل عام الصفات المطلوبة لتولي الحقوق الانتخابية ، ولقبه ومهنته وتاريخ ميلاده ومحل سكنه.

ولا يجوز أن يقيد الناخب في أكثر من جدول واحد .

ويحرر الجدول من نسختين على ترتيب حروف الهجاء ويوقع عليهما من رئيس اللجنة وعضويها ، وتحفظ إحداهما في مخفر الشرطة بالدائرة الانتخابية والأخرى بالأمانة العامة لمجلس الأمة .

ويجوز للجنة أن تطلب من أي شخص إثبات أي شرط من الشروط اللازمة لتوليه الحقوق الانتخابية .

مادة 7 مكرر

استثناءً من حكم الفقرة الأولى من المادة 7 من القانون رقم 35 لسنة 1962م المشار إليه ، ترسل الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية خلال ستين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية كشوفاً بترتيب حروف الهجاء لكل منطقة على حدة بأسماء جميع الكويتيات اللاتي توافرت فيهن الصفات المطلوبة لتولي حقوقهن الانتخابية المنصوص عليها في القانون شاملة لقب كل منهن ومهنتها وتاريخ ميلادها ورقم بطاقتها المدنية ورقم شهادة الجنسية الخاصة بها وتاريخ الحصول عليها ومحل وعنوان سكنها.

ويعتبر حكم هذه المادة حكماً انتقالياً ينتهي بانتهاء التسجيل وفقاً لهذه المادة .

مادة 8

يتم تحرير جداول الانتخاب أو تعديلها خلال شهر فبراير من كل عام . ويشمل التعديل السنوي:

أ- إضافة أسماء الذين اصبحوا حائزين للصفات التي يشترطها القانون لتولي الحقوق الانتخابية .

ب- إضافة أسماء الذين بلغوا سن العشرين واستوفوا سائر الصفات التي يتطلبها القانون لتولي الحقوق الانتخابية ويؤشر أما أسمائهم بوقف مباشرتهم حق الانتخاب إلى حين بلوغهم سن الحادية والعشرين.

ج- إضافة أسماء من أهملوا بغير حق في الجداول السابقة .

د- حذف أسماء المتوفين .

هـ- حذف أسماء من فقدوا الصفات المطلوبة منذ آخر مراجعة أو من كانت أسماؤهم أدرجت بغير حق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و- حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة وإضافة من نقلوا موطنهم إليها .

ولا يجوز إجراء أي تعديل في الجدول بعد صدور مرسوم دعوة الناخبين للانتخاب .

مادة 8 مكرر

استثناء من حكم الفقرة الأولى من المادة 8 من القانون رقم 35 لسنة 1962م المشار إليه ، تقوم إدارة الانتخابات بوزارة الداخلية بقيد أسماء الكويتيات كل منهن في دائرتها الانتخابية وفقاً لما هو وارد في الكشوف المشار إليها في المادة 7 مكرراً ، بعد التحقق من توافر جميع الصفات المطلوبة فيهن لتولي حقوقهن الانتخابية المنصوص عليها بالقانون.

كما تقوم الإدارة المذكورة بنشر جداول الانتخابات المتضمنة أسماء الكويتيات كل منهن في دائرتها الانتخابية في الجريدة الرسمية وذلك خلال ستين يوماً من تسلمها الكشوف المشار إليها في المادة 7 مكرراً ، وكذا بنشر أسماء الكويتيات المسجلات في مناطق لا تتبع أياً من الدوائر الانتخابية .

مادة 9

يعرض جدول الانتخابات لكل دائرة انتخابية ، مدرجة فيه أسماء الناخبين بترتيب الحروف الهجائية ، في مكان بارز بمخافر الشرطة والأماكن العامة الأخرى التي يحددها وزير الداخلية ، كما ينشر في الجريدة الرسمية ، وذلك في الفترة من أول مارس إلى الخامس عشر منه.

مادة 10

لكل كويتي مقيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب إدراج أسمه في جدول الانتخابات الخاص بها إذا كان قد أهمل إدراج أسمه بغير حق ، كما أن لكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يطلب إدراج اسم من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق كذلك.

وتقدم الطلبات إلى مقر اللجنة في الفترة من أول مارس إلى العشرين منه ، وتقيد بحسب تاريخ ورودها في دفتر خاص وتعطي إيصالات لمقدميها ويجوز لكل ناخب أن يطلع على هذا الدفتر .

مادة 11

تفصل لجنة القيد في الطلبات الإدراج أو الحذف المنصوص عليها في المادة السابقة في موعد لا يجاوز الخامس من شهر إبريل . وللجنة أن تسمع أقوال مقدم الطلب ومن قدم في شأنه الطلب وان تجري ما تراه لازماً من تحقيق وتحريات.

مادة 12

تعرض قرارات اللجنة في الأماكن المشار إليها في المادة التاسعة من هذا القانون وتنشر في الجريدة الرسمية ابتداء من اليوم السادس حتى اليوم الخامس عشر من شهر إبريل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مادة 13

لكل ذي شأن ولكل ناخب مدرج في جدول انتخاب الدائرة أن يطعن في قرار اللجنة بطلب يقدم إلى مخفر الشرطة المختص في موعد أقصاه اليوم العشرون من شهر إبريل وتتبع في شأن هذه الطعون الإجراءات المبينة بالمادة العاشرة من القانون . وتحال فوراً إلى المحكمة الكلية المختصة.

مادة 14

يفصل نهائياً في الطعون المذكورة في المادة السابقة قاض من قضاة المحكمة الكلية يندبه رئيسها ويجوز ندب عدد من القضاة يوزع عليهم العمل على حسب الدوائر الانتخابية.

ويكون الفصل في هذه الطعون في موعد لا يجاوز آخر شهر يونيه .

مادة 15

تعدل جداول الانتخابات وفق القرارات النهائية التي تصدر بالتطبيق للمواد السابقة وتنشر التعديلات في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صيرورة القرارات الصادرة بها نهائية.

مادة 16

يعطي كل من قيد أسمه في جدول الانتخاب وأصبح قيده فيه نهائياً شهادة بذلك يذكر فيها أسمه وتاريخ ميلاده ورقم قيده بالجدول وتاريخ القيد وبيان الدائرة الانتخابية المقيد فيها.

مادة 17

تعتبر جداول الانتخاب النهائية حجة قاطعة وقت الانتخاب ولا يجوز لأحد الاشتراك فيه ما لم يكن أسمه مقيداً بها.

الباب الثالث: إجراءات الانتخاب

مادة 18

يحدد ميعاد الانتخابات العامة بمرسوم ، ويحدد الانتخابات التكميلية بقرار من وزير الداخلية.

ويجب أن ينشر المرسوم أو القرار قبل التاريخ المحدد للانتخابات بشهر على الأقل .

مادة 19

يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس الأمة أن يكون أسمه مدرجاً في أحد جداول الانتخاب.

مادة 20

تقدم طلبات الترشيح كتابة إلى مخفر الشرطة بمقر الدائرة الانتخابية خلال ساعات العمل الرسمي في الأيام العشرة التالية لنشر المرسوم أو القرار بالدعوة للانتخاب وتقيد الترشيحات بحسب وقت ورودها في دفتر خاص وتعطي عنها إيصالات ، ويجوز لكل ناخب الاطلاع على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دفتر الترشيحات ، ويحرر كشف المرشحين لكل دائرة ويعرض في الأماكن المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا القانون ، كما ينشر في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من تاريخ إغلاق باب الترشيح.

مادة 21

يجب على كل من يريد ترشيح نفسه أن يدفع مبلغ خمسين ديناراً كتأمين يخصص للأعمال الخيرية التي يقررها وزير الشئون الاجتماعية والعمل إذا عدل المرشح عن الترشيح أو إذا لم يحز في الانتخاب عشر الأصوات الصحيحة التي أعطيت على الأقل.

ولا يقبل طلب الترشيح إلا إذا كان موفقاً به إيصال دفع هذا التأمين .

مادة 22

لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية .وإذا تبين أنه مرشح في أكثر من دائرة وجب عليه التنازل عن ترشيح نفسه فيما زاد عن دائرة واحدة قبل إغلاق باب الترشيح فإذا لم يفعل اعتبر ترشيحه في جميع الدوائر كأن لم يكن.

مادة 23

لا يجوز لعضو المجلس المنتخب الجمع بين العضوية وتولى الوظائف العامة ، وإذا انتخب موظف اعتبر متخلياً عن وظيفته إذا لم ينزل في الثمانية الأيام التالية لليوم الذي يصير فيه انتخابه نهائياً عن عضويته في المجلس ، ويمنح الموظف إجازة رسمية بمرتب كامل ابتداء من اليوم التالي لقفل باب الترشيح حتى انتهاء عملية الانتخاب بحيث لا يجوز له خلال تلك الفترة ممارسة أي اختصاص من اختصاصات الوظيفة وتحسب هذه المدة من إجازته السنوية.

ولا يجوز للوزراء ورجال القضاء والنيابة العامة ترشيح أنفسهم إلا إذا استقالوا مقدماً من وظائفهم ، كما لا يجوز لرؤساء لجان قيد الناخبين أو أعضائها أو أقربائهم من الدرجة الأولى ترشيح أنفسهم في دائرة عمل هذه اللجان ما لم يكونا قد تنحوا عن الاشتراك في أعمالها .

مادة 24

لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح كتابة في الجهة التي قدم لها طلب الترشيح ، وذلك قبل ميعاد الانتخابات بسبعة أيام على الأقل . ويدون التنازل أمام أسمه في كشف المرشحين ، ويعلن يوم الانتخاب عن أسماء المرشحين بعرضها على أبواب اللجان الانتخابية في الدائرة.

مادة 25

إذا لم يتقدم في دائرة انتخابية من المرشحين ترشيحاً صحيحاً أكثر من العدد المطلوب انتخابه ، أعلن وزير الداخلية فوز هؤلاء المرشحين بالعضوية دون حاجة إلى إجراء الانتخاب في الدائرة

.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مادة 26

تطبع أوراق الانتخاب على نفقة الحكومة بالصورة التي توضع بقرار من وزير الداخلية.

مادة 27

تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة بعدد من اللجان تكون إحداها لجنة رئيسية تتبعها لجاناً أصلية ولجاناً فرعية.

وتشكل كل لجنة من أحد رجال القضاء أو النيابة العامة ، يعينه وزير العدل وتكون له الرئاسة ومن عضو يعينه وزير الداخلية من الرجال أو النساء بحسب الأحوال ، ومندوب عن كل مرشح بحيث لا يزيد عدد المندوبين على خمسة عشر مندوباً ، فإذا زادوا عن ذلك يتم اختيار هذا العدد بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق ، ويتعين على رئيس كل من اللجان الأصلية أو الفرعية التحقق من شخصية الناخب قبل أن يبدي رأيه من واقع بطاقة الانتخاب ، ولرئيس اللجنة أن يعهد بذلك بالنسبة للناخبات إلى إحدى أعضاء اللجنة من النساء .

وعلى المرشح أن يقدم اسم مندوبه قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل للجهة التي يحددها وزير الداخلية .

فإذا لم يقدم المرشح اسم مندوبه أو قدمه ولم يحضر عند بدء عملية الانتخاب ولم تكن اللجنة قد وصل عدد أعضائها إلى ثلاثة اختار رئيس اللجنة أحد الناخبين الحاضرين ليكون عضوا فيها .

وإذا غاب رئيس اللجنة حل محله أحد الرؤساء الاحتياطيين الذي يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل .

مادة 28

تختار اللجنة من بين أعضائها كاتب سر ، ويقوم بتحرير محاضر الانتخاب ويوقعها من رئيس اللجنة وسائر الأعضاء.

مادة 29

حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة ، وله في ذلك طلب رجال الشرطة عند الضرورة ، ولا يجوز لرجال الشرطة أو القوات العسكرية دخول قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة.

مادة 30

للمرشحين دائما حق الدخول في قاعة الانتخابات ، ولهم أن يوكلوا في ذلك في كل مكان للانتخاب أحد الناخبين بالدائرة ، ويكون التوكيل كتابة.

ولا يجوز أن يحضر في جمعية الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ولا يجوز أن يحمل أي منهم سلاحا ظاهرا أو مخبأ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعتبر سلاحا في حكم هذه المادة - بالإضافة إلى الأسلحة النارية - الأسلحة البيضاء والعصى التي لا تدعو إليها حاجة شخصية .

مادة 31

تـدوم عملية الانتخاب من الساعة الثامنة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء.

مادة 31 مكرراً

يحظر إقامة أكشاك أو خيام أو أي شئ من هذا القبيل أو استعمال جميع وسائل النقل بقصد الدعاية الانتخابية أمام لجان الاقتراع أو غيرها ، وفيما عدى داخل المقر الانتخابي للمرشح أو على أسواره يحظر إقامة إعلانات أو لافتات أو صور للمرشحين أو الإعلان عن عقد أي اجتماعات للتشاور بشأن الانتخابات أو أي إعلان شكر أو تهنئة للمرشحين ولو بعد إنتهاء العملية الانتخابية في الطرق العامة أو المنشآت أو المباني العامة أو الخاصة كدعاية للمرشحين ، وتقوم وزارة الداخلية بعد قفل باب الترشيح بوضع لوحات إعلانية في مراكز الضاحية وأفرعها وبأية أماكن أخرى تراها الوزارة مدون بها بخط واضح موحد أسماء جميع المرشحين وصورهم عن كل دائرة مرتبة حسب حروف الهجاء ، وتقوم وزارة الداخلية مع بلدية الكويت بإزالة أية أعمال تتم بالمخالفة لذلك فوراً على نفقه المخالف.

وتقوم وزارة الداخلية بالتنسيق مع وزارتي التربية والشئون الاجتماعية والعمل خلال فترة الحملة الانتخابية بتخصيص مسارح المدارس وقاعات تنمية خدمة المجتمع وصالات الأفراح لعقد الندوات الانتخابية لكل من يطلب ذلك من المرشحين وبالسوية بينهم وعلى أن يقوم المرشح بسداد مبلغ تأمين تُحدده وزارة الداخلية يُرد له بعد الانتهاء من عقد الندوات الانتخابية في الأماكن سالفة البيان على أن يقوم بتسليمها بالحالة التي كانت عليها.

مادة 31 مكرراً "أ"

مع مراعاة أحكام المادة السابقة تصدر بلدية الكويت لكل مرشح ترخيصاً بإقامة مقرين انتخابيين أحدهما للذكور والآخر للإناث يسمح فيه بإجراء الندوات الانتخابية للمرشح والدعوة إليها ، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر المرسوم أو القرار بالدعوة للانتخابات في الجريدة الرسمية.

ويعاقب كل من يخالف أحكام هذه المادة والمادة السابقة بغرامة مالية لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار بحد أقصى .

وتقوم وزارة الداخلية مع بلدية الكويت بإزالة أي مقار انتخابية تقام بالمخالفة لذلك فوراً على نفقة المخالف.

ويلتزم وزيري الداخلية والبلدية بتشكيل لجنة مشتركة للأشراف على تنفيذ أحكام هذه المادة والمادة السابقة على أن تقدم لهما اللجنة تقريراً أسبوعياً بأعمالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مادة 32

على كل ناخب أن يقدم للجنة عند إبداء رأيه شهادة قيده في جدول الانتخاب . وعلى اللجنة أن تطلع على شهادة جنسيته وأن تختمها بختم خاص.

وفي حالة ضياع شهادة القيد تقبل اللجنة رأي الناخب بناء على شهادة الجنسية الخاصة به ، ووجود اسمه بجدول الانتخاب .

مادة 33

يجري الانتخاب بالاقتراع السري.

مادة 34

يسلم رئيس اللجنة كل ناخب ورقة انتخاب وينتحي الناخب ناحية من النواحي المخصصة لإبداء الرأي داخل قاعة الانتخاب ، وبعد أن يثبت رأيه على الورقة يعيدها إلى الرئيس الذي يضعها في صندوق الانتخاب ، ويؤشر كاتب السر في كشف الناخبين أمام اسم الناخب الذي قدم ورقته.

والناخب الذي لا يستطيع أن يثبت بنفسه رأيه في الورقة يبديه شفاها بحيث لا يسمعه سوى أعضاء اللجنة ، ويثبت الرئيس الرأي في الورقة ويضعها في الصندوق . ويجوز للناخب أن يسر برأيه لرئيس اللجنة وأحد أعضائها فقط .

مادة 35

في تمام الساعة الثامنة مساء يعلن الرئيس ختام عملية الانتخاب ، واذا حضر جميع الناخبين قبل هذا الموعد أعلن رئيس اللجنة ختام العملية بعد إبداء رأي الناخب الأخير.

وتستمر عملية الانتخاب بعد الساعة الثامنة اذا تبين وجود ناخبين في مكان الانتخاب لم يدلوا بأصواتهم بعد . ويقتصر التصويت في هذه الحالة على هؤلاء الناخبين دون غيرهم .

وبعد إعلان ختام عملية الانتخاب تأخذ اللجنة في فرز الأصوات .

مادة 36

تقوم اللجان الأصلية والفرعية بإدارة الانتخاب وفق الإجراءات المتقدمة حتى ختام عملية الانتخاب ، وتحرر كل لجنة محضرا بذلك يوقع عليه كل من رئيس اللجنة وأعضائها الحاضرين وفور انتهاء عملية الانتخاب في جميع لجان الدائرة تقوم كل لجنة بفرز صندوق الانتخاب بالنداء العلني ويتم تحرير محضر لفرز الأصوات من أصل وصورة ويتم التوقيع عليه من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين ، وتعاد أوراق الانتخاب بعد ذلك إلى الصندوق مع محضر الانتخاب ونسخة من محضر الفرز ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر ما عدا صناديق اللجان الأصلية ثم تنقل كل لجنة فرعية صندوق الانتخاب إلى مقر اللجنة الأصلية التي تتبعها برفقة رئيس اللجنة ومندوب وزارة الداخلية وخمسة من مندوبي المرشحين الحاضرين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق ، ويتم تسليم أصل محضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الأصلية.

مادة 36 مكرراً

يتلقى رؤوساء اللجان الأصلية أصل محاضر فرز أصوات اللجان الفرعية وصناديق الانتخاب ويقوم كل منهم بحضور أعضائها وجميع رؤوساء وأعضاء اللجان الفرعية وخمسة مندوبين عن المرشحين يتم اختيارهم بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق بجمع نتائج فرز صناديق الانتخاب بالنداء العلني.

ويحرر محضر الفرز التجميعي لنتيجة مكان الانتخاب من أصل وصورة ويوقع عليه كل من رئيس وأعضاء اللجنة الحاضرين ويرفق بالأصل محاضر فرز اللجان الفرعية وتوضع الصورة في صندوق اللجنة الأصلية ويتم غلق الصندوق وختمه بالشمع الأحمر .

ثم ينقل الصندوق ومحاضر الفرز إلى اللجنة الرئيسية برفقة رئيس اللجنة الأصلية ومندوب وزارة الداخلية وخمسة من مندوبي المرشحين الحاضرين يختارون بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق ، ويتم تسليم أصل محاضر فرز الأصوات والصندوق إلى رئيس اللجنة الرئيسية .

ويقوم رئيس كل لجنة فرعية بتسليم صندوقها إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة ليظل لديها إلى حين البت في جميع الطعون الانتخابية ثم ترسل بعد ذلك إلى وزارة الداخلية .

مادة 37

تفصل اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب وفي صحة إعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه ، وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في الباب الرابع من هذا القانون.

مادة 38

تعتبر باطلة:

أ- الآراء المعلقة على شرط .

ب- الآراء التي تعطي لأكثر من العدد المطلوب انتخابه .

ج- الآراء التي تثبت على ورقة غير التي سلمت من اللجنة .

د- الآراء التي أثبتت على ورقة امضاها الناخب أو وضع عليها إشارة أو علامة قد تدل عليه .

هـ- الآراء التي تبدى شفاهة أمام اللجنة بغير اتباع الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 34.

مادة 39

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتولى رئيس اللجنة الرئيسية الإشراف على العملية الانتخابية بالدائرة ومتابعتها وإصدار الإرشادات والتوجيهات التي تكفل حسن أدائها ، ويتلقى أصل محاضر الفرز التجميعي لجميع لجان الدائرة وصناديق انتخاب اللجان الأصلية ، ويقوم بحضور جميع رؤساء اللجان الأصلية وأعضائها وخمسة مندوبين عن المرشحين ، يتم اختيارهم بالاتفاق فيما بينهم أو بالقرعة في حالة عدم الاتفاق بجمع نتائج فرز صناديق الانتخاب بالدائرة جميعها بالنداء العلني.

ويكون انتخاب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لمجموع عدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت ، فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة فيما بينهم وفاز بالعضوية من تعينه القرعة .

ويعلن رئيس اللجنة اسم العضو المنتخب ، ويحرر محضر بنتيجة الانتخاب للدائرة من أصل وصورة يوقع عليه كل من رئيس هذه اللجنة ورؤوساء اللجان الأصلية وأعضاء اللجان الحاضرين ، ويرفق بأصل المحضر محاضر فرز اللجان الأصلية واللجان الفرعية وترسل إلى وزارة الداخلية ، وتوضع الصورة بمغلف خاص ويختم بالشمع الأحمر .

ويقوم رئيس اللجنة بتسليم صناديق اللجان الأصلية والمغلف المحتوي على صورة محضر نتيجة الانتخاب إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة لتظل لديها لحين البت في جميع الطعون الانتخابية ثم تعاد إلى وزارة الداخلية .

مادة 40

تسلم الأمانة العامة لمجلس الأمة إلى كل من الأعضاء الذين فازوا بالعضوية شهادة بانتخابه.

الباب الرابع: الطعن في صحة العضوية

مادة 41

لكل ناخب أن يطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرته الانتخابية ولكل مرشح طلب ذلك في الدائرة التي كان مرشحا فيها.

ويقدم الطلب مصدقا على التوقيع فيه لدى مختار المنطقة إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من إعلان نتيجة الانتخاب .

ولا يجوز للناخب ولا للمرشح بأي حال الطعن بطلب إبطال الانتخاب الذي حصل في دائرتها الانتخابية أو في الدائرة التي كان مرشحا فيها إذا كان مبنى هذا الطعن الفصل في نزاع حول الموطن الانتخابي .

مادة 42

لمجلس الأمة إذا ابطل انتخاب عضو أو اكثر وتبين وجه الحقيقة في نتيجة الانتخاب أن يعلن فوز من يرى أن انتخابه هو الصحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباب الخامس: جرائم الانتخاب

مادة 43

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تجاوز مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين:

أولا: كل من تعمد أدراج اسم في جدول الانتخاب أو إهمال إدارج اسم على خلاف أحكام هذا القانون .

ثانيا: كل من توصل إلى إدراج اسمه أو اسم غيره دون توافر الشروط المطلوبة وهو يعلم ذلك ، وكذلك كل من توصل على الوجه المتقدم إلى عدم إدراج اسم آخر أو حذفه .

ثالثا: كل من طبع أو نشر أوراقا لترويج الانتخاب دون ان تشتمل النشرة على اسم الناشر .

رابعا: كل من أدى رأيه في الانتخاب وهو يعلم أن اسمه ادرج في الجدول بغير حق أو انه فقد الصفات المطلوبة لاستعمال الحق أو أن حقه موقوف .

خامسا: كل من تعمد إبداء رأي باسم غيره .

سادسا: كل من استعمل حقه في الانتخاب الواحد اكثر من مرة .

سابعا: كل من أفشى سر إعطاء ناخب لرأيه بدون رضاه .

ثامنا: كل من دخل القاعة المخصصة للانتخاب بلا حق ولم يخرج عند أمر اللجنة له بذلك .

تاسعا: كا من أهان لجنة الانتخاب أو أحد أعضائها.

مادة 44

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة بغرامة لا تجاوز مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين:

أولا: كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .

ثانيا: كل من أعطى أو عرض أو تعهد بأن يعطي ناخبا فائدة لنفسه أو لغيره ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت .

ثالثا: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

رابعا: كل من نشر أو أذاع بين الناخبين أخبارا غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو أخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .

خامسا: من دخل في المكان المخصص لاجتماع الناخبين حاملا سلاحا بالمخالفة لأحكام المادة 30 من هذا القانون .

سادسا: كل من دخل القاعة المخصصة للانتخاب ومعه جهاز ظاهر أو مخفي لتصوير ما يثبت إعطاء صوته لمرشح معين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مادة 45

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز ألفي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين:

أولا: كل من اختلس أو أخفى أو اعدم أو افسد جدول الانتخاب أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو غير نتيجة الانتخاب بأي طريقة أخرى .

ثانيا: كل من أخل بحرية الانتخاب أو بنظامه باستعمال القوة أو التهديد أو بالاشتراك في تجمهر أو صياح أو مظاهرات .

ثالثا: من خطف الصندوق المحتوى على أوراق الانتخاب أو أتلفه .

رابعا: من أهان لجنة الانتخاب أو أحد أعضائها أثناء عملية الانتخاب .

خامسا: كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعي إليها ، وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخاب لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين لفئة أو طائفة معينه .

سادسا: من استخدم أموال الجمعيات والنقابات أو استخدام مقارها للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو إضرارا به.

مادة 46

يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب السابق ذكرها بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة.

مادة 47

تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا الباب عدا الجريمة المنصوص عليها في البند ' سابعا ' من المادة 43 -بمضي ستة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق.

مادة 48

إذا ارتكبت جريمة في قاعة الانتخاب أو شرع في ارتكابها ، يحرر رئيس لجنة الانتخاب محضرا بالواقعة ويأمر بالقبض على المتهم وتسليمه إلى رجال الشرطة لاتخاذ الإجراءات القانونية ، كما يحيل رئيس اللجنة المحضر المشار إليه إلى النائب العام فور انتهاء عمل اللجنة.

الباب السادس: أحكام عامة وأحكام وقتية

مادة 49

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا قبل عضو مجلس الأمة وظيفة عامة أو العضوية في مجلس إدارة شركة أو في المجلس البلدي ، يعتبر متنازلا عن عضويته في مجلس الأمة من تاريخ قبوله الوظيفة أو العضوية في مجلس إدارة الشركة أو من تاريخ صيرورة عضويته نهائية في المجلس البلدي .

مادة 50

تسقط العضوية عن عضو مجلس الأمة إذا فقد أحد الشروط المشترطة في العضو أو تبين انه فاقدها قبل الانتخاب ، ويعلن سقوط العضوية بقرار من المجلس.

مادة 51

تحدد الدوائر الانتخابية والعدد تنتخبه كل منها بقانون خاص.

مادة 52

تم إلغاء هذه المادة بموجب القانون رقم 101 لسنة 1983.

مادة 53

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لتنفيذه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com